



٢٠٧-٢٠٦

كتاب الصلاة

كتاب

الصلاة

كتاب

كتاب

كتاب الصلاة

كتاب

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

RE



Princeton University Library



32101 061972285

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*



٤٠٦

قاعدة لا ضرر

للحبر الخبير والعلامة البصير

شيخ الشريعة الاصفهاني

عقراة مرقد

(Arab)

KBL

.S529

1985

(RECAP)

اسم الكتاب: قاعدة لا ضرر

المؤلف: العلامة شيخ الشريعة الاصفهاني قدس سره.

الناشر: مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين

المطبع: ٥٠١ نسخة

التاريخ: ذي الحجة ١٤٠٦



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله المعصومين المنتجبين.
وبعد، بالنظر لرغبة عتة من فضلاء الخوذة العلمية في طبع ونشر كتاب «قاعدة لاضرر»
للعلامة البارحة آية الله العظمى شيخ الشريعة الاصفهاني - قدس سره - قامت المؤسسة - بتوفيق
الله تعالى - بطبعه ونشره. ونظراً لاكتمال الفائدة ولأهمية كتابه «إغاضة التقدير في أحكام
العصير» ارتئينا أن نلحقه بالكتاب الآنف الذكر، راجين العلي التقدير أن يوفقنا لخدمة العلم
والدين.

مؤسسة النشر الإسلامي

الناحية لجماعة المدرسين بقم المقدسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله سابع النعماء، وواهب الآلاء، ومفضل مداد العلماء على دعاء الشهداء، والمتجلى على اخص عبادته بالمعظمة والكبرياء، والصلوة والسلام على افضل السفراء، واصفى المصطفين وخاتم الانبياء محمد وآله البررة الأزكياء،

وبعد فيقول العبد القاصر الفاني المفتاق الى غفوره الباقي (حجي بن محمد صالح ابو طالى العراقي) هلموا يا طلاب الحقيقة، وبإيها الاخوان بالطريقة الى هذا السفر الجليل الشريف ودونكم بالمصنف النفيس المنيّف، الذي طلع كالنور الباهر عن افق المطابع، وظهر كالقمر المنير، لأجل كالشمس المضيئة عن خلفاء استار المطالع، واخذ في الاضاءة والاشراق على صفحات القلوب بنوره الساطع اللامع، اعني الكتاب المستطاب الموسوم بـ (افاضة التقدير) فانها اسم طابق المسمى، ولفظ حاك عن حقيقة المعنى، فانها من افاضات الرب التقدير، على عبده المخلص الصفي المستنير، من انوار فيوضات خالقه اللطيف الخبير، فقد كان الدهر الخوان على حسب عادته قد ضن من ظهور هذا الانوار الشريف منذ تألف الى هذا الحين ككثير من آثار سلفنا الصالحين، من علمائنا الماضين، قدس الله أسرارهم، حتى شملت العناية الازلية والتوقيفات الربانية، للرجلين الخيرين زبدتي الاختيار وعمدتي الاشراف والتجار (الحاج محمود الاحمدي الاصفهاني) ابن اخي المصنف «قدس سره» و (الارباب حسين آغا الاشعري القمي) صاحب المطبعة الاشعرية، بقم المحمية، صانها الله عن الحوادث الدهرية فبذل اول المشار اليهما نفقة القراطيس اللازمة، وثانيهما نفقة الطبع وسائر المصارف واوكل امر التصحيح وتنظيم مهام الطبع على عهدة هذا القاصر الخاسر، فوضعت ايدي الاجابة للمسؤول على عين القبول، وعدته لنفسه غاية المأهول، فاخذنا في الطبع من النسخة المخطوطة التي كتبها بخط يده، سيدنا الاجل، والحبر الملى، المبجل،

حجة الاسلام والمسلمين، وآية رب العالمين حضرة (الحاج السيد احمد الزنجاني) متع الله بوجوده الشريف الاعالي والاداني، فانه دام ظله وامثاله من الصحيح والايات هم الذين عرفوا للنسخة قدرها ولم يرضوا مهرها، وكانوا يتداولونها بايديهم ويتسابقون الى اعارتهم لها منه وتمتعهم منها، على ما حكاه هو دام ظله، نعم ها هو «كك»، فان قدر اللؤلؤة الغالية لا يعرف الا الحزيت الخير، والجوهرة النفيسة لا تقوم الا بالنقاد البصير،

ثم انه دام مجده وعلاه هو الذي استبق الى ذلك الخير فحضر وتباهله باكتساب هذه القفيلة، ودعاهم بالاهتداء لهاتيك الوسيلة، واخراج النسخة من الوحدة والانحصار، وتحليلها بالانطباع والانتشار، لتسير فائدتها لاهل العالم اتم، وعائدتها للطالبيين اعم، فصانها بذلك عن ايدي خيانة الحوادث والتلف، وحازبه الفضيلة والشرف فلبى دعوته هذه الخير ان المشار اليهما واكتساب ذلك ذخراً لما ليهما، وبينما كنا في طبع الكتاب، وكان ثاني الرجلين في محافل الاحباب كالنجم المضيء المشرق للاتراب، فاذأ نعى به الغراب وسموم الاجل المحتوم قد هبته على نحو عجاب، فصور قلوب الاحبة في احزان وكتاب، نعم لكل اجل كتاب، تخدمه الله برحمته، وجاوز عن مثراته وخطيئته، ثم قام على تميم الامر اخوه الخير الوفي (الميرزا علي الاصغر الاشعري) وفقه الله لمراضيه وجعل مستقبل ايامه خيراً من ماضيه، فوافي بميثاق اخيه المرحوم المغفور، وصير روحه منه في بهجة و سرور، حتى انه بذل بقية ما فقه من القراطيس فتم انطباع النسخة بحمد الله على احسن انطباع، وصارت مطبوعة لدى عوالي الطباع، فتقدم الشكر والتقدير منه ومن المدير المحترم الداخلي للمطبعة (السيد ابو القاسم العارفي) ولساير عمالها المكرمين، في تشريكم لبذل المساعي لتنظيم هذا الدور الثمين، ايدهم الله تعالى للخدمة بالدين ووقفهم للعمل بوظائف الشرع المبين؛

ثم ان اصل هذه النسخة حيث قد استنسخت من النسخة المخطوطة المملوطة الردية المخط، الغير المأهونة من الاسقاط والتبديل والخلط، فاصلحها حسب ما يسهل العبارة ويرتبط بعضها ببعض، سيدنا الناسخ المعظم له في جملة منها، وبقي في زوايا الستر والخفاء جملة

سيرة حري، فاشرب لي لأولى منهما بصطها بين الهلالين معقلاً لها علامة «ط» في أثناء
السطور العروضة أو في دبر الصفحات والتي ناسمها بقولنا في الدين (كدافى السحرة)
أردنا في الأولى على لاطرين من البصرة، واحتراحلهم في الثابة من التردد والحيرة،
واعلاماً بعلامه «ط» بار لظاهر ان يكون العارة كذلك، مع احتمال ان يكون الساقط
او من هو عردك، ومثل الله تعالى ان سعبها وجميع المشتغلين والمراجعين ويحعل
سعب في هذا لأمر دحر «ط» وجميع من ادسافيه من المؤمنين لئوم الدين انه خير هو فوق ومعين
وصلى الله على محمد وآله الصاهرين اجمعين

وليعلم اي لم كلاً حمداً وله در سعب في تصحيح الصفحات المترتبة حين الطبع و
معها مع الاسر و مراجعتها مرة بعد اخرى وكره بعد اولى بل ثلاثة عدت حسب
ما وسعته الصافه الشريه كما لم يكن على لاطرين يحمل ولكن بعد الدنيا والتي قد انتعت
اعلاطية رة راعت عها الصرا و وقع في «ط» لطبع بعد وقوعها صحيحة قبله وشرها عليها
في الصفحة التالية ليصلحها اربع السج وهي «ط»

الاحقر دحرج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، وفصل صلواته وسليمه عليه على أفضل أسائه محمد وآله
و بعد ، فقد كثرت الأواجر لحواس في «قاعدة السرر» و شرح صدر كها ،
والفروع المتفرعة عليها ، والفوائد المستنبطة منها ، وقر حجب بعض وجوه الاحتمالات
وتعيين ما يصلح منها للاستدلال .

وقد وقع مني البحث عنها في أدقات مختلفة وأزمنة متعددة ورتبها بما حضر
بعضها عن بعض بمدة مديدة وسميت عديده ، وبحثت عما عني ، بحثوا وحصلت فيما
فيه حاسوا ، ونسخت على ما اتجه عدي من النظر والتأمل فيما أوا ، وما سفيح لي
من النقص والامرام و لهدم والاحكام مما إليه أوعه مالمو ، و نسخت على أمور
غيرها أفادوا و أجادوا ، و أحبت امرادها في هذا المحتصر رجاء أن ينفع عيري
فينعني في قري ويوم حشري ، فإن كانت حقاً فمن فضل الله تعالى و منه العير
المتناهية على ، وإلا فمن قصور نفسي وخطأ حدسي

ولا أريد التعمس في هذه المعالجة لما تداول البحث عنه من حكومة القاعدة
على القواعد الأخر وعدمها ، وعن شرح حكومتها ، وأن السرر بم «الموعى» - كما
يظهر من القوم في أبواب المعاملات والحيارات - أو يخص «الشخصي» - كما يقولون
في أبواب العادات - وأنها مقدمة على عدة التسليط أم لا ؟ وأتته مددا ينسعي في
تدريس العردين ؟ وأشياء هذه المباحث ، فإن كثرة شواغلي و انحراف مرارجي

بموسى عر السط في أمثلها وإن أنت في بعض أبحاثي بها أو تصاعفها وقد كدني
مؤدبه الجوس في حمة منها من سقني - حراهم الله خيراً - وإنما المقصود التسمية
على قولك مجموعته مهمة في نظري ، كعدم وجود كلمة «الاسلام» عقب النعطين
في شيء من طرق الخاصة والعامة لعدم ثبوت صدور قوله عليه السلام «لا سر ولا سر»
إلا في قصة «سمر» وأن حدث الشفعة دعا قصص النبي عن فصل الماء لم يكون
حال صدرهما مد ثلثين - «حدث السر» وأن الجمع بينهما وبين هذا، انديل إنما
هو من روى ، وقد جمع بين شيئين صادرين في وقتين وموردتين ، وأن أدرك في
حمة من انحدرت - فالسر والمبع وتقص المصقة والتدليس وشهها - ليس هو
«حدث السر» كما شتهر - وأن «حدث السر» ليس فيه تخصيص كثير فكيف
بالأكثر! أشهد - وذكر هذه العوائد في ضمن فصول - وأرجو من الاخوان
الاحميس والاصاف ، وإتباعهم من أشرف الأوصاف وأوصاف الأشراف

- الفصل الاول -

هذه القاعدة وإن كان قد يستقل بحكمها العقل لاصح في بعض صورها إلا
أن الأصل فيها عند القوم هو الحدث سوى المشهورين محدثي الشيعة وليست من
قوله عليه السلام «لا سر ولا سر» وقد روي في طرق صدره عنه عليه السلام بحسب طاهر
موصى إليه من الروايات في ثلاثة مواضع .
أحدها ما نصت فيه «سمر» بن حنبل

والثاني : في خبر الشفعة

والثالث في رواية «لا يجمع فعل لئام ليمنع فصل الكلاء»

وقد وجدت في روايات نقله عنه عليه السلام في خبرين آخرين غير هذه الثلاثة
المعروفة المروية في الكتب لأربعة ، كلاهما في «دعائم الاسلام» إلا أنه لا يظهر
منهم ولو نادى جمهور صدره عنه في غير المواضع الثلاثة المتقدمه
أحدهما - مرواه عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن حمار الرحد وهو ستره

بنيته و بين حذره سقط عنه فاستمع من به ثدق و لا يسر بحذر عيني ذلك . إلا أن يكون وحب ذلك لصاحب اليد الأخرى بحق . ثم جد في أصل الحديث ، ولكن بقدر لصاحب الممرار . ستر على بعض في حقت إن به ثم قيل له و كان له بعد لم يسقط ولكنه هدمه أو أراد هدمه إسر رأيت و تعبر ح حده إلى هدمه ؟ قال لا يترك ، و ذلك أن رسول الله ﷺ و لا أسرار . و لا أسرار . إن هدمه تكلف أن سبه

والثاني : ما رواه عن أبي عبد الله ع عن أبيه عن آمنة ، عن أمير المؤمنين عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال : (أصروا لأصراركم)

حيث إنه وإن كان من المحتمل فيهما نقل ما صدر عنه ابتداء من سير سبق قصة . لكن يحتمل حقه لا صدقاً نقل ما صدر عنه ﷺ في ضمن قصة سابقة أو لاحقته ، كما هو الشائع أدايع في العمد في نقل الأئمة و شيوخهم ما صدر عنه في ضمن قصته أو حوائج عن مؤلف على وجه الاستعلاء من سير من القصص والأسوال كما لا يخفى على من له حيرة بالروايات والأعلام بها .

- الثاني -

من المعلوم أن قصة سمرة ، وما انفق منه فيها ، وما وقع له من السؤال والحوار مع النبي ﷺ قصة واحدة ، وإن اختلف نقلها في روايات ، حيث إنها وصلت إلينا متوسط الكافي والعقبة والتهذيب الثلاثة أسانيد وثلاثة متون . فقد روي تارة - كما عن العقيبة - عن الصنف عن الحداد عن عبيد كرهدين اللعطين - أعني لأصروا ولاصرار - فيه أصلاً والاقتصار على قول الرسول ﷺ لسمرة : ما أراك يا سمرة إلا مصادراً ، اذهب يا فلان وقلعها واضرب بها وجهه

و ثابته - كما في الكافي والعقبة - عن ابن مكي ، عن زرارة ، مع تصحيح اللعطين فقط وأنه قال رسول الله ﷺ للأصاري . اذهب وقلعها وارم بها إليه فإنه

لاصرر ولاصرار .

وثالثة - كما في الكافي عن ابن مسكان ، عن زرارة ، أن رسول الله ﷺ

قال لسورة إنك رجل مصاد ولاصرر ولاصرار على مؤمن

وساء على القاعدة المطردة المسماة : إن الريادة إذا ثبتت في طريق قدمت

على النقيصة وحكم بوجودها في الواقع وسقوطها عن رواية من روى بدونها وإن

السقوط إنما وقع سبباً أو احتمالاً أدتوهماً أنه لا فرق بين وجودها وعدمها إلا

لتأكيد ، أو غير ذلك من وجوه ما يعتد للمفس في قصة شخصية ثبت في طريق آخر

مع الريادة ، فيستح ما ذكر أن الثابت في قصة «سورة» هو قوله ﷺ «لاصرر

ولاصرار على مؤمن» لهما محردان . ومن جهة هذه القاعدة المطردة حكم لكل

بوجود «لاصرر ولاصرار» في قصة «سورة» مع أن رواية الفقيه بسنده الذي هو

صحيح أو الصحيح - كما استعرف إن شاء الله - عن العيقل عن إحداء حالية عن نقل

حديث اللطيف بالمرءة كما عرفت ، وليكن على ذكر منك .

- الثالث -

إن الثابت في روايات لمادة هو قوله «لاصرر ولاصرار» من غير تعقيب قوله .

«فسي الإسلام» فقد تمحضت في كتبهم وتثبت في صحاحهم ومسايدهم ومما جاءهم

وعبرها فحسباً أكيداً فلم أحد روايته في طرقهم ، إلا عن «ابن عباس» و«عبد

بن الصامت» وكلاهما روي عن غير هذه الريادة : ولا أدري من أين جاء ابن الأثير

- في النهاية - بهذه الريادة ! وليس المقام من مصاديق القاعدة السالفة - من تقدم

الريادة على النقيصة والحكم بوجودها - فإنها فيما إذا ثبتت الريادة بطريق معتبر ،

لا في غيره . مسالم يثبت أدت حلافها أو أرسلها واحداً وإنان ، فلا يمكن الاحتجاج

بمثل هذه الريادة - التي لو لم يدع الجزم بحطائها ، فعاية ما فيه الإرسال ممن

لا يعلم حال مراسيله على حكم ديني ودرع ففهي ، وناهت في المقام أن علامتهم

لمتنحصر أباهر والسيوطي الذي تحدثت به ينفذ عن جسمه و بعد ثوبه محدّد
المائة التاسعة ، و قيل إنه ما بلغ أحد درجته الاحتهاد بعد الأئمة الأربعة إلا
«السيوطي» صنف كتابه «جمع الجوامع» في الحديث ، و جمع فيه جميع كتب الحديث
من الصحاح وغيرها - كصحيح البخاري ومسلم وصحيح الترمذي ، و سنن أبي
داود ، و سنن النسائي ، و صحيح ابن ماجة ، و الترمذي ، و هو صواب ، و مسند
أحمد بن حنبل ، و صحيح ابن حريمة ، و صحيح ابن عوانه ، و مستدرک الحدیث ،
و مفتی ابن الجارود ، و صحيح ابن ميثل ، و صحيح الطبراني ، و سنن سعد بن
مصور ، و ابن أبي شيبة ، و جامع عبدالرزاق ، و مسند أبي يعلى ، و سنن الدار قطني ،
و المختارة للنساء المقدسي ، و شعب الایمان النيهي ، و الكامل لابن عدي - و غيرها
من كتب كثيرة لا يطيل بقلها - ولم يقل في هذا الكتاب إلا قوله عليه السلام « لا ضرر
و لا ضرار » فقط ، و ذكر رواية أحمد في مسنده و ابن ماجة في صحيحه .

و هذه كتب أحاديث أهل السنة تربيها خالصة عن قوله « في الاسلام » و من أين
هذه لزيادة حتى نقدتها على التقيصه و يستشهد بها على معنى الحديث و نستعين بها
في بعض المقاصد و العرّوع ؟ فما اشتهر في الكتب و قد اولوه في الاستشهاد بها لس
على ما ينبغي ^(١) .

و أعجب من الكل ما رأيت في كلام بعض المعاصرين من دعوى الاستقامة
مع هذا القيد و إسناده إلى المحققين دعوى تواتر هذا الحديث مع هذه الزيادة .

- الرابع -

إن الرواية الناهية عن منع فصل الماء من الروايات المشهورة لثني رواها
الفريقان في كتب الحديث والعقده وتكلموا فيها وفي معناها و العرّوع المستنطفة منها

(١) لا يحسن أن كلمه « الاسلام » موجودة في كتاب من لا يحضره لعقده وقد ذكر الشيخ
ابن ابي عمير - رحمه الله - في الرسائل في قول كتاب الارث عن نفسه مرسلًا عن رسول الله
صلّى الله عليه وآله « لا ضرر و لا ضرار » في الاسلام محمد علي نقصي للطباطبائي

فمن طرفنا . ما في الكافي عن محمد بن يحيى عن محمد بن حسين ، عن محمد بن عبد الله بن هلال عن عمه بن خالد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : **قصي رسول الله صلى الله عليه وآله من أهل المدينة في مشارب المحل أنه لا يسمع مع الأمر ، وقصي من أهل المدينة أنه لا يمنع فضل ماء ليمنع فضل كلاءه .**

وفي العقد قصي رسول الله صلى الله عليه وآله في أهل البوادي : **أن لا يمتنعوا فضل ماء كي لا يمتنعوا فضل كلاءه .**

وفي نه من الأمر فيه - أي في الحديث - يعني أن يسمع مع الأمر في فضل ماءه ، لأنه يسمع به العطش أي يروي وشرب حتى يسمع أي يروي ، قيل : **الشيء من الرفيع وهو لا يسمع ومنه الحديث ولا يسمع معه الأمر .** ومثله : **جمع مشرب ما شرب منه محمد وكان أهل المدينة يشربون من حلماته .** **لأما ، والكلاء : هو النبات وطبه وبابه .**

والمراد في بعض الحديث بين معناه والمحدثين من الفرقين أنه أراد به ما إذا كان حول شرب كلاءه . ومن عند ماء غيره ولا يمكن أصحابه وشي غيره إلا بدسائهم من سقيهم من ذلك الأمر لئلا يتصرفوا بالعطش بعد الرعي ، فاستمر معهم من الماء معهم من الرعي .

ويذكر كثير من أن ليدروا عدمه لمع يمتنع من له منبه وليتحقق أنه الرعي إذا احتاجوا إلى شرب لأنهم إذا امتنعوا عن شرب امتنعوا عن الرعي . ذلك ومن ليريق خلاف عصم في فروع لماله عند من شرب لها في كدب . جاء إنداب من أن ليهي عن طبع لشجرهم وأمره ؟ وأن ليهي يمتنع من شربه أو يمتنع من سقي الرديع ، وأنه في الماء المملوء والمانح وما كان الحد من ولي به جميعاً أو يمتنع من الماء لغير مملوك ، وأنه يجب بدل محباً أو عوساً كالطعام في المخصصة .

ولا شح الطائفة في المسوق كذا موضوع عند رتبة ذلك رتبة
أحق ما بها بعد حرجه لشربه وشربه وشربه رتبة بعد فضل بعد رتبة
شيء وحسب عليه بذلك إلا أنه قد من حجاج به رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
وليس له منه أحد إلا من من حرجه حتى لا يمدد من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
فرب ذلك رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
ليبقى رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
شربه رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
المسوق وليس الرتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
وفي رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
منه في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
هذا انصر في رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
لنفسه وما شئت، استمد من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
بذلك رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

وفي رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
شرب الماء ولا رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

وأما الحديث من طريق العامة، فقد روي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال لا يسمع فضل ماء يسمع به كراه
ويستد آخر عنه من لا يسمعوا من فضل ماء يسمع به كراه
وفي آخر عند مسلم وغيره لا يسمع فضل ماء يسمع به كراه
وفي آخر عند البخاري وغيره لا يسمعوا فضل ماء يسمع به كراه
وفي آخر عند مسلم وغيره عن حماد بن عبد الله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم

بيع فضل الماء . إلى غير ذلك .

وفي البخاري وغيره عنه ^{رواه} ثلاثة ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم . وعند منعه رجل منع فضل ماء ، فقوله الله . اليوم أمضت وصلي كما منعت فضل مالم تعمل بذلك .

والمعروف عندهم من الروايات على الكراهة دون التحريم ، وهو خلاف مريح بعضها وظهر الجميع كما أن المعروف عندهم و عند من عمل من شأنها تخصص البهي طمع عن الماشية ، وقد سمعت كلام المصنف في شرح المصنف على البخاري بعد أن نقل عن الجمهور لتخصيص المدكور . حكى عن حدث بن أس الجاهل بالرع بالماشية ، عملاً بمثل ما في صحيح مسلم من البهي عن بيع فضل ماء . واعتبر عليه أنه مطلق فحمل على التقييد . قال . وعلى هذا لو لم يكن هناك كلام برعى فلا يمنع من طمع ، لاستفاء العلة .

قوله فيمدح إشكال في مقام أنه إما أن يراد من الماء في هذه الاحاديث خصوص الماء الذي لم يملكه المتولي عليه ، أو الأعم منه ومن المملوك فعلم الأول لأوجه لهذا التقييد المعروف عند الفقهاء من اختصاص البهي ببيع عن شرب الماشية . وعلى الثاني لأوجه لتعميله بالضرر والضرار . كما في حريقها . فإن منع الابن ، له وملكه ليس إضراراً به قطعاً ، عاقبته أنه تعويت ببيع عنه أتى أنه لو لم يبدل دابته أو حبله أو حذامه أو منجله لغيره فلم يتمكن من الاحتطاب والاحتشاش . أنه أضر به .

فتحقق فيه الحديث يحتاج إلى تمحيص أريد ، وحديث إن المقدم تصدقني لم تنع من لأريد من هذا .

ولعلم أن ما في بعض نسخ من عطف قوله . فقال لاصرد ولا ضرار . بالماء تصحيف قطعاً ، والنسخ الصحيحة المعتمدة من الكافي متعقة على الواو ، وليكن على ذكر

— الخامس —

إن الضرر المترتب على المعاملة ينشأ قارة من بعض أركانها ، أو بشرط

الأخوة هي - كالمعاملة لعميته و طدأس و بها و التي تمت الشععة فيها و أشباهها -
 وتارة يشأ من أمر خارج ربما يشعبت المعاملة و يترتب عنها - كما إباح
 داره المحبوبة عند أولاده فأدى إلى مرضهم أو مرضهم أو غف وهم أو أئام ثم له
 أو باع داره لشرير يؤذي الجار النصح و لغيره من في الطريق و يشتري و لأحاجة
 له إليه و رعم الحاجة وقد كان عنده نفسه و له أو غلامه و يشتري له أو باع ما
 يستلزم عادة و مره أو مر من أعد له له أو باع هناك و الأبداء و أو دوح منه التي
 يربدها من عنده من أحسن يستمر و دمر من اس اعم و أو اصر به أو قتله أو احد
 أو مشاحرة عصبه بين العشرة و د دعه غلامه حي يؤذي إلى إسرار أولاده أو
 أو دعه أو تسلط أعدائه عليه و أشباهها و أمثالي حيث لا حصر له - حيث لا يترتب
 عليها لافي الصحة ولا نفى اللزوم .

والصرر الحاصل المترقب في الشععة من قبل هذه الامتد ، فإن نفس بيع
 الشريك لأحسني بقية معتدله لأصرر فيه و إنما الصرر المترقب فيه أنه ربما
 يكون المشتري ممن بصر الشريك الآخر و يؤدبه ، و هو ليس أمراً دائماً بل
 ولا عسباً ، و ربما كان لأحسني يشتري من بعد لأخر و لو اندعطمة و مع حسيمة

ثم هذا المعنى المترقب كما يتفق بين الشريكين فكذلك في لشركاء ، و كما
 يترقب في الشريك فهو مترقب في الجار مع عدم ثبوت الشععة في ريادة الشركاء
 على الأثنين في الجار ، و تعريفه تدبير حدث الشععة بقوله " ولاصرر" يتبس أن
 مثل هذا الصرر مشمول للحديث مراد منه ، فإن الموارد الحارحة عن عموم الصرر
 التي أشرنا إلى بعضها ليس خروجها مستنداً إلى نص توقيفي يقتصر عليه و يعمد
 به فيما عداه ، و من هذا يقال إن عموم الصرر لا يعمل به في غير موارد عمل الأصحاب
 و يأتي الكلام فيه آنفاً

- السادس -

من الدايغ الشايغ الدائر على الألس أن حملة من العمومات لا يعمل بها في

غير مورد عمل الأصحاب . كعموم الضرر والجرح ، وعموم ادؤمون عند ضررهم وعموم الفرقة ، ودفعه عدم سقوط الميسور . لورود تخصصات كثيرة عليها فيقتصر في التمسك بها على مورد عمل الجماعة .

وهذا الكلام مع حاشية من أننا نعلم أن حديث الضرر مثلاً كغيره وصل إليهم كما وصل إلينا ولم يكن في ردهم مقترناً بقراءة طهرت لهم وحفيت علينا . محتمل لوجوده

أحدها : أن كثرة التحصيل بهذا الحد مستشعبة مستهجنة غير متعارفة في العمومات ، ويكشف من أن المراد منها معنى لا يؤدي إليها ، ويوجب الاجمال في معنى الحديث . وما يقال إن هذه التخصصات مما يحتمل كون جميعها بعنوان واحد فلا يسترهم استهجاناً ، يندفع بأن هذا لو تم ، وإنما يتم فيما لو كان أفراد العام هي العندين وخرج عنوان واحد كثير الأفراد منها ، لأم إذا كانت هي المصاديق للعام ، كما في مقامنا من «حديث الضرر» .
الثاني : أن تعلم الاحتمالي بخروج كثير من الأفراد بجمع من التمسك بها ، للمعلم الاجمالي وعدم تعيين موزعه .

الثالث : أن كثرة التحصيل وإن قيل بخوارفه ، إلا أنه يوجب وهذا في ظهور لعام في العموم وإرادة جميع الأفراد منها
لكنه يتحجج على الجميع أن عمل جماعة يمثل هذا العام فلم يملح حد الحجية لا يوجب رفع الاجمال ولا تعيين المورد ولا الظهور الفعلي في مثل ما عملوا ، مصداقاً إلى أن الوهن الشخصي في الظهور لا يمتنع من العمل عند المشهور ، ولذا يعمدون من غير كبير بعمومات الكتاب والسنة ، وإن فرض وجود طعن غير معتبر على خلافها ، والفرق بين الوهن لشيء من كثرة التخصص وما نشأ من غير هاتحكم لا يرجع إلى وجه متين .

- السابع -

إن المراجع في نظري لتناصر إرادة المهي التكليفي من «حديث الضرر»

و كست استظهر منه عبدالمبحث عنه في أوقات مختلفة إرادة التحريم التكليعى فقط،
 إلا أنه شططنى من الحزم به حديث الشععة وحديث الهى عن منع فصل الماء ،
 حيث إن اللفظ واحد ولا محال لإرادته ما عدى لحكم الوصى في حديث الشععة
 ولا التحريم في الهى عن منع فصل الماء ، بناءً على ما اشتهر عند الفريقين من حمل
 الهى على التثنية فكنت أثبتت بعض الأمور في دفع الاشكال إلى أن استرحت
 في هذه الأواخر ، وتبين عدى أن حديث الشععة والهاى ، عن منع الفصل لم
 يكونا حال صدورهما من السيد عليه السلام مديان ، وحديث الضرر ، و أن الجمع
 بينهما وبينه جمع من الراى بين روايتى صادرين عنه عليه السلام في وقتين مختلفين
 وهذا المعنى وإن كان دعوى عظيمة وأمرأً بثقل تحمله على كثيرين ويأسى عن
 تصديقه كثير من المحققين إلا أنه معروم به عدى ، وإسنادته في هذه الأوراق
 راحة تصويب بعض الدخيل وترك الاحتجاج به في المواضع المعروفة عند المتأخرين
 واندفع جملة من الاشكالات التى نسبها عليها ولم يذكر . فنقول - يظهر - بعد
 التردى والتأمل التام في الروايات - أن الحديث الجامع لأقضية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 وما قصى به في مواضع مختلفة وموارد متشعبة كان معروفاً عند الفريقين .

أما من طرفنا : فمرواية عفة بن خالد عن الصادق عليه السلام .

ومن طرق أهل السنة : مرواية عباد بن صامت ، فقد روى أحمد بن حنبل في
 مسنده الكبير الجامع ثلاثين ألف عن عباد بن صامت ، قال ، إن من قضاء رسول الله
 أن المعدن حار ، والشر حار ، والعجماء حار حها حبار - والعجماء الهيمة
 من الأدم وغيرها ، والحار : هو الهدر الذى لا يفرم - وقصى في الركار الخمس ،
 وقصى أن تمر السحل لمن أترها إلا أن يشترط المستاع ، وقصى أن مال المملوك
 لمن دعه إلا أن يشترط المستاع ، وقصى أن الولد للعراش وللدهر الحجر ،
 وقصى للشععة بين الشراكاء في الأرضين والدور ، وقصى لحمل د ابن مالث الهدلى ،

بمير، ثم عن امرأته التي قتلتها الأخرى، وقصى في الحنين المفقول عروة عند أمه، قال: «قورثها عليها ونوها»، قال: «وكان له من امرأته كلتيهما ولد»، قال: «بولقائلة المقتضى عند ما رسول الله ﷺ كيف أعزم من لاصاح ولا استهل ولا شرب ولا أكل ومثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «هذا من الكهان»، قال: «وقصى في الرحمة يكون بين لطريقين ثم يريد أهلها النيان فيها فقضى أن يترك للطريق فيها، سمع أدرع، قال: «وكان ملك الطريق ثم الماء»^(١) وقصى في المجاه أو المجننين أو انثلاث ويحتفلون في حقوق ذلك فقضى أن لكل نخلة من أولئك مداع حريبتها حبرتها، وقصى في شرب الخمر من السيل أن الأعلى يشرب قبل الأسفل ويشرك الماء إلى الكعبين ثم يرسل الماء إلى الأسفل الذي يليه فكذلك بقصى حوائط أو يصى الماء، وقصى أن المرأة لا تعطي من مالها شيئاً إلا وزن روحها، وقصى للمحدثين من الأميرات بالدين بينهما بالسواء، وقصى من أعتق شركاً في مملوك فملى حواري عتقه إن كان له مال، وقصى أن لاضرر ولا ضرار وقصى أنه ليس لعرق طالم حق، وقصى بين أهل المدينة في النحل لا يمنع نفع شر، وقصى بين أهل البادية^(٢) أنه لا يمنع فصله ليمنع فضل الكلاء وقصى في دبة الكرى المدلطة ثلاثين أنة لمون وثلاثين حقة وأربعين حقة، وقصى في دبة الصغرى ثلاثين أنة لمون وثلاثين حقة وعشرين أنة متخاض وعشرين نبي «مخاض» وذكور أقول: وهذه لعقرات كلها أو حلقها مروية في مرقنا موزعة على الأنواع، وعالمها بر دابة «عقبة بن خالد» وبعضها بر دابة غيره، وحلقها متهمة رواية «السكوتي» والذي أعتقد أنها كانت محتججة في رواية «عقبة بن خالد» عن أبي عبد الله عليه السلام كما في رواية «عقبة بن سالم» إلا أن أئمة الحديث فرقوها على الأبواب. فقي العقبة بإسناده عن محمد بن عبد الله بن هلال عن عقبة بن خالد، عن

(١) في المصدر: يسمى ليمان.

(٢) في المصدر: العدينة.

أبي عبد الله عليه السلام قال من قصص رسول الله ﷺ أن المعدن جبار ، والبشر جبار ، والمجماء جبار . والمجماء : بهيمة الأنعام . والنحار : من الهذر الذي لا يفرم .

وفي الكافي والتهذيب : عن الكوفي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ . النثر جبار ، والمجماء جبار ، والمعدن جبار .

وفي معاني الأحبار . قال رسول الله ﷺ لعجماء جبار ، والنثر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاك الحمى . والجدار الذي لادية فيه ولا قود

وفي الكافي والتهذيب ، عن محمد بن عبد الله بن هلال . عن عتبة بن حاد ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال . قصي رسول الله ﷺ أن نسر النحل للذي أسرهم ، إلا أن يشترط المبتاع .

وفي الفقيه : عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه : من باع عبداً وله مال فالمال للبيع ، إلا أن يشترط المبتاع ، أمر رسول الله ﷺ بذلك

وفي كثير من الروايات عن أبي عبد الله عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال . الولد للعراش وللدهر المحجر .

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال قصي رسول الله ﷺ في حبس الهلالية - حيث رميت بالحجر وألفت ما في بطنها ميتاً - فإن عليه عرّة عبد أو أمة

وعنه عليه السلام قال : جاءت امرأة فاستعدت على أعرابي فدأرعه ، فألفت حبساً ، فقال الأعرابي . لم يحل ولم يصح ومثله يطل ، فقال النبي ﷺ اسكت سحابة عليك عرّة وصيف عبد أو أمة .

وعنه عليه السلام أن رجلاً جاء النبي ﷺ وقد صرب امرأة حبلى فأسقطت سقطاً ميتاً فأثني زوج المرأة فاستعدى عليه ، فقال الصادق عليه السلام يا رسول الله ﷺ ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استنش ، فقال النبي ﷺ إنك رحل سحابة ، فقصي فيه رقعة .

وعنه عليه السلام أن رسول الله ﷺ قال الطريق يتشاح عليه أهله فحنه مع أدرع .

وفي الكافي والتهذيب عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عفة بن خالد
أن لبي عليه السلام قصي في هوائس السجل أن تكون السجل و السجلات لرحل في
حائط الآخر فيخلفون في جعوق ذلك ، فقصى فيها أن "لكل" سحله من أولئك من
الأرض مبلغ جريدة من جرائدها حين بعدها .

وفيها عن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عفة بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام
قال . قصي رسول الله صلى الله عليه وآله في شرب النحل بالسبل أن "الأعلى يشرب قبل الأسفل
ويترك من الماء إلى الكمين ثم يسرح الماء إلى الأسفل الذي يليه كذلك حتى
تنفسي الحوائط وينفي الماء .

وعن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عفة بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال
قصي رسول الله صلى الله عليه وآله بالشفعة بين الشركاء في الأرضين وليسكن وقال : لاضرر
ولا ضرار

وعن محمد بن عبدالله بن هلال ، عن عفة بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال :
قصي رسول الله صلى الله عليه وآله بين أحد الماداة أنه لا يمتنع فصل ماء ليمسح به فصل كلاء .
وقال : لاضرر ولا ضرار .

وقد مر "أن" ما في بعض النسخ من عطاف قوله : "وقال" ، بالماء تصحيف ،
فإذا تبين هذه الحملة ، فنقول

قد عرفت بما نقلنا مطابقة ما روي في طرفنا لما روي في طرفي لقوم من
رواية "عبادة بن الصامت" من غير زيادة ولا نقص ، بل بمقتضى تلك الألفاظ علماً ،
إلا الحديثين الأخيرين المرئيين عندنا من زيادة قوله : "لا ضرر ولا ضرار" وذلك
المطابقة بين الفقرات مما يؤكد الوثوق بأن الأخيرين أيضاً كانا مطابقين لما رواه
"عبادة" من عدم التدبيل بحديث الضرر ، وأن "عرض الراوي أنه صلى الله عليه وآله قال كذا
وقر كذا ، لأنه كان متصلاً به وفي دبله مما يرجع إلى أنه كان حديث الشفعة
مديلاً بحديث الضرر - وكذلك الباقي عن منع فصل الماء - وأسقطهما "عبادة بن

الصامت ، في نقله ، أنه روى جميع الفقرات مطابقة للمواقع إلا الفقرتين من غير خصوصية فيهما ولا تصور رفع له أضرار عليه في النقل للمدبل وتركه .
وبعد هذا كله ، فظهور كون هذا الدبل متصلاً بحديث الشفعة حال صدوره ليس ظهوراً لفظياً وضيقاً لا يرفع اليد عنه إلا بداع قوي وظهور أقوى ، بل هو ظهور ضعيف يرتفع بالتأمل فيما نقلناه ، سيما ما علم من استقرار رواياته من إتقانه وسطه وما صرحوا به أنه كان من أجلة الشيعة . وعن الكشي ، عن الفضل بن شاذان : أنه من السابقين الذين رحلوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام - كحديثه ، وحريمة بن ثابت ، وابن التيهان ، وحابر بن عبدالله ، وأبوسعيد الحديري - وهو ممن شهد الغزاة الأولى والثانية وشهد بدرأ وأحنداً والحنديق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ .

والحكمة : أما أنا فلا أشك في أن حديث الشفعة والمأهي عن منع الفصل لم يكن مدينتين بحديث الصدور ، وأن الذي نبت صدوره عنه منحصر في قضية « سيرة من حنوب » وأما غيري فهو بالخيار بعد مراعات التأمل والانصاف .
وقد أريتكم يا أخي ما ينزل ويعلو ، فاحتر لنفسك ما يجلو ، وسيتمتع الثمرات والعوائد المرتبة على وجود هذا الدبل وعدمه إن شاء الله .

قائدة : المروي في طرفي قضية من حكم علي (عليه السلام) النسي (عليه السلام) بفرقة عبد أو أمة . أنه قال : لم يهل ولم يصح ومنله يطل - كما في رواية داود بن فرقد - وقال : ما أكل ولا شرب ولا استهل ولا صاح ولا استن - كما في رواية سلمان بن خالد - وفي (٢) أن النبي ﷺ قال له أنه سحابة مع أنه لم يصدر منه سجع حتى يقول له النبي ﷺ : سحابة ، والصحيح ما سمعته في رواية « عمادة من الصامت » من أن الأعرابي قال يا رسول الله ﷺ كيف أعزم من

(١) كذا في النسخة . والصواب « حكم عليه نسي » .

(٢) كذا في النسخة . والصواب « وفيها » .

لا شرب ولا كل ولا صاح ولا استهل فمثل هذا بطل ، فقال عليه السلام هذا من الكهتان - كما في رواه - حيث إن الكهتان من شأنه التجميع أو أنه سحافة - كما في طرقنا - والراوي من طريقنا نقل بالمعنى في موضع يجب نقله ، اللفظ حتى يناسب جواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن هذا وأشابهه سرف مسط الراوي وإتقانه في النقل

- الثامن -

إن " حديث السرر " محتمل عند القوم دعائي أحدهما : أن يراد به النهي عن السرر ، فيكون بغير قوله تعالى " لا روت ولا سوق ولا جاد في الحج " ، وقوله تعالى " فإن لك في الحياة أن تقول لا ماس " في " مجمع البيان " معنى لا ماس أي لا يمس " ومن معناه " فصار " السري " بهيم في البرقة مع الوحش والسباع لا يمس أحداً ولا يمس أحد عاقبه الله تعالى بذلك ، وكان إذا لقي أحداً يقول لا ماس أي لا يمسني ولا تمسني ومثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحب ولا أحب ولا شجر في الإسلام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أحب ولا أحب ولا عتراس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا إحصاء في الإسلام ولا ميان كمسة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حي في الإسلام ولا ما حشته وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حي في الأراة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حي إلا ما حمي الله ورسوله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا سق إلا في حبة أو حافر أو صدر ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لأصامت يوم إلى الناس وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر في الإسلام وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا طعن من مخلوق في معصية الخالق وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا حجر بين المسلمين فوق ثلاثة أمت وقوله لا عش بين المسلمين

هذا كله مما في الكتب والسنن الموثقة ، ولودهما لاستقصي ما وقع من بطائرها في الروايات واستعمالات الفصحى نظماً ونثراً ، لصل المقلد وذوي الملل ووجدوا كرمها كنهه في إثبات شيوخ هذا المعنى في هذا التركيب - أعني تركيب " لا " التي ليعني الخس - وفي رد من قال في بطلان احتمال النهي إن النهي بمعنى النهي وإن كان ليس بمرر ، إلا أنه لم يجه من مثل هذا التركيب فاقبها أن المسمى هو الضرر الغير استداره الغير المحذور ، فالضرر وإن كان واقعاً

كثيراً، إلا أنه محكوم بوجوب التدرك شرعاً، وكما أن ما يحصل به إدارته نفع لا يسمى ضرراً. كدفع مال ياراه عوص مسدوداً أو يريد منه - كذلك لضرر المحكوم بوجوب تداركه بمرآة من له عدم الضرر عرفاً، فمعنى المدل من غير وجوب دفع المثل أو القصة ضرر، وتملك المغيب بقيمة الصحيح من غير حاد ضرر.

ثالثها: أن المراد من الحديث نهي الحكم الضرري وما يستلزم تشريع ضرراً في التكاليفيات والوصعيات، وكل حكم يؤدي إلى الضرر ويصير سبباً وعلّة له ليس من شرع الإسلام، فوجوب الوضوء والصوم والحجّ ملوثة للضرر، وإدوم البيع الموحى للضرر لمفوض، وسلطنة «سيرة» على الدحول إلى عذقه من غير استبدان، وحرمة التراجع إلى حكم الخور مع توقف أحد الحقّ عليه، كلّها من الأحكام الضررية مبنية وهذه الوجوه الثلاثة هي المتعارف ذكرها والتكلم في ترحيلها في الكتب والأبحاث

رابعها: ما كنت وحثت في بعض أبحاثي من أن يكون وراءه وران دفع الخطأ والنسيان، بأن يراد أن الأحكام المجمولة للمساوئ العامة متعبد في حصول الضرر، كما أنه يقع في الأحكام عن بعض أصناف الموضوعات - مثل لاسهو في سهو، ولاسهو للإمام مع حفظ المأموم، ولاشك الكثير الشك، ولاشك في الثمانية والمغرب - كذلك يقع بعضها من بعض الموضوعات العامة، مثل دوسع عن أقتى تسعة، الخطأ والنسيان وما منكرهوا عليه، فالوجوب المحمول للوضوء والقيام والصيام والحجّ مرفوع ومسمي في صورة التصريح بها، والضرر المحمول للبيع والصلح والسلطنة على الدحول في ملكه كذلك

والظاهر الراجح عندي من المعاني الأربعة هو الأول، وهو الذي لا تنسق الأدهان العارضة عن الشبهات العلمية إلا إليه. ومن المعلوم في المعنى الثاني أن مجرد الحكم بوجوب تدارك الضرر لا يصحّ فيه، والمصحح هو نفس التدارك كما أن المعنى الثالث من بني المسبب وإرادة المسبب يعهد في مثل هذا التركيب ابتداءً، وإيّاها المعهود البهي أو نفي الكمال في لاصلة أحوار المسجد إلا في المسجد

ولا علم إلا مانع ، ولا سر إلا برفق ، ولا كلام إلا ما أود ، وإن أمكن إرجاع
الثلاثة إلى جهة واحدة .

والمعنى الرابع وإن كان معهوداً في هذا التركيب - كما سمعت - إلا أنه
فيما إذا ثبت حكم لموضوع سامٍ و أريد منه عن بعض أوصافه - كما في الأمثلة
المتقدمة - وعن الواضح أنه لم يجعل لبعض الأوصاف حكم - وأريد منه عن بعض
أوصافه . وأما في حكم موضوع آخر عودته بفتح إلى فربه واصحة ، وهي مستغنية في مقامها .

وعنه بسر . أن ما اشتهر من أن "حدث في العراء" يعني للأحكام مسائل
في الموضوع - وهو أمر دافع - معالطه ، إذ لو سلم انشيوخنا أن ما هو في معنى حكم
الموضوع عن بعض أوصافه مسائل في الموضوع ، لابقى السبب لمسائل في المسائل
ولا معنى لحكم موضوع آخر لمسائل في موضوع آخر مما رآه

وبالحكمة فلا إشكال أن "منشأه إلى الإلهان الحالية من أهل الحدودات

قد أن يورد عليها شبه التمسك بالحدث في معنى لحكم الوضع ليس إلا لله
لنكالي ، مصداقاً إلى ما عرفت من أن الذات من صدور هذا الحديث ، الشريعة
إنما هو في قضية مسمرة بن جندبه ، وأنه أتى فيها "لا ضرر ولا ضرار" على مؤمن
ولاشك أن المقصود ههنا ما يذهب في معنى . على أن قوله لمسرة "إنك رجل مصراة"

ولا ضرر ولا ضرر على مؤمن كما في رواية ابن مسكان عن زرارة - إنما هو خبر له
صغير وكبير ، فلو أريد التحريم كان معناه "إنك رجل مصراة والمصاراة حرام ،

وهو المناسب لذلك الصريح لكن لو أريد غيره مما يقولون صار معناه "إنك
رجل مصراة" الحكم الموضح لأمر من معنى ، أو الحكم المقبول منه في صورة
الضرر ولا أظن أن هذه المستقيمة أرى معناه وقد احتار شيخنا الأناضلي (قدس سره)

المعنى الثالث ، قل . والأظهر بملاحظة نفس الفقرة وبظايرها وموارد ذكرها في
الروايات وفهم العلماء هو المعنى الأول - يعني ما ذكرناه ثالث المعاني .

أقول والشواهد الأربعة كلها منظورة فيها متنوعة على مدعيها . أم نفس

الفقرة ١ : فقد عرفت ظهورها في لحكم التكليفي وأما نظائرها فقد قدمنا عدم الظهور لهذا المعنى في هذا التركيب . وأما موارد ذكرها في الروايات فبعد أنه قد اتضح عدم ذكرها في شيء من الروايات ، إلا في قصة «سمر» لماسد للتحريم وحدها ، وأن «حديث الشمة» والساهي عن مسع الفصل لا مسع لها فيها إلا للمهي التكليفي «تحريراً أو مزجها» وأما فهم العلماء فهو أيضاً متنوع ولم يجد للمتقدمين والمتأخرين ميعر أنهم فهموا هذا المعنى إلا عن قليل مادن ولا يكي بهمهم في تعيين المعنى ، فنصرت وقد ذكر في حديث «الدعائم» تعليلاً لحرمه الترك

ولند كر بعض كلمات أئمة اللغة ومهرة أهل اللسان نريهم متفقين على إرادة النهي لا يرتابون فيه ولا يهتملون غيره .

وفي النهاية الأثرية قوله «لاصر» أي لا يصر الرجل أحده فينقصه شيئاً من حقه ، والصرار فعل من الصر أي لا يحدريه على إصراره ما دخل الصرد عليه وفي لسان العرب هو كتاب جليل في اللغة في عشرين مجلداً - معنى قوله «لاصر» أي لا يصر لرجل أحده ، وهو صفة الجمع ، وقوله «لاصرار» أي لا يصر كل منها صاحبه . وفي لسان العرب - للسيوطي - «لاصر» أي لا يصر الرجل أحده فينقصه شيئاً من حقه ، ولاصراره أي لا يحدريه على إصراره ما دخل الصرد عليه .

وفي نوح العروس ، مثل هذا بعينه . وكذا الطريحي في المجموع ووقفت بعد هذا على كلام - لصاحب العناوين - لا بأس بقله ، قال والحق أن سياق الروايات يرشد إلى إرادة النهي من ذلك ، وأن المراد بتحريم الصرد والصرار والمنع عنهم ، وذلك إما بحمل «لا» على معنى النهي ، وإما بتقدير كلمة «م شروع» ، ومخوّر ، ومسخ في حصره مع بقائه على بابه . وعلى التقديرين يفيد المسح والتحريم ، وهذا هو الأنسب ، بملاحظة كون الشارع في مقام الحكم من حيث هو كذلك ، لا في مقام ما يوجد في دس ولا يوجد ، وإن كان كل من المعنيين مستلزماً للآخر ، إذ عدم كونه من الدين أيضاً معتام منعه منه ، ومنعه فيه مستلزم لخروجه

عنه ، مصداقاً إلى قولنا «الصرر والصرار غير موجود في الدين» بمعنى يحتاج تنقيحه إلى تكلفات ، فإن الصرر مثلاً بعض المال أو ما يوجب نفسه ، وذلك ليس من الدين بديهية ، إذ اندبى صارده عن الأحكام ، لا الموضوعات ، فيحتاج حينئذ إلى جعل ادعى : أن الحكم الذي فيه صرر أو سراد ليس من الدين . وهذا غير مقدر ، وإن بالغ فيه بعض المعاصرين ، انتهى .

وليعلم أن «أدعى أن» حديث الضرر» براد به إرادة النهي عنه ، سواء كان هذا باستعمال التركيب في لهي استدعية ، أو أنه استعمال في معناه الحقيقي وهو النهي ولكن لسقط منه إلى إرادة الغير ، كما يقال : «إن» كلمة «لا» عند استعماله في الاحتمار عن معنى الضميمة حقيقته أو معنى صحتها ، أدعى كما لها أو إرادة النهي عنها ، في جميع المواضع المذكورة يستعمل في معنى واحد وهو معنى الطبيعة ، إما حقيقة أو دعاء ، فإن «لا يصح» تمرله بالمعذور في عدم حصول الأثر المطلوب منه ، وكذا انما قص غير الكامل بمزلة المعذور من بعض الجهات ، والمنهي عنه أيضاً سراد من جهة شدة . لتدبر عنه : لماسة في عدم إيجاده بأنه غير موجود ، كما أن المأمور به إذا أريد المبالغة في ضامه يعسر عنه مما يدل على وقوعه ، يقال : ترك كذا وتذهب إلى ريد : تقول له : ولداً اشتهريين أئمة الأديب أن لحملة الحربنة التي اراد منها الأمر أطلع في إرادة الطلب من التصريح بالأمر

وبالحملة والمدعى أن «الحديث» براد به إرادة النهي لانهي الحكم الصرري ولا معنى الحكم المجهول للموضوعات عنه ، ولا يتعدت في هذا المدعى أن استعمال المعنى في النهي بأي وجه ، ورتما كانت دعوى الاستعمال في معنى المعنى مقدمة للانتقال إلى طلب الترك أو دخل في إزمات المدعى ، حيث لا يتجه عليه ويستشكل في المعنى الأول من أنه تجوز لا يصدر إليه .

- التاسع -

قد اتصحت مما تقدم أمور نشه على جملة منها :

أحدها : عدم كون «حديث الضرر» مدر كاً لشيء من الحيات و عدم صحة التمسك به عليها . ولا أثر من تأمل فيما سلف و يردى وأضعف أن يجعله حجة عليها بعد ذلك ، بل جماعه ممن عثموا بمعنى الحكم التكليفي والوصفي استشكلوا به في صحة الاحتجاج به في مثل حيار لعن مع شيوعه - سيما في الأواخر - مهم شيخنا العلامة الأنصاري (قدس سره) حيث بي دلالة على خيار في صورة بدائعات الثغوب . الثاني : أن «الضرر العارضي» الذي ربما يتفقده المعاملة ليس موجباً للخير ولا مبيحاً للدخول في «حديث الضرر» فإنه مني على كون «حديث الشعة» مديلاً به ، وقد عرفت خلافه .

الثالث : أن التحصينات الكثيرة التي يدعون درودها على القاعدة ليست كما يقولون ، وأنها منية على إرادة المعنى الذي رخصه منه من التعميم لتكسفي وانوصي وللضرر الناشئ من أركان المعاملة وشروطها وما يترتب عليها من هو خارج عنها الرابع : أن «الضرر» مراد به ما هو ظاهر من الضرر الشخصي ، كما اقتصر وأعلمه في أبواب العبادات ولم يقل أحد سقوط الوصوء أو الصوم أو الفهم أو الحج ممن لا يتضرر به أصلاً لخصوصية في شخصه أو طعمه ومراحده ومحرره والعال به وأن «الاشكال على القوم بأنهم يكتفون بالضرر النوعي في أبواب المعاملات ويحكون بالخيار لا يتضرر بالمعيب أو المعنى أو ينقص لصفقه من أن اللفظ واحد واللس واحد . الخامس : أنه لا يلزم القول بأن «المهي للترفيه أو للقدر المشترك لا إرادة لكرهه منه في «المهي عن منع الفصل» واللفظ واحد وإن دعت إلى كراهة الجمع و جملها على الماء المملوك أو إلى القدر المشترك ، فيقال بالتحريم في إماء المباح وبالكراهة في المملوك ، إلى غير ذلك مما استفيد مما أسلفناه

— العاشر —

إنه كثيراً ما يحتلج بال من نظر فيما تقدم أنه يبقى كثير من المروع المسلمة في أبواب العبادات والمعاملات بالمدرك قوي ولا مستند حلي ، فإنه شاء

على عدم صحته الاستدلال به وحديث الضرر في هذه الأبواب ينفذ السبيل ويهدم
الدليل في فروع كثيرة لا مجال لتكرارها ولألحكم مشورتها من غير حجة ، ولأننا
نأمن بأن كلام إجمالي يرتفع به هذا التوهم* ويندفع به هذا الاستبعاد . وأما
التقصي في كل فرع مما تمسك به بعض أوجده - «الضرر» فنخرج عن وضع
الرسالة ويحتاج أفراد محلل في هذا الباب ، فنقول

أما العبادات العصرية* فحرماتها كافية في استبعادها عند القوم ، لعدم التقرب
بها . ولو دعى مزارع في هذا المعنى ، فالقوم مستأثرون عنه ، ولهم من الاحتجاج به هونهم عندهم .
وأما العبادات : فجعله معها مخصوصه عن التمسك ^{بها} ~~بها~~ مسطورة في جعلها
وحملها معها يستند إلى قواش الشرط العملي الذي يقضي به العرف في المعاملات ،
فإن بناء المتعاملين على البيع والشراء بالقيمة المعتدلة وما يقرب منها ، وعلى
التعليق ، التمسك للمحموع لالتمس منفرداً عن الآخر ، وعلى سلامة المبيع عن العيب ،
وعلى وجود الوصف المشاهد دائماً لا دائماً ، والتدليس ، كتجهيز الوجه والنصيرة ،
ولذا ذكر كثيرون أن الخيار على قسمين : تشبُّه بالحلل والشرط - وخيار نقیصة
وهو قواش أمر مقصود مطعون في المعاملة . تشبُّه بالحلل من الترام شرطي أو تقريري
فعلياً أو قضاء عرفي* وحملوا من الأول اشتراط كون العقد كاملاً أو لداية حتملاً
أودات لمن وأخلف ، ومن الثاني لعرضه وتجهيز الوجه وتسويد لشعر ، ومن الثالث
ظهور العيب الموجب لنقص العين أو الفجحة

قل العلامة - رحمه الله - في التذكرة : إطلافي العقد واشتراط السلامة يقتضيان
السلامة على ما مر* من أن القضاء العرفي يقتضي أن المشتري إنَّما يدل ماله
بأنه على أصالة السلامة فكأنَّها مشترطه في نفس العقد ، فإذا اشترى عبداً مطلقاً اقتضى
سلامته عن الجصاء والحب* ، فإن ظهر به أحد هـف له الرد عندما - وبه قال الشافعي -
لأن العرض قد يتعلق بالحوليَّة غالباً ، والفعل يصلح لما لا يصلح له الخصي* من

الاستيلاء وغيره . وقد دخل المشتري في العقد على طن " الفحولية ، لأن الغالب سلامة الأعضاء ، فإذا مات ما هو متعلق العرض وجب ثبوت الرد ، وإن رادت قيمته باعتار آخر ، انتهى

وبالحمله : قضاء العرف في مورد " أن بناء جميع أهل المعاملات على أنهم لا يقدمون على البيع فيه مثلاً إلا بعد اعتقادهم إحراز ذلك المورد وجدانه بحزم كذا أو صفة كذا أو كونه على قيمة كذا أو كان وصاهم مقيماً مشروطاً بذلك الإحراز لكن على وجه تعدد المطوب ، فادخلت كماله خيار مقتضى فقد لشرط القصص به .

ويبني أن يعلم " أن الشرط المأخوذة في البيع وأشبهه لا يراد بها التعليق في أصل العقد ولا في صحته ، بل يراد بها تعليق اللزوم ، فقول المشتري اشتريت هذا البند شرط أن يكون كائناً مثلاً ، يراد به " أن الترامي بهذا العقد ولزومه على " مشروط بكونه كائناً ، فإن لم يكن كائناً فلا التزام . يعني إن شئت أمسكه وإن شئت رددته . وقد أوضحت هذا المطلب في محله بما لا مزيد عليه ، وهو الحق الذي لا محيص عنه ولا يبعد الدليل وعرف المتعاملين إلا عليه

ولشرط التزام في التزام ، بحيث يكون الملتزم أمساً فيداً ، ولذا تسمى العرف مع قطع النظر عن لشرع يحكمون بالخيار في هذه الموارد ويقولون : لك أن تردده . والشارع أمضى ما يبدى العرف من المعاملات في غير ما بهي

وقوله تعالى " أو فوا بالعقود " لا يصلح ردعاً لهم عن الحكم بالخيار في أمثال المقامات المعهودة ، وإن الآية - سواء على دلالتها على أصالة اللزوم ، و صحة الاحتجاج بها عليها ، ونحو النظر عن المناقشات الكثيرة المتحصلة على الاحتجاج بها - إنما تدل على وجوب الوفاء بالمد على ما هو عليه من الخصوصيات المكتنفة به ، و منها : تقييد الالتزام به - عندهم - على عدم فوات ما كان بناء المتعاملين على وجوده . ولك أن تعد هذا التقرب وحجاً مستقلاً للحكم بالخيار في الموارد المعروفة عند الفقهاء وإثبات أنه على طبق القاعدة ، من غير أن يكون تعدياً

محصناً . وفي المذهب كلام طويل وأبحاث حيثة مفيدة ، إلا أن التعرض لها خروج عن وضع الرسالة .

- الحادي عشر -

إنه عرفنا سابقاً . أن قصه « سمرة » وإن كانت قصة واحدة ، إلا أنها رويت في طرق بثلاث أسانيد و ثلاثة متون متقاربة والمعروف المصريح به في كلام غير واحد . أن شيئاً من الطرق الثلاثة ليس صحيحاً بالاصطلاح المتأخر ، بل أحده مرسل - وهو ما رواه محمد بن خالد عن بعض أصحابنا عن ابن مسكان عن زرارة - والآخر موثق ، لوجود « عبدالله بن بكير الطحفي » في سنده . والثالث ضعيف ، لعمالة « الحسن الصقل » إلا أنه يسمى أن تعلم . أن كون الأول مرسلًا حق - كما قالوا - لكن الموثق المذكور بمنزلة الصحيح أو أعلى منه . والثالث المرمي بالضعف صحيح على الأصح .

أما الأول فلأن رجال السند كلهم عدول ثقات إماميون بالاتفاق ، هذا « ابن بكير » وهو من الذين أجمعت الصحابة على تصحيح ما يصح عنهم ، فهو بمنزلة الصحيح أو أعلى منه .

و أما الثاني - أعني كون المرمي بالضعف صحيحاً - فتوضيحه : أنه رواه الصدوق - في عقيقه - عن أبيه ، عن محمد بن موسى المتوكل ، عن علي بن الحسين السعدآبادي ، عن أحمد بن محمد بن خالد ، عن أبيه ، عن الحسن بن زياد الصقل ، عن أبي عبيدة الحذاء ، عن أبي جعفر . وليس في السند من يتوقف فيه إلا « السعد آدي » و « الصقل » فرميا بالجهل بالضعف الحديث من أحلها والحق خلافه .
أما السعدآبادي : فلوجوه -

أحدها - أنه شيخ إجازة بالنسبة إلى كتب البرقي المتواترة في ذلك الزمان عند الصدوق وغيره . وشيوع الإجازة على ما انت في محله وصريحه كثير من محققين فقي الحديث والرجال - لا بحثا حول إلى التمهيد على عدالتهم ووثاقتهم ، مصافاً

إلى أنه لا يصرّ صنفهم بعد تواتر الكتاب الذي أحاروا روايته
وثانيها ، أن الشيخ المحدث لحليل حمير من قولويه ، يروي عنه كثيراً
في « كامل الزيادة » وذكر في أوّله أنه لا يروي فيه إلا عن الثقات .

ثالثها ، أنه من مشايخ إحدرة الكلبي ، وهو أحد العدة الذين يروي عنهم
عن الرقي فقد نقل العلامة - في الحلاصة - عن الكلبي أنه قال : « كل ما كان
في كتابي هذا » عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد الرقي ، وهم عليّ
ابن إبراهيم ، وعليّ بن محمد بن عبد الله أمّته ، وعليّ بن محمد بن عبد الله ابنه ،
وعليّ بن الحسين السعدآبادي

رابعها : روايه الأحلاء عنه ، كعليّ بن إبراهيم ، وعليّ بن الحسين - والد
الصدوق - وأبو غالب الرازي ، و محمد بن موسى المتوكل . وما كان يجتمع مثل
هؤلاء الأحلاء والمشايخ على الرواية أو الاستحارة من ضعيف أو مجهول قطعاً أو ما
لدي يدعو منزل الكلبي - قدس سرّه - مع وجود طرق عديدة ومشايخ حجة
له إلى الرقي أن يستحير من السعدآبادي لولا حالته و وثاقه واشتهاره بين
الطائفة ولقد أحاد السجد المحقق المقدس الكاظمي - رحمه الله - حيث قال في
عدّته . ما كان العلماء وحيلة الأخبار لا سيما الأحلاء و من يتحاشى في الرواية
من غير الثقات - فضلاً عن الاستحارة - ليطلبوا الاحارة في روايتها إلا من شيخ
الصائفة وفقهها ومحدثها وثقتها ومن يسكنون إليه ويعتمدون عليه

وبالحيلة . فليشيخ الاحارة مقام ليس المرادي ، ومن هنا قال المحقق النجاشي
إن مشايخ الاحارة في أعلى درجات الوثاقة والحلافة . وعن صاحب المعراج :
لا يسنّي أن يرتاب في عدالتهم وعن الشهيد الثاني أن مشايخ الاحارة لا يحتاجون
إلى التنصيص على تدكيتهم . ولذلك سحّح العلامة وغيره كثيراً من الأخبار مع
وقوع من لم يوثقه أهل الرجال من مشايخ الاجارة في السند

خامسها . أن للصدوق طريقاً آخر إلى الرقي صحيحاً بالاتفاق ، فإنه

بروي عنه أيضاً متوسط أبيه وتجد بن الحسن بن الوليد، عن سعد بن عبدالله، عن
البرقي وهذا السند صحيح اتِّفَاقاً، فلو أعمدنا النظر عن كل ماسبق كان طرفاً
إليه صحيحاً أيضاً، فلا يصح ضعف طريق آخر لو سلم.

وأما الحسن بن زياد الصيقل فيدل على وثاقته روايه خمسة من أصحاب
الاجماع ومن أحصت له سابه على صحيح ما يصح عنه . يونس بن عبدالرحمن،
كما في السند المطبوع عنه في جميع ما رواه في الفقيه عن الصيقل . وحماد بن عثمان،
كما في الكافي في باب الكذب . وفضالة بن أيوب، كما في الكافي في باب الورع
وفي باب ما قرض الله عز وجل من الكون مع الأئمة . وأبان بن عثمان، كما
في الكافي في باب التمسك . وفي التهذيب في باب لحوق الأولاد بالأب وفي باب
كيفية الصلاة من أبواب الريادات، وفي الفقيه في باب أحكام المالك والاماء . وعبد الله بن كثير
فهؤلاء الخمسة من أصحاب الاجماع المستدل بروايه أحدهم عن شخص
على وثاقته، بناءً على ما هو المشهور من معنى هذه العبارة وأن معاده وثقة
هؤلاء بالجمع عليهم ووثاقه من بعدهم، بل لو لم نقل بما هو المشهور أيضاً، لظهر
رواية كثير من الأحلاء والأعظم عن واحد في وثاقته

فاذا انضم إلى ماسبق رواية حفص بن بشير أيضاً - الذي ذكرناه فيه - أنه
روى عن الثقات عن الصيقل - ورواية العظيم الحلي وتجد بن سنان ومثنى
ابن الوليد العنقاط وعلي بن الحكم وحسين بن عثمان وعبد الكريم بن عمرو عنه،
تأكدت الدلالة على الوثاقة وصح السند من جهته، والحمد لله

ولو أن أحداً أحلّد إلى لزوم التصريح بالوثاقة ولم يوجد عنده هذه الأمارات
الكثيرة، فلا أقل من أن يمدّه بمدوحاً ويعدّ حديثه حسناً، لأن يصرّح
بجهالته وضعف حديثه .

فما صدر عن الكاظمي - في مشتركانه - حيث قال . وابن الزيات الصيقل
المجهول الراوي عنه إبراهيم بن حبان، قصور عظيم، من حيث عدّه مجهولاً ومن حصر
الراوي عنه في إبراهيم بن حبان، مع ما عرفت من رواية كثير من الأحلاء

والأعظم عنه ، وفيهم خمسة من أصحاب الإجماع

ومن جميع ما مرّ تبين التسامح فيما ذكره شعبنا البصري - قدس سرّه - في أصوله - عند التمسك بقاعدة الضرر دون رواية - قال - قدس سرّه - أصح ما في الباب سداً وأوضحه دلالة ما رواه غير واحد عن زرارة ، و ساق المتن الذي رواه ابن مسكان عن زرارة ، ثم قل - وفي رواية أخرى موثقة ونقل موثقة ابن بكير عن زرارة ، فإن التسامح فيه من جهات

أحداها : أنه ليس في هذه الطرق صحيح إصطلاحى حتى يكون مذكراً أصح ، وإن كان ولابد فيسمى عدل رواية ابن بكير أو رواية الحداد أصح ثانياً ، أن مذكراً جعله أصح قد عرفت أنه أضعف الطرق الثلاثة بحسب السند ، لارساله وعدم كون المرسل مثل ابن أبي عمير

ثالثاً ، أن هذا المتن لم يروه غير ابن مسكان عن زرارة ، فكيف بالرواية إلى غير واحد عن زرارة ، وقد ذكر موثقة ابن بكير عن زرارة قسماً له وبعبارة أخرى : روى هذه القضية عن زرارة إنسان : ابن مسكان و ابن بكير ، وهو نقل رواية ابن بكير مستقلة ، فلم يبق إلا رواية ابن مسكان عنه - وفي كتب الحديث والحوامع الموحودة لم يذكر هذا متن أبدي بسبه إلى غير واحد ، لا رواية ابن مسكان .

الفصل الثاني عشر

يسمى أن يعلم : أن الرواية النسوية المعروفة في كتب الفقه - من قوله ^{عليه السلام} "على اليد ما أخذت حتى تؤدى" ، لم يروها أحد من أصحابنا ، و ليس مروياً في طرفه ، ولا مروياً في شيء من حوامع حديثنا وقد تعحصت كثيراً عن سنده ، فإذا هي ممّت تعرفت بها العمدة سند ينتهي إلى "الحسن البصري" عن "سمرة بن حنبل" ، هذا الشقي المدكور في حديث الضرر - الذي ردّ على رسول الله ﷺ في هذه القضية أحد عشر مرة حتى أعاط الحليم الذي لا توارن السماوات والأرض حلمه ، وشذيع هذا الشقي يظهر من كتبنا و كتب القوم

منها - أنه كان حليفة رباد من أبيه في الكوفة إذا كان رباد في البصرة ، وحليفته في البصرة إذا كان رباد في الكوفة ، ويكون غالباً سنة أشهر في إحداهما وسنة في الأخرى ، واستحلله على البصرة وأثنى الكوفة ، فعاد وقد قتل « سمرة » ثمانية آلاف من الناس ، فقال له : هل تصاب أن تكون قتلت أحداً بريئاً ؟ قال - لوقلت مثلهم ما خشيت .

ومنها : أنه كان من شرطة ابن رباد وكان أيتام مير أبي عبدالله الحسين عليه السلام إلى العراق بعرض من الناس على الخروج في قتاله ، كما في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد . ومعه أنه أعطاه معاوية مائة ألف درهم على أن يردي ما يأتي فلم يقبل ، فأعطاه مائة ألف فلم يقبل . ثم ثلاثمائة ألف فلم يقبل ، فأعطاه أربعمائة ألف درهم فقبل ، وروى خطيباً في الشام أنه مرّت هذه الآية في حق علي عليه السلام « ومن الناس من يضحك قوله في حياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد » وأن الآية التالية لها نزلت في ابن ملجم « ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رءوف بالعباد »

ومنها . أنه شج رأس ناقة النبي صلى الله عليه وآله . ففي روضة الكافي عن أبي عبدالله عليه السلام أنه كانت ناقة رسول الله صلى الله عليه وآله الفصوى إذا نزل عنها علق زمامها ، فتخرج فتأني المسلمين فينادوها الرجل شيء ومناولها هذا شيء فلا تلبث أن تشبع ، فأدخلت رأسها في حاء « سمرة بن حذوب » فتناول عنزة ، فصر بها على رأسها فشقها ، فخرجت إلى النبي صلى الله عليه وآله فشكته .

ويظهر ممّا نقل عن أبي حنيفة . أن حال « سمرة » كان أسوأ عنده من معاوية وعمر بن العاص وأشدهما ، حيث نقل في روضة العلماء - للزند وبستي - عن أبي حنيفة . أنه كان أتمك^(١) قول الصحابة ، إلا قول ثلاثة : منهم أبو هريرة ،

(١) كذا في النسخة .

وأُس من مالك ، وسورة بن حذاف .

ثم إن في هذا السند - أعني رواية الحسن عن سمره - حديث الد - خلافاً من جهة أخرى ، وهي أن المحققين من محدثي القوم قالوا : لم يشت سماع الحسن من سمره ، وللقائه له ، ففي الحديث إرسال والواسطة مجهولة أقول : وقد ثبت عن الحسن أنه كثيراً ما يسند الحديث إلى غير ما سمعه منه ويقول عن فلان ، يريد أنه نقل عن فلان وحكي عنه ، واستعمال هذه اللفظة فيمن لم يسمع عنه غير صحيح ، ولذا لا يعثر المحدثون المدققون الحديث المسموع في درجة صريح فيها «السماع والتحديث» ، بل يترمون بإعادة لفظ «حدثنا» ، و«أخبرنا» في كل راوي راو ، إلا أن الحسن كان مدلس حتى مع استعمال لفظ «حدثنا» على ما في كتب القوم .

ففي التقريب - لابن حجر العسقلاني - الحسن بن أبي الحسن المصري واسم أبيه يسار ، بالتحته والمهمله ، الأصمري - مولا هم - ثقة ، فقيه ، فاضل ، مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس . قال الزبير : كان يردي عن جماعة لم يسمح منهم فيتجوّر ويقول - حدثنا وخطبنا ، يعني قومه ليس حدثوا وخطوب لبصرة وقد ذكر غيره أيضاً مثله . وكيف كان . فالعمل بمثل هذا الحديث الذي رواه المدلس عن مجهول عن ملحد مما يعين القول بأن المدار في حبيته الغرور ووجوب العمل بكون الخبر موثقاً بصدوره معجوقاً بما يعيد الاطمئنان بصدقه ، وليس مقصوداً على خصوص المردي عن الامامي العدل الثقة .

ويعجبي التهمة على قاعدة أخرى : يعلم فيها تحري الجماعة المخالفين لنا في دينهم وأحد بنهم . فقد بالغ القوم في الثناء على البحري - صاحب الصحيح - وشدة احتياطه وتورعه وأن كتابه أصح الكتب بعد كتاب الله الكريم . وقد روى هذا المحتاط المشهور في صحيحه عن هذا الثقي المحدث - أعني وسمره - وعن أشباهه من الفقه العجزة من الصحابة والكلمة المدعاة عندهم - الثابتة بطلانها

وكذبها برؤاياتهم - من أن الصحابة كلهم عدول بل نقل البخاري عن غير الصحابي
من المشهورين بأنواع الصوق عن مثل « عمران بن حطان » ما دح ابن ملجم
و المثنى عليه فيما ارتكبه في الأبيات المشهورة - وعن مثل « مروان بن الحكم »
و « حرير بن عثمان » وأشاههم ، إلا أنه تورّع واحتاط من النقل عن سبده ومولاه
الصادق عليه السلام لتوقفه وشكّه في وثاقته وصدق لهجته - العياذ بالله - لما دله عن يحيى
ابن سعيد القطان أنه قال في حقه **يُثَقِّلُ** . في نفسي منه **يُثَقِّلُ** شيء ومجاهد أحب
إليّ منه . و يعجبني ما قيل :

قصبة أشبه بالمررثة	هذا البخاري إمام الفقه
بالصادق الصديق ما احتج في	صحيحه و احتج بالمرحمة
و مثل عمران بن حطان أو	مروان وابن المرأة المخطئة
منككة ذات عوار إلى	حبيبة أرباب النهي ملعنة
و حق بيت بمنه الوري	مفدّة في السير أدمطة
إن الامام الصادق المحتسب	مفصلة لأي أنت منسبه
أجل من في عصره رنة	لم يفترو في عصره سيته
فلامه من طفر إبهامه	تعدل من مثل البخاري ماء

ومجاهد هذا الذي فصله القطان عليه السلام ضعيف عند القوم - وعن أحد من
حنبل أنه ليس شيء ، رفيع كثير أمّا لا يعرفه الناس . وعن النسائي أنه ليس بالقوي
وعن الدار قطني : أنه ضعيف . قال البخاري : كان يحيى من سعيد يصعقه .

فلينظر العاقل إلى هذا التعصب الفاحش من ترجيح القطان مجالداً الذي
كان ضعيفاً عنده على مثل الامام الصادق عليه السلام ، من كلمة تكاد السماوات أن
يتفطرن لها وتنشق الأرض و تحرق الجبال هدأاً ١١١ و العلة في اختيار القطان
مجالداً عند ملاحظة النسبة أنه كان مجالداً يرمى بالنشيع ، وهو القادح العظيم فيه .

الفهرست

الفصل الاول :

- في بيان ما أحد القاعدة، وأن الأصل فيها هو الحديث لسوي المشهور
من قوله زهير . «لاسر دلاسرار»
١٠

الفصل الثاني :

- في أن قضية «سيرة» و ما اتفق منه فيها و ما وقع له من السؤال
والحواف قضية واحدة وإن اختلف نقلها في روايات
١١

الفصل الثالث :

- تحقيق أن الثالث في روايات العتمة هو قوله زهير «لاسر دلاسرار»
من غير تعقيب كلمة «في الاسلام»
١٢

الفصل الرابع :

- في أن الرواية السابعة عن منع فصل الماء من الروايات المشهورة التي
رواها الفريقان في كتب الحديث والفقه
١٣

الفصل الخامس :

- تحقيق أن الصرد المترقب في الشعة لا ينشأ من نفس المعاملة ،
ومع هذا مشمول للحديث ومراد منه
١٤

الفصل السادس :

- حول ما هو الدائر على الألسن ، من أن جملة من العمومات لا يعمل
بها في غير مورد عمل الأصحاب ، وبيان الوجوه المحتملة في ذلك
١٥

الفصل السابع :

استظهار النهي النكليفي من حديث «لا ضرر» وتحقيق أن حديث

١٨ الشععة والناهي عن منع فصل الماء لم يكونا حال صدورهما مدينيين بـ «لا ضرر»

الفصل الثامن :

حول المعاني المحتملة في حديث «لا ضرر»

٢٧

الفصل التاسع :

في التنبيه على أمور اتصحت من المباحث المتقدمة

٢٨

الفصل العاشر :

في دفع من يتوهم «مبايعة كثير من الفروع المسلمة بالاعتدال قوي»

٢٩

بناءً على عدم صحته الاستدلال بحديث «لا ضرر» في هذه الأبواب

الفصل الحادي عشر :

حول سد الروايات الحاكية لقصة «سمرة بن جندب»

٣٢

الفصل الثاني عشر :

تحقيق أن الرواية لنسوبة المعروفة في كتب الفقه : من قوله «الشيخ»

«على اليد ما أخذت حتى تؤدّي» لم يردّها أحد من أصحابنا الأئمة ، وهي معصية

٣٥

تفرقت بها العامة بسند ينهي إلى «الحسن البصري» عن «سمرة بن جندب»

٣٦

بعض مثالب الشقي «سمرة بن جندب»

٣٧

كلام في «الخاري» وشدة تورّعه واحتياطه ١١١



٤٠٧

إفاضة القدير

في احكام العصر

لجبر الخبير والعلامة البصير

شيخ الشريعة الاصفهاني

- مطراة مرقند -

اسم الكتاب: إمامة لقدير في أحكام العصور
المؤلف: العلامة شح الشريعة الاصمهايي-قدس سره-
الناشر: مؤسسة البشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين
المطبع: ٥٠٠ نسخة
التاريخ: دي الحجة ١٤٠٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد والثناء والصلوة والسلام على سيدنا محمد حاتم الانبياء وآله
الائمة الاصفياء

(وبعد) فان من الواجب على الامة سبب على رواد العلم وطلاب الحقيقة لاهتمام
الشديد بجمع شئون العلم وتوفر حامليه وتحيل الراغبين فيه وهم حملة العلوم الدينية
وعلة الانوار الاسلامية الذين ثابروا على عملهم الصادق وسدوا جبهتهم وسهروا على خدمة
العلم والدين وهم الوسائط بين امتنا المظاهرين «ع» وهم امرى بظاهرة التي ذكرها
الله تعالى في كتابه الكريم (و جعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة)
«سورة ساءة ١٨» كما مرها لهن بيت لوحى وحمله الكتاب في عدة من الاحبار
المستفيضة المروية في الجوامع الحديثة للامامية وقد كفى في ذلك ماضد عن الحاجة
المقدمة (الحجة القائمة المنظر عند الله تعالى فرجه وارو حصادها)
(فخر والله القرى التي بارك فيها وانتم القرى الظاهرة)

وهذه الوسائط المقدسة مقدماء رفو هذه لثمة العاية وارتحلوا الى حوارهم
بالعوس المطلقة الراضية وهم احبهم برقوقون يحب على اهل العلم وحدام اشرع
الشريف ان يبدلوا جهودهم الحارة ومصابيحهم المشكورة بسط تواريح هؤلاء لمشايخ
واللف الصالح وتسبق حالاتهم ومكارم اخلاقهم واصنافهم وجدهم انى ادرك الى
العالم الاسلامي وتغير حتى على اهل الكمال ان هذا العمل الصادق ايضا توفير وتكرم لهم
بعد مماتهم مصافى انى ما يترتب على ذلك من انوار الكثرة وانصاف المسألة التي هي
نتائج الانصاف والتجلى واصنافهم العاصلة لاسيما وانما من لم يعد لهذا المص قدره ولا
يعطى لقيمة وبعدة مجرد حصر على الاوراق وليس لما في حقه الا الاعراس والسكوت فان
لكل امرى قدرأيه ومطره وعقيدته اصل الحق او خطأ، ويطر الى كلام سيدنا محمد

امير المؤمنين عليه السلام في وصيته لولده وتدير فيفو تمكر في حثه للاطلاع على اخبار السالفين
(احي قلبك بالموعظة وامتة بالرهادة وقوه بالقبض وبوره بالحكمة ودله بذكر
الموت وقرره بالمد وحصره فحائم الدنيا وحده صولة الدهر وحش قلب الليالي
والايام واعرض عليه اخبار العاصين وذكره بما صبت من كان قبلك من الاولين وسر في
ديارهم و آثارهم واطرفيما فعلوا وعم انتعلوا واين حلوا ونزلوا)

ومن التكريم الواجب على الامة جمعا هو حفظ مصمات هؤلاء العظماء
و نشر آثارهم الجلادة واثارهم الياسعة ولا شك ان في ذلك ترويحاً للدين وشالعلم ونصرة
للحقيقة ،

وممن نفع من هؤلاء الرعماء والاساطين الكراء في هذه الاواخر وادع الكلاله
بالقداسة ونمقرية المدة والثقاة العاليه وقام علمه المتدق في قطب دائرة لعالم الاسلامي
وهركر جامعة لتشييع باشرألوية الحنيقية البيضاء كانشمس على ارجاء اعبره هو مصف
كتاب (افاضة القدير) اعنى استاذ الفقه والمجتهدين المجاهد في سبيل الله العلامة
في انواع العلوم الاسلامية المحنهد الاكرم آية الله (الحاج ميرزا فتح الله)
بن محمد جواد السمازي الشيرازي الشهير (شيخ الشريعة) الاصمعي من لاسرة اشهيرة
القمارية شيراز

ولد في (اصفهان) التي صادت ردها من الرمان مركزاً علمياً في ايران وطلع هذا
البنرالراهر وظهر الى عالم الشهود (١٢ = ٢٤ في عام ١٢٦٦هـ) وشب وترعرع وترقب
له مستقلا ما هو أوله الاستعداد العجيب لاحد العلوم ودرس الصون الادبية واكس على العلوم
العربية واقطع الى العلم والبحث والحصيل وحصر عدد جمع من علماء اصفهان وفصلاها
الاعين منهم القلمان الجليلان المولي حيدر علي الاصمعي و المولي عبد الجبار الخراساني
والشيخ العالم المولي احمد السزوازي والعالم التحرير المولي محمد صادق الشكاسي
وتلمذ مدة عند العلامة الكبير الشيخ محمد باقر بن العلامة الشهير الشيخ محمد تقى صاحب

الحاشية، ثم هاجر الى العراق محلاً من اساتذته الاعلام في اصفهان سنة (١٢٩٥هـ) وحضر
عبدالعبيد لذكر الشيخ محمد حسين الكاظمي المتوفى في (١٣٠٨هـ) وفي عام (١٣١٣هـ)
قصد رياره مكة المعظمة رادها الله تعالى شرفاً و اتمن له في هذه الرحلة الماركة
مباحثات كثيرة ومطرات عديدة مع جمع من اعظم علماء العامة في حملة من المسائل
العلمية فتمجوا من علومه الحمدة واحاطته التامة على امور العقلية والفنية فقول الى النجف
الاشرف واشتهر صت سحره في جميع العلوم الاسلامية والعلمية وغيرها وكان عند
قعوده الى العراق مدرساً كبيراً في المعقول والمقول ويشتمل مجلس بحثه على المسائل من
المشتغليين وهو يحضر في بحث العلامة الاكبر آية الله الحاج ميرزا حبيب الله الرشتي «قدم»
لرعاية الاحترام لي راسخ الميرزا الى رحمة الله سنة (١٣١٢هـ) فتوجهت طلاب العلوم نحوه
وارادوا اية الاستمادة من افكاره العلمية وليس لهم اعراض ذبوبة ولذا كان مجلس بحثه
لا يشتمل الا على رواد العلم ورجال الفصل وداعى ترويه العالية على حم غير من التلامذة
المرربين مع فكره الحر وقوله الصريح ببيان كافة وتحقيقات شافية مجاهراً بالدليل
صادعاً بالحق وبه قوة في لبنان وجرأه في الجمان وسرعة في الخاطر

وكان قسماً سره آية في الذكاء وقوة الحافظة بحيث يمتد لك من خوارق العادات
والخاصة من لتأييدات والعيادات التي اودعها الله تعالى في صفة القدسية وهو وحيد عصره
وعلامه دهره في علوم القرآن والحديث والرجال والعقود واصوله والعلقة والكلام
والمعارف والذمة ومون لادب وغيره اوله الامام الشديد والمهارة العجيبة في المناظرة
مع حسن المحاضرة، وكل ما يحانه كبيراً جامعاً للعلوم قلما يوجد نظيره في الجامعة وسعة
الاطلاع والتشع فهو المثل الا على من كل فصيلة وله الشاهة التامة في ذلك لزعماننا
الاقدم وهو عبير لسلم الصالح من رؤساء الدس فانهم كانوا للعلوم حامين ولدين الله
من الصابرين قد ان يوجد منهم من كان علمه محصوراً في فن او فنين كما يظهر من آثارهم
الحالدة الى زمانها هداة ان آثارنا تدل علينا فاحفظوا بعدنا الى الآفل

وبروى شيخنا، المترجم عن استلاء الفقيه الأكبر الشيخ محمد حسين الكاظمي وعن السيد الحجة الميرزا محمد هاشم الخوساري الاصفهاني الشيرازي (بجهارسوقي) المتوفى في (١٣١٨هـ) صاحب مباني الاصول وعن السيد الخير السيد محمد باقر الخوساري في (١٣١٣هـ) صاحب الروضات الجنات، واحاراته لتلامذته مشحونة بذكرهم وعن السيد الحجة الكبير السيد مهدي الغروي الحلبي المتوفى في (١٣٠٠هـ) وعن ابيه لورع الحجة الشيخ محمد طه نجف الشيرازي الموفى في (١٣٢٣) وغيرهم من الحفاظ (لاحلاه). وكان قدس سره باطلاً بليماً فصيحاً يعطى تلامذته وعفاً علياً وقدعين لذلك في كل اسبوع يوماً وقد سمي بقوله وفعله وعلمه في تربية تلامذته ورياهم احسن تربية وجمع منهم من زعماء عصرنا وابائنا و مراجع زماننا ورؤساء الشيعة اليوم ادام الله طاعتهم، «وسمعت» كراماً عن حضرة سيدنا الوالد الماحد نور الله صريحه ان استاذ شيخنا المرحوم وعدت تلامذته ان يسألني عن الامام في المسائل العربية التي صدرت عن فقه واحد من فقهاء اقوال مختلفة في كتب واحد او في كتب متعددة و بين ادلة كل قول عقيدة و عدة اختلاف اقواله ثم عمل ما وعدته واني بشيء عجاب وعكف جميع من تلامذته على تحرير هذا الدرس واشتهر بينهم (بدرس الحلاصات) والعلماء كانوا يمحضون في تدريسه هدا من كثرة احاطته واطلاعاته بالفقه وسعة دائرته في شئانه ونحفظاته ولا يراى هذا الشيخ الامام هرياً للعلماء الاعلام الى ان وقعت بائرة الفتنة البريطانية في العراق العربي وفي انماها اتفقت الداهية العظمى وفاة الرعيم الامام الميرزا محمد باقر الشيرازي الحائري سنة (١٣٣٨هـ) و انتبت الرعاية الكبرى للشعة اليه و توجبت الدرس كانه حيوة و بقادوا لرياسته الدينية وتقلد هذا الامام للامامة والمرحمة بلا موارع و صار قائداً روحياً ملا مدافع واستعمل الرأي السديد واحد على امر الجماعة بيد من حديد واحسد في الدعة عن الدين بالعرم القوي الشدد وقد حفظ له تاريخ العراق مسدعي مشكورة و هو قف مشهورة والخدمات الجليلة التي بذلها في سيد الاصلاح العام لانسي على مر افرون والاعوام ولولا خوف الاطالة لذكرنا شطراً منها، فسطر الى تلويح السجف الاشرف (مماضي

المجهد وحاصره) (ص ٢٦٣) الى (ص ٢٧١) وغيرها
على انه قد رآه كان لا يرى الحاجة لرعايته وقرأ ولا في مسد الصدارة وقرأ ولا بطيب
باشارة الامل نفساً ، وقد شوهد في بعض خلواته وقد فرع عن احدي فرائض اليومية وهو
يساخي ربه ودموعه تجري على خده الشريف ويقول
(يا رب صر في آخر ايام حياتي من الدنيا متلى بالرياسة ومتحملاً لانقال الالهة
الهي ليس لي انحمل لهذا الامر العظيم بل لرعايته لدبية لها الشئون والتكاليف العظيمة
واستسائر عدايمها من بعده او يحمل او ررها)

ولا يران قول مثال هذه الكلمات لشريعة ويسكى بطل حزين
ولم تطل ايام رعايته هذا الشج لاهم وانقل الى حوار الله تعالى ورموا به في الجفنه
الاشرف ليلة الاحد (٨ = ع ٢ = ١٣٣٩ هـ) ودوس في احدي الحجر الشرقية من للصحن
الشريف لعلوي وقد وجد سيدنا نقية العلامة ارجاني مؤلف كتاب (لكلام بجزر الكلام ١٤١٥)
وغيره من المؤلفات بر دل قم دام طله مادة تاريخ وفاته في قوله (عطر الله صريحه)
وله تصانيف مهمة تشمل على مطالب عامية بميسة منكورة

(١) رسالته في قده لاصر رطعت اخيراً بقم في هذه السنة (١٣٦٨ هـ)
(٢) رسالة في وعدة لطيفة (٣) رسالة في التصيل بين جلود الساع وغيرها
(٤) امانة المختار في اربث الروحه من ثمن العقار بعد الاخذ بالجلو قال شيخنا
الحجة المحجة الشيخ آف بررگ الطهراني دام طله في التريفة (ج ١ - ص ٥٩) انه
فرع منه سنة (١٣١٩) و يوجد في خزانة كتبه عند ولده الماضل الحاج آقا حسن
وقد حالف في المسألة مع صرر العلامة الفقيه السيد محمد كاظم الطباطبائي اليردى
المتوفى سنة (١٣٣٧) كتبه معترماً عليه و كتب على حواشيه شيخنا العلامة العولي
محمد كاظم الحراساني المتوفى سنة (١٣٢٩) اعتراضات وقوداً فكنت شيخ في دفع
اعتراضاته (صيانة الامة عن وصعة الرطاة) توجد نسخة من هذا الكتاب مع رسالة صيانة

(١) وقد طبع الكتاب المذكور مع هذا الصر الشريف في مطبعة (مم) ومن اراده فليطلبه منها (الصحيح)

الإمامة في مكنتنا الشخصية بتبريز وهذه المسئلة سألها بعض أهل جيلان عن شيخ الطائفة
 وفتيها آية الله الشيخ محمد حسن المقاماني المتوفى سنة (١٣٢٣هـ) ثم وقعت المسئلة
 بأيدي أجلا ذلك العصر واعظمه من أهل الطر والتحقيق وطال التشاخر بينهم حتى كتبوا
 وسائل مستقلة في تحقيقها حسما ادت اليه نظرياتهم الدقيقة وكتب شيخنا المرحوم الأباة
 ثم الصياغة وكتبه لمجتهد الأكبر شيخ العلامة المقاماني المتوفى (١٣٥١هـ) صاحب تنقيح
 المقال رسالة في المحاكمة بين العلمين الأئمين الطبا طبائى البردى وشيخنا الشريعة
 الأصهباني وطبعت في سنة (١٣٤٤) في الجحف الأشرف

٥٥ «صياغة الأباة عن وصية الرطابة» ٦٥ «رساله في المتمم كراً

٧٥ «إبارة الحديث في قرينة علو مال كذب مسوط حليل يقرب من الفين وثلاث
 هائة بيت وحمل به خاتمة وجمل للعامة ذبلاً مشتملاً على خمس فوائد نالعة كل منتهيات
 فوائد علمة مفسدة وعالها مكراب وقد ذكر تفصيل ذلك شحاً في «سريعة» (ج ٢ ص ٣٥٣) فراجع .
 ٨٥ «رسالة صاظرته مع الآلوسى البعدادى في اسات وجود الحجة المنتظر عجل الله
 تعالى فرجه واثبات امامته وقدارسل الآلوسى الى شيخنا المرحوم رسالة في رد الشيعة و
 احاب الشيخ «فقه» «عنه» وردته ثم ردنا بيا الآلوسى فاحاب الشيخ «فقه» «نايا» وردته باحسن ما يكون
 ٩٥ «رسالة قاعدة الواحد السيط

١٠٥ «حاشية على الفصول من اول الكتاب الى آخر مباحث الوضع وهي كملا ذكره
 شيخنا في الدريرة (ج ٦ - ص ١٦٧) تعليفة نالعة جداً لطبعة جيدة سلسة العبارة مدونة
 بخطه في ثلاثة آلاف بيت وزيادة توجد نسخة منها في مكتبتنا بخط تلميذه حضرة سيدنا
 الوالد الماجد قدس الله روحه

١١٥ «رسالة مبسوطة في فقه على الصحاح الستة للعامة وجرح روايتها قال شيخنا
 العلامة الطهراني صاحب الدريرة في حشيتنه (الاساد المصطفى) (ص ٢٩) (وهي
 كرايس بخطه تلعب منها بعض صفحاتها تريد على خمسة آلاف بيت استكنتها في مجلد واما
 انه لم يذكر لها عنوانا كتبت على طهر النسخة انه يعق ان يسمى بالقول الصراح في فقه الصحاح

١٢٠ رسالة في اصابة الصحة ١٢١ رسالة في الحق والحكم

١٢٤ اعانة القدير في حكم العصور، وهو هذا الكتاب النفيس القيم الذي تقدمه
 بين يدي القاري الكريم يظهر منه كسائر مصنفاته تبحر مصنفه واحاطته و تحقيقه الايق
 في العلوم وقد صنفه في اواخر امره وشخصه موضوع العصور العسي والريسي والتمري
 وحكمه تشخصاً دقيقاً علمياً نبيهاً وازرد الروايات و نظر فيها نظر عميق و تحقيق
 وتفكير على احسن وجه وامن طريق وايده مصنف الى اشغال هذا السفر الجليل على
 فوائد كثيرة نافعة في موضوعات ومسايل مختلفة كما هو غير خفي على من طالعه وانصف
 وحاذر عن الاعتراف، كيف لا وقد تحظى هذا الجوهر النفيس بعدان اشترى نسخة الخطية
 مكانة عالية في اطار محول العلماء واكار الفقهاء وقد سمعت عن بعض ائمة تدنوا الاعلام
 دام ظلهم انه لما صنف شيخنا المرحوم هذا الكتاب ووصل الى بحر جمع من اعانته مراجع
 عصره فاندوا بظهوره العصور العسي اذا علا واشدد ولم يذهب ثلثه بعدان كانوا مفتين
 بحاسته ولا يراون كل العلماء واهل التبحر والاطلاع يحتشدون في استباحه و اقتناعه
 للاحد من عاس افكار مصنفه والنقاط درره حتى قيم الله تعالى همه بعض اهل الخير
 و الصلاح لصنفه و بشره و اداعة عطرم حكمة للعلم والدين و بشراً لئلا يلم الشريعة
 بمقدسة لعراء، (هـ) وقد ترجم شيخنا الامام مترجم جمع كثير من المؤلفين وكتب تلميذه
 الاعلام الفاضل الشيخ عبد الحسين الحلبي رسالة مستقلة في ترجمته كما في الدرر
 (ح ٤ ص ١٥٨) وذكره المحدث القمي (ره) في سبعة اجزاء (ح ١ ص ٦٩٥) وذكره
 ايضاً في مؤتمده الرصوية (ح ١ ص ٢٤٥) ولكنه لم يؤد حقه في الموسمين واقتصر على ترجمة
 مختصرة غير مفيدة في عبة الايجار والاختصار،

واقدم حريل شكرى وتعديري الى صديقي الفاضل الجليل الاخ الامجد السيد
 ناصر الدين الحسني العمى دام مجده بعد صرف الهممة في اعداد مقدمة طبع الكتاب
 وبذل جيداً بلياً وعابه صادق في احراج الكتاب الى عالم الشر ولا تناع شكر الله
 مساعيه الحميلة ووفقنا وابه على الخدمة للدين واشريعة فانه حرم موفق و معين
 ٣ = شعبان المعظم = ١٣٦٨ = قم

(محمد علي بن باقر القاضي الطباطبائي التبريزي)

افاضة القدير

في احكام العصر

لمؤلفه العلامة المحرر شيخ الشريعة الاصفهاني (قدس سره)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وأفضل صلواته وتسليماته على أفضل أنبيائه محمد وآله الطاهرين *

و بعداً فيقول المائر الخاسر الحارثي، فتح الله لأصحابي النمازي، ابن النقي النقي محمد جواد الشيرازي، أصلح الله حاله، وختم الخير مآله، سي طالماتأملت في مسئلة العصير باقسامه، واستقصيت لمور في سلسلأ احكامه، وتطلبت مطان استكشاف هذه الغضلة، ورفضت وارمرت، وهدمت واحكمت، واحسنت (١) واتهمت، فلم يزدني التأمل في المآخذ والأدلة، وكلمات المشايخ، الحلة، ورؤساء المذهب والملة، الا كثرة العجب عما فعل عنه كثيرون واعملوه، وكثرة خطاء ثلة ممن اطسوا فيه وفصلوه، واهم كيف لم يهتدوا الى ما ذلت عليه الأدلة الواضحة، واهم يتنبهوا لعنايه عليه شيوخ الطائفة، واعتقدون التحقيق يقتضي خلاف مانقحه كثير من الدين تكلموا في المسئلة واطالوا، والعور والنقشيش بسجاس عر ه، سوا عليه وقالوا، واهم لم يأتوا المسئلة من باب، بل سدوا طريق تحصيلها لطلاب، ووقعت منهم غفلة جرت الى غفلات، وصدرت منهم رلة ادت الى رلات، فسي ثلة منهم على احكام تطهارة العصير

(١) احسنت اي دحمت النجس * اتهمت اي دحمت شهامة

العملى ، فافهم من العصى والعمرى و الربى مما على سعة أو انما وحلها ذهب ثلثها ، أولم يذهب عدا العصى الذى على ولم يذهب ثلثه فاجازوا حرمة فقط دون الحاسة وهم كثير من المتأخرين و حد بعضهم اذ كلهم ، و سى ثلثة اخرى على مثل ما سوا لانهم صافوا الى حرمة العصى الحاسة ، وهو الذى يدعى ايد المشهور اوعليه الأكثر ، واحدا بعضهم كالوحد السهامى حرمة الحصى وحرمة قبل ذهب الثنين وعدامه ، كلها مما يوجب الاسكار ولو حقا ، . وقال بعضهم الى انحرمة فى الربى والعصى والعمرى من دون حرمة ، وبعضهم الى الحرمة فقط فى خصوص الاولين وبعضهم الى الحرمة والحاسة فيهما ، وكل هذه الأقوال من حرفة عدى من سن لطريق غير منية على الأقال والحقيق ، وحدث السطر والدين ، وكان الحق عدى ما لوح اليه كثير من ساطيل القدماء واعيان المعه ، وان صارت معجورة بعدها كانت شايعة ، وعادت مستورة عما كانت طاهره ، وعلمت يقينا ان من يأى بعد هؤلاء المطمين المتأخرين سطر الى مقامهم ، ويسبح على مولهم ، ولا يخرج عما عرفت من اقوالهم ، فاحسب على عصى كشف هذه المعضة ، وتقيح هذه المسئلة المهمة ، ولا اطل من له يقص وقطبه ، وغور في لرواية والدرابه واصاف بالاساف ، وتجنب عن الاعساف ان يعدل عما وقفت عليه فى هذه الرسالة ، و ارضحت فى هذه المعالة ، و سميتها (افاضة التقدير فى احكام العصير) ورتبتها على مقالات و اصول وحائمة .

المقالة الاولى

بيان مورد الخلاف اعلم ان المتحصل من كلمات حد المعرضين للاحتجاج والاشكال فى العصير والاستدلال ، لسوعين سزعمهم للدلة والأقوال ، انه (١)
لا اشكال فى حلية جميع انواع العصير ما لم تعد ، كدائه لا اشكال فى حلية ما عدا عصير العنب والرطب والنمر والربى على ولم يعد ما لم يسكر ولا فى حرمة عصير العنب اذ على سعة أو انما ولم يذهب ثلثه ، و اما بخلافه والاشكال فى موسمين (احدهما) فى عصير العنب الذى على ولم يذهب ثلثه ولم يصير (١) لا يحمى ان لسواين لموسوعه فى هذا المقام وما حده لبت من كلام الصنف (قدمه) بل اما وضعها تسهلا لغاى (لمصحح)

مسكراً ، والحلاوة من حيث الطهارة والنحاسة ، (و لآخر) في الثالثة لماقية ، بالقيود
الثلاثة المأخوذة ، والحلاوة فيها من حيث الطهارة والنحاسة ، ومن حيث الحلال والحرام
جميعاً . وقد استعاضت الروايات بل تواترت في حرمة عصير الذي على وحرمة ما
طبخ ولم يذهب ثلثه (نزه) بعنوان العصير (واخرى) بعنوان الصحيح (وثالثة)
بتعنوان لطلاء ،

احتمار وفي صحبة عبد الله بن مسان قال (ذكر ابو عبدالله (ع) ان
الباب العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه فهو حلال)
وفي صحبة اخرى له عن ابي عبدالله (ع) (كل عصير اسائه النار فهو حرام حتى يذهب
ثلثه و يبقى ثلثه) و المراد به ما على ما اسائه النار من باب اقامة العلة القريبة للشيء
مقامه . وفي صحبة زرارة عن ابي جعفر (ع) (اد اخذت عصير الطبخية حتى يذهب
الثلثان بسبب الشيطان فكل واشرب) وفي صحبة حماد عن ابي عبدالله (ع) (لا يحرم
العصير حتى يعلى) وفي حنفية اخرى له (قال سئل عن شرب العصير قال (ع) نشرب
ما لم يدر واداعلى فلا تشربه قلت اى شيء العلى قال (ع) القلب) (وفي وثيقة)
ذريح عن ابي عبدالله (ع) (اد اشرب العصير و غلى حرم) * بالواو * كما في السج
المصححة من الكافي (وفي التهذيب) * او * بدل الواو ، والاول اصح لاصطية الكافي
ولانه لا وجه لحمل التشبث (و هو الصوت الحاصل باللبان) مقابلة الا على وجه راجع
الى عدم المقابلة ، (وفي الصحيح) عن ابن ابي عمير المجمع على تصحيح ما يصح عنه
الذى قالوا فيه انه لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة ، عن محمد بن عاصم عن ابي عبدالله (ع)
(لا بأس بشرب العصير ستة ايام) قال ابن ابي عمير معناه ما ام يغلى (وفي صحبة)
معدوية بن وهب عن البختخ (قال (ع) اذا كان حلواً يخضب الالباء و قال صاحبه
قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه فاشربه) (وفي صحبة) معاوية بن عمار على الصحيح (عن الرجل من
اهل المعرفة يبتنى بالبختخ ويقول قد طبخ على الثلث وانا اعلم انه يشربه على نصف فقال (ع)
لا تشربه) (وفي صحبة) ابن ابي يعفور (اد اذا زاد الطلاء على الثلث فهو حرام) (وفي الصحيح)

عن علي بن حمزة عن أبي بصير (ع) قال سمعت أبا عبد الله (ع) وقد سئل عن الصادق فقال (ع) إن صحح حتى يذهب منه اس وبنقى و حد حزن وما كان دون ذلك فليس فيه خير (وفي دبل) معتبرة محمد بن مسلم (ع) هناك حب اح (ع) على ثلث) و بمقصود الكلام في هذه المقالة هو تحقق الحال في هذه المواضع الثلاثة .

في بيان (ا) الأول فهو العصير فهل يراد به في هذه الأخبار ما المراد من العصير . نعم الاسم أربعة وغيره سببه الأمر خروج ما عند أربعة بدليل مفصل ويراد به خصوص ما اعتصر من العنب : فقد يدعى الأول ضميراً إلى أن العصير فعيل من العصر و هو استخراج ماء الشيء مصلطاً به كان ذلك الشيء وغيره أصلياً كان المستخرج مضافاً له دائماً كان لاستخراج م م سوقاً بمعنى كاسقعه غيره وهو كغيره من المشتقات موصوع بالوصع السوغي للذات اسمها المصصة باسمه على وجه مخصوص ومن الوصع المقطوع بدان وصع اهل البعد ما لم يخص العصير من بين المشعات « اوضع لذات معصية شخصية كالعنب ، فمجموعه اسمها لا يسمى ب يربط به كونه عليه شرعاً وعرفاً وعدم نقله إلى معنى آخر لاصح منه . لست و تشاء الحدوث ، وشيوع اضافة العصير إلى العنب لاختارار عن غيره في الأحبار . كلمات الأصحاب وكلام العامة واللغة والأدب وهو لا يجمع لفظان هجران معنى لأصلي شرط في الفلذ . ولصحة استثناء الربيب ولتمري في العرف : انشروع من العصير ، وصحة توصيفه بالعنبى ، وصحة اضافته إلى العنب وغيره ، ولأنه في الأصلان الحقيقة . وفي الوصف والأدب هو التخصيص والإحراج دون البيان والابحاح ،

ودعوى أن تمرؤ الربيب اما بسبب وينقع في الماء ، فيؤخذ منه ويصحب أو مشرب من غير أن يكون هناك عصر ، مدفوعة بان المتعارف فيهما وفي أشباههما أنها تنفع ثم تعصر قبل الطبخ أو بعده ، وقد دعوى الثاني أن تدعوى اختصاص العصير لغة وشرعاً وعرفاً بما اعتصر من العنب كما يسم إلى صاحب الحقائق « ره » وانكار التأخر في مجموع كلماته يرشد إلى عدم صحة السبه . وتدعوى أن اصلان لعصير على المعتصر

من اللعب مجرد فكيف في غيره ، والقدر المعلوم المسلم رادته من هذا لاستعمال
المجازي هو العَصير العَسي وهذه ان عوى مما سادها العلامة السراقي (قدس سره) وهي
على طرف لصدر لسعوى المتقدمة ، واحصح عليهم بان فعلاً بمعنى الفاعل او المفعول وشيء
نبحث مع العلامة **مهما لا يصدق على هذا لعب وغيره** **دائيس عاصر*** بالضرورة ولا
المرافي (هـ) **معصوراً بل المعصور هو نفس لعب او الشيء المتخرج**
هائه ، **للا الماء المستخرج بالمصروا** ، يسمى ذلك عَصراً وعَصْره ، **صرح بذلك في القاموس قال :**
(عصر اللعب ونحوه يعصر فهو معصور وعصره **واعتصره استخرج ما فيه ،** **او عصره**
ولي ذلك نفسه ، واعتصره عصر له **ولذا يعصر وتعصر ، وعصره وعصاره** **هاتجلب منه**
فصره) **صرح بان العَصير هو نفس اللعب وان هائه عصاره وعصاره وعليها** **انها** **اللاق**
العَصير على الماء المستخرج لس بمعنى وضعه ، الاشتقاق حتى يستدعى عموماً بل
هو معنى مجازي فيمكن ان يكون ذلك المعنى المجازي هو خصوص ماء اللعب او هو
نحوه عَصراً مما لا يحاح الى ضم ماء خارجي فلا يعلم لعموم ، **سلمما كون لعدد لعَصير**
حقيقته في الماء المستخرج كما هو ظاهر كلام **لمصباح المير** **حيث قال (عَصرت لعب**
ونحوه عَصراً من باب صرف **استخرجت هائه ،** **عَصير ، واعتصرته كذلك واسم ذلك**
الماء ، **العَصير ،** **فبيل بمعنى مفعول** **للعصاره بالضم** **ماسال من العَصير (انتهى)** **ولكنه**
حقيقة طارئة اد حقيقته ، **الاشتقاقية ما وقع عليه العَصير اي الحسم** **لدى استخراج هائه**
كما صرح به في القاموس ، **وتلك الحقيقة طارئة فيمكن ان يكون ما لا يصدق على**
مثل ما استخرج من الثمر والربيب ، **بل يختص بما كان ماء نفسه ،** **وان لا يقال لما يخرج**
من الثوب ونحوه بعد العَصير عَصير ، **وكذا ما يخرج من اليد ارضه بعد عَصْرها ،** **ولا**
عموم في كلام المصاح لانه قال . **اللعب ونحوه** **فيمكن ان يكون مراده** **نحوه ما**
كان الماء من نفسه بل هو الظاهر من قوله **استخرجت هائه ،** **حيث اضاف الماء الى الضمير**
الراجع الى نفس الشيء و لم يعد الماء الذي فيه ، **و يؤكد ذلك عدم وقوع** **تصر**

في كلام لموى باستعمال العصير في غير ما كان الماء المستخرج من نفسه، ودعوى
إن قون صاحب المصباح فعل بمعنى مفعول، بدن على أنه وضعه الاشتقاقى فيكون
عاماً لكل ما يصدق فيه مبدء اشتعائه، مدعونه بأنه لأحجية في قوله فقط، وأنه لو كان
حجة فيما هو في تعيين المبدء بها في غير ذلك فلا، وكون ذلك فعلاً بمعنى المفعول
مما يعلم استعداده، ولو كان ذلك مقتصى الوضع الاشتقاقى للزم صحة استعماله في الماء
المستخرج من عصر الثوب واللبد والبدواشعريل في كلام المصباح إشارة إلى أنه ليس
وصفاً اشتقاقياً، حيث كان و اسم ذلك لعاء العصير ثم قل والعصارة ماسال من
العصر، فانه لأفعال للصارب انه سم ذلك استحدث، ولد فرق بين العصير والعصارة
فالاول ليس مقتصى الوضع الاشتقاقى بل هو علمى عارضى،

(اقول) واندعوى الثالث طلب مجموعة عندي اعنى دعوى الجور في الكل

كما سمعت، و دعوى الاختصاص وصفاً عصر العنب، و دعوى تعميم المراد من
الروايات لكل عصر ومعصور الاماخرج من الليل، والحق به حقيقة في كل ما اعتصر من
شيء عما كان وعمره اصله كان المصباح م عارضاً، وان المراد في مواقع استعماله
هو خصوص عصير العنب.

اما كونه حقيقه في مضمون المصباح من اى شيء كان فلما مر من انه فعل من العصر
وسميلة سبب سائر المشتقات لا يقتصر فيها الا هادلت عليه الهيئة او المادة (١) وانقل
غير ثبت بد ثبت المبدء (واما) بطلان شبهة المدعى للجور فمضى على كازم قدمه
فائدة اولاً تم الفرع عنه وجوه اسر فيما تاده، وهو ان العصر
ادبية اذا تحق من احد بلغة لى شيء، واستخراج هاته فكما

انه لا يشك في صدق العاصر على الفاعل وفي صدق المعصور من غير تقيد على ذلك
الشيء الذى وقع العصر عليه فكذلك لا معنى ان ثبت في انه يصدق على ذلك الماء
المستخرج انه المفعول بهر، فيقال انه معصور من ذلك الشيء فانفاعل عاصر وذلك

اشي، معصور و الماء معصور من ذلك الشيء، وقد يؤدى هذا المعنى بالمثل لمجهول
وقال عصر هذا من داء ، ولا يصح بالمستشكل المدعى لمجهول ان يدعيه في هذا الاصلاق
ايضاً ، وقد يؤدى نصبة للمفعول ، يقال انه معصور منه ، فالعب ومائه كانهما يصدق
عليهما انه معصور منه لكن كلمة (منه) في الاول يجب الاعل وفي الثاني لصغر المستر
في معصور الراجع الى الماء هو « بيت الاعل » و هل يشك احد في انه يصدق على ماء
العب حقيقة انه عصر من العب او معصور منه بل الماء المحتج معصور من اثوب
واللدو والحرف و اشبهها ايضاً مما لاشبه في به يقال انه عصر منه ، ومعصور منها
من غير انشاء على اسعارة او علاقه وعابه او مرعاة سكة كما في المحدرات ، وذلك
لاحد وجهين

(احدىهما) ان العصر اذا وقع على اشئ المنصن للماء بعد وقع على جميع
اجرائه التي منها الماء سيما اذا كان حرته الغالب كما في العنب و الرمان اذا لم
يقع العصر على خصوص القشر والحب ، فيصح اطلاق العصور على الماء الذي يحلب
منها حقيقة (ولذا) صرح غير واحد من ائمة اللغة بانه من المعيل بمعنى المفعول .

(والثاني) ما ينشئ على مراعاة دقيقة لغوية ظهرت من المقدمة السابقة وهي
ان اطلاق الفعيل بمعنى المفعول على شيء على وجه الحقيقة لا يحتمس بما اذا كانت
مفعولاً من غير تقييد ، بل كما يصح معه كذلك يصح اذا كان مفعولاً مع التقييد بحرف،
وقد تأملت كثيراً في ايراد نظائر له حتى تسهت بحملة من الموارد ومنها بقية الفاظ
الفعيل المستعملة في مسئلتنا هذه استعمالاً شاملاً اعنى السيد ، والنقيع ، والمريس
حيث ان الاول يستعمل في الماء الذي يسبذ فيه التمر ، والماء ليس بابتداءً ولا منوداً ،
والنقيع فيما ينقع فيه الريب ، والماء ليس نافعاً ولا مقوفاً ، والمريس في الماء الذي
مرس اي ذلك فيه التمر او الريب ، والماء ليس مارساً ولا ممرساً ، لكنه منود فيه
فيه و منقوع فيه وممرس فيه؛ فهو المفعول المقيد بكلمة (في) وان لم يكن مفعولاً
مطلقاً ، ولعله لخفض هذا المعنى في الجملة احتاج الى التنييه عليه من مثل الميمى ،

حيث قال واسم ذلك الماء العصير وانه فعيل بمعنى معمول ، ولعل المدعى للتجوز ان يراعى حقهما (١) حيث ادعى الجرم بخطائهما (٢) في هذا القول وان امثال هذه الامور ليس مما يخفى على مثلهما (٣) و لو خطائهما (٤) في امر دقيق على امر دين على يغيب عن ذهن المعوى كان في محله .

ويسمى ان يعلم ايضاً ان كون العصير حقيقة في الماء المستخرج من العنب كما انه حقيقة في نفس العنب هو لذى يصهر من كثر من ائمة الامة حتى صاحب القاموس الذى اعتصد سكلامه ونعل عنه غير مرة التصريح بخلافه ، فعلى لسان العرب وهو اتم كتاب في اللغة واوعه واحمعه ما لفظه . عصير العنب و نحوه مما له دهن او شراب او غسل بعصره عصراً فهو معصور وعصير ، او اعتصره استخرج ما فيه ، وقيل عصره ولى ذلك نفسه ، واعتصره اذا عصر له خاصة ، واعتصر عصيراً اتخذته ، وقد انعصر وتعصر ، وعصارة الشيء وعصاره ما تحلب منه اذا اعصرته ، (و فى القاموس) ايضاً مثله . قال وعصارته وعصاره وعصيره ما تحلب منه ، وهو الذى يظهر من تاج العروس ايضاً حيث شرح العصرة ساكناً عليه ، والظاهر ان لفظة العصير قد سقطت من دليل عبارة القاموس في النسخة التى كانت حاضرة عند الراقي (ره) فادفعه فيما وقع ، ومن جميع ما ذكرنا تعرف ونحو النصر فيما ذكره (ره) وشير اليها اجمالاً

ونحوه النظر فيما (الاول) دعوى التجوز في اطلاق العصير على ماء العنب المستخرج
ذكر الراقي (ره) بالعصر وقد تبين ما فيها

(الثاني) دعوى مصريح القاموس مرراً بان العصير خصوص العنب المعصور ، و ان الماء انما يسمى عصيراً وعصاراً ، وقد سمعت انه صرح بخلافه .

(الثالث) طعن على صاحب المصباح بتفرده وانه لاحجية في قوله فقط ، وقد عرفت انه شاركه فيه ائمة اللغة

(١) (٢) (٣) (٤) كذا في النسخة والظاهر ان مراد الصير ليرجع الى اليومى صاحب المصباح ولم يعلم وجه اللثية

(الرابع) دعوى لعدم ثبوت العنصر فميزا بمعنى معقول

(الخامس) دعوى ان في كلام المصاح إشارة الى ما ذكره ، حيث قال و اسم ذلك الماء العنبر ، مع ان لقب الاسم ذا وقع في كذا لمعنى صاهر في الحقيقة اللغوية ، بل قالوا لا يعتبر جحد من لمجاري في كذاهم عاساً الا ان صرحوا بكون اللفظ اسماً لكذا و ما به لا يقولون ان العنبر مثلاً سم لا يرتك لشخص فذلك مكتة
خبة عليه بعد التصريح .

(السادس) معناه ان لا يعتبر على المستخرج من الثوب لصد مع به لا شكل في به يصدق عليه حصه به عنبر من ثوب او به معصور منه ولا يرى بينهما وبين الفعل بمعنى المعمول وانما لا يبنى لعدم تعلق عرس في اعماده ، اعتصر من ثوب واليد غالباً .

(السابع) جمعه ان لا يعتبر على الماء المستخرج عينا مع به ليس علم شخص ولا حسن قنعاً ، وليس هذا البلد من المعارف ولا العامل مع ماله وقد رأت ان ادخل هذا المعام فائدة في مثلي لعدم الفعل و هي انه قد قرع بمعنى هل لكلام يعتبر ان العنبر من ان استعمال لفعل بمعنى (عاصر) كالتكرار ، والرحيم ، والدليل ، والحمل و بمعنى للمعول (اجري) ، كالتكسير ، وانفليس والجرح ، والتصريح ، ليس من باب الاشتراك المعنى ، بل رتبة فعل موضوع بمعنى جامع بينهما هو حامل للمد ، والاختلاف انه هو في مصادر هذا المفهوم ، لا في أصل المعنى او الوضوح ، من لفظة مع يقوم به هو قدر ، و ليس يحمله المقتول فهو قبيل ، وكذلك لكسر والجرح

لكن اراه كلاماً معوها لا اساس له ، فانه ان اراد به من المدد حامل المعنى المصدرى فلا شك في ان الفعل ليس حاملاً له ، فان التكسير بمعنى لمكسر ليس حاملاً لمكسر ، بل هو حامل لانكار ، وانما الحامل انكسر المصدرى هو انكار

ولا نقول له كسبر . و مثله ، لقتيل ، والطريح ، والحريق . فإن الحمل للقتل المصدرى هو لقاتل ، وأما القتل حمل لآثره ، وكذلك الحريق حامل للحرج (بالصم) لا الحرج (بالفتح) الذي هو المعنى المصدرى ، وإن أراد بحامل الممدء حامل اسم المصدر مدعياً أنه الموضوع عنه المتخلف في إطلاق الفاعل ، فبأن القدير والرحيم حاملان للمعنى المصدرى فإيهما معنى القادر والراحم ولا يسكر أن اسم الفاعل حامل للمعنى المصدرى كالتصارب والتكاسر . وإنما الذي حمل اسم المصدر كالحرجة ، هو المرحوم الذي رأت عليه الرحمة ، فلو صح ما ذكره لزم أن يطلق الرحيم على المرحوم وهو غلط ، ودعوى أن الاشتراك اللفظي مألوم لصحة استعمال الفاعل في صم كل مادة وإطلاقه على المعنسن مدفوعة بعدم املازمه كما فيما لا يحصى من الطائر ، فهل نرى أن اشتراك هيئة (فعل) «فتح» والكور بين المعنى المصدرى و لاسمى كفلس ، مألوم محدوداً ونفصيل الكلام غير مناسب للمقام ،

ومن هذا كله تنبى فساد دعوى اختصاص العصير وصفاً بما اعتصر من العيب كدعوى كونه محاراً فيه وفي غيره ، وأما دعوى أن المراد منه في الروايات مطلق المعتصر من أى شيء كان فظاهر أن من تنوع روايات الفريق وشاهد استعمالات الطائفتين لم يشك في عدم إرادة العموم من لفظ العصير في مواقع استعماله بحيث شمل عصير العيب والرطب والتمر والربيب والرمال وأحصرم والنوت والمطيع والسفرجل والفاح والسماق والتين والسمج و لسان الثور . لى غير ذلك مما لا يحصى من الثمار والنباتات والأدوية والأعشاب التى هى من أربيب فى أنها تنقع فى الماء ثم تعصر لاستخراج حلاوتها أو مرارتها أو حموضتها بل والماء المعصور من الثوب واللبد والنداف ، بل لم يشك فى أنه لا يبرأ منه الأفراد خاص ، والظاهر أنه ماء العيب فإنه الذى تضمن ماء أصلياً تعارف استخراجه منه ويعرضه الأسكر والخمرية فى بعض الأحيان وله أفراد محللة وأفراد محرمة توجب وقوع السؤل عن حكمه وكان إطلاق العصير عليه شائعاً . وهذه العمود لم نجمع فى غير العيب وهذا هو الذى سعى إلى تبينه

المحتوى لأسباب إرادة خصوص العصى من الروايات لأصعب اللفظ له لغة، وبقية أبيه شرعاً فإن شيوخ استعمال تعالي في بعض الأفراد فكيف في انصراف اللفظ (وفي صحبة ابن الحجاج) عن العذيق (ج) (قال قبل رسول الله تعالى عليه وآله بحمر من حمسة العصير من لكره واستقيم من الربيب وسمع من عقل و لمر من الشعير و ليد من البحر) وهو لدى سئل عنه في الإخبار تارة عن بيعه ممن يخمره (وتارة) عن بيعه فيجبر حمراً قبل أن يقض الثمن (وتارة) عن حمار شره وعممه (وتارة) عن بشره قبل ذهاب ثلثه وشبه ذلك ولم يستعمل الأمام (ع) في جواب عن سئل عن العصير وشره (ففي مرسة محمد بن الهيثم) عن الصادق (ع) قال (سئل عن العصير يطلع في ليل حتى يعلو من ساعته فيشره صاحبه في (ع) د تعبر عن حماره وعلو ولا جبره حتى يذهب ثلثاه وبقى ثلثه) وقد مر فيما روى حماد (ج) أنه سئل عن شرب العصير قال (شره لم يعل) (وفي موقفة دريغ) (دانش العصر و علي حرم) و قد سمعت في صحبة عبد الله بن سباب التميمي على حره كل عصر أصغه ليل و هل يسوع الحكيم ما رآه معلق العصير للموت ثم ارتدأ تحميم الأكثر المسبح (وفي صحبة رفاعة بن موسى) قال (سئل الصادق (ع) عن بيع عصير عن حمرة في حال انسا مع تمر ممن يجعله شراً حسناً (وفي صحبة سريضي) قال (سئل أبو الحسن عن بيع العصير فصر حمراً قبل أن يقض الثمن قال (ع) لو أع تمره ممن يعلم أنه يجعله حراماً لم يكن بذلك بأس وما إذا كان عصيراً فلا بأس (ع) (سئل) (وفي رواية أبي بصير) عن الصادق (ع) قال (سئل عن العصير قبل أن يعلو لمن يشاء ليصخره أو أوجعله خمرأ قال (ع) د عنه قبل أن يكون حمراً فهو حلال لا بأس به) (وفي رواية يزيد بن خليفة) قال (كره أبو عبد الله بيع العصير شاحراً) (قال في الوافي) بعد ذكر هذا الخبر لأنه لا يؤمن أن يصير حمراً قبل قبض الثمن فيأخذ ثمن الحمر ويستسمع بعد ذلك اثباته تعالى بعض ما ورد من طرق العامة من استعمالات مدركين لأعصار حصول الألفه عليهم لسلام لفظ العصير في ما، المص كاس و أبي طلحة والحسن لصري وسعيد

بن المسيب والشعبي والحمي وغيرهم معاً لا يفي معشك في معبودية هذا المعنى في تلك الأعصار ، ويشهده أيضاً كلمات أئمة اللغة في مواضع شتى (مها) ماد كوفي مادة عصر (ومها) ماد كروه في تفسير البختج من أنه العصير المطبوح و ماد كروه في تفسير الطلا أيضاً من أنه العصير المطبوح بعد الفراغ عن كون الحجاج والطلا من ماء ، لعب (وبالحملة) هذا ما عدا في تحقيق لغت العصور وليس الغرض اثبات حرمة الربيبي أو حليته ادلاً يشوق على شيء منهما على شيء من الدعويين فممكن دعوى اختصاص العصير بماء العنب وحرمة الربيبي ، أدلة أخرى غير عمومات العصير كما يمكن دعوى عموم أدلة العصير للزبيبي وحروجه بأن تلك التخصيص والتفصيل والتحقيق الحال فيه يأتي أشبه الله تعالى في بعض الفصول الآتية ،

تفسير والبختج هو مفسر في كلام النخل بالعصير المطبوح و

بختج هو معرب (بخته) وقد يعمر عنه (بالمسختج) (١) وهو معرب

من كلمتين فارسيين (مي) وهو احمر و (بخته) و هو المطبوح والصاهر انه لاحلاف في صحة اطلاقه على ماء العنب المطبوح في الجملة اما على النصف او على الثلث او ما يقاربهما والظاهر ان اطلاق الميسختج على ما طبخ حتى بقي ثلثه بمعنى الخمر المطبوح باعتبار ان مادته مادة الخمر و ان لم يتصف بالخمرية فعلاً بذهاب ثلثيه فيقرب من اطلاق الخمر على العنب في قوله (تعالى) (ومي اراني اعصر خمراً) اي عصاراً

واما الطلا ففسره الجوهري بما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه

وتسميه العمم الميسختج و بعض العرب تسمى الخمر الطلاء يريد بذلك تحسين اسمها لانها الطلا بعينها وقال (الزمخشري) في الاساس ويقرب الغلاء المثلث شبه في خثورته سابقطرا و مثلها غيرهما ، (وفي القاموس) انه خاثر المصف و فهم منه بعض الاعاظم انه يريد ما طبخ حتى بلغ النصف الا ان شارحه صاحب تاج العروس فسر خاثر المصف بانه ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه (وفي كثير) من كتب الحنفية ان الطلا ما طبخ

من عصير العنب حتى بقي أكثر من الثلث وابت تحوّر، لباقي الصف، و لدى يظهر
 لى ان الطلاء هو عصير العنب الجائر في الحمله سواء بلغ الصف او ذهب ثلثاه و بقي
 الثلث ولذا وقع التعصّل في رواياتنا بعد السؤال عن الصلاه بانه ان بقي ثلث فحلال و
 ان بقي اكثر منه فحرام وكذا لمقول عن الصحابة و التابعين وغيرهم من ان جماعة
 منهم كالبراء، و (ابى جحيفه) و (حرير) و (اس) و (شرح) كانوا يشربون الصلاه على الصف
 (وعن امير المؤمنين ع) و جمهور الصحابة انهم كانوا يشربون على الثلث كعمرو و ابي
 عبيدة بن الجراح و معاذ بن جبل و ابي موسى و ابي الدرداء و ابي امامة و خالد بن الوليد
 وغيرهم و تخصيص الحنفية له بما بقي اكثر من الثلث و ان تحوّر الصف خطاه على اهل
 الامعة و لشرع فان اهل لشرع متفقون على حل لطلاء، في لحمه اما سابقا، ثلث او بالصف و ان ما
 بقي نشه طلاء، حلال وعلى ما ذكروه لا يكون طلاء، و (كث) هل الامعة، و اما تخصيص
 الاكثر من بقى ثلثه فاما لان لماسة المعتدلة في الفعل هناك اكثر منه في الاصل
 اسم للقطراب التي تراى بطلي به الابل اولاً، و هو تسمية طلاء كان البناء على
 تسمية طلاء الثلث، فقد اتضح بستمع الروايات و كتب الامعة و الادب ان هذه
 التسمية نشأت من عمر حين طسحواله العصور على الثلث
 (واخرج) بذلك في الموطأ ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى اليه اهل الشام و بناء
 الارض و ثقلها و قالوا لا يصلحنا لاهدا لشراب فقال عمر اشربوا لعدوكم ما يصلحنا
 العدو فقال رحمن من اهل الارض هل لك ان تجعل لك من هذا لشراب شيئاً لا يسكره
 فقال نعم، فصنوه حتى ذهب منه ثلثه و بقي الثلث و نواه قد حل صعبه فيه ثم رفع
 يده فسمها بتمصط فقال هذا الصلاه مثل طلاء الابل فامرهم ان يشربوه، و قد التهم
 ابي لاجل لهم شيئاً حرمته عليهم،

(والاظهر) عندى في هذه القضية مدرواه ابن راهويه وغيره عن سفيان بن وهب
 الجولامي (قال كنت مع عمر بن الخطاب - لشام فبينما هم اذ ذكروا ان كلفا و فرست
 عليهما برزق المسلمين العسل ولا يجده فقال عمر - يا مسلمين اذا دبحوا رصاً لم يؤمنوا

فيها اشتد عليهم ان يشربوا الماء القراح فلا يدلهم بها يصلحهم فقالوا له ان عبدنا شراً يصعبه من العيب شيئاً يشبه العسل فأتوا به فجعل يرفعه باصبعه يتمدد كهيئة العسل فقال كان هذا طلاء الأبل فدعى بماء فصب عليه ثم حفص وشرب منه وشرب منه اصحابه و قال ما اطيب هذا فارتقوا المسلمين منه فرفقوهم منه فقلت ما شاء الله ثم ان رجلاً خذرنه فقام المسلمون فصر يوه بعلمهم وقالوا اسكران وقال الرجل لا تغلوبي فوالله ما شررت لا الذي ررقا عمر فقام عمر بن زهرابي الدس فقال ايها الناس ايها ابا بشر لست احد حراماً ولا احرم حلالاً وان رسول الله (ص) قبض فرفع الوحي فاخذ عمر ثوبه فقال اي ابره الى الله من هذا ان احدكم حراماً فارتكوه فاني احدى ان يدخل الدس فيه دخولا وقد سمعت رسول الله (ص) يقول كل مسكر حرام فدعوه

أقول واطاهراهم صبحوا لصلاه اولا على الثالث ثم تسامحوا فطخوه على النصف او على اكثر من الثالث والافلو صبحوه على الثالث لم يكن يسكر على ثم كانوا يريدون ان يصموا شيئاً يقوم مقام شراب حيث شكى اهل الشام ومعلوم ان مذهب قلته دس لا يقوم مقامه وربما يشبهه تسمم اياه شراً منه وانكبت اعم لعاقبه بحسب العرف الطاري يستعمل كثيراً فيما اسكر كما صرح به كثيرون ويشبهه تنبع الاستعمالات (وقال ابن حجر العسقلاني) في فتح الباري ان الطلاء هو الدس شيه بطلاء الأبل وهو القصر ان الذي يدهنه به فاد طمخ عمير العسل حتى تمعد واشبه (١) صلاه الأبل هذا بعض الكلام في الموضوعات لثلاثة وانتظر لتمام التحقيق فيما سأتى ان شاء الله تعالى

المقالة الثانية

قد ظهرت لي سركة التامل في ادلة المسئلة والتروى في احوار اهل العصمة

(١) الصاهر كوي لو اور تدهل كوي الكبه حوا لا اذا الشرطة ولم يكن عندما كتب فتح

الباري حتى راجعه فلو كان موجوداً عندنا فاري فلما راجعه (استمع)

بيع فضل الماء . إلى غير ذلك .

وفي البخاري وغيره عنه عليه السلام ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ، وعند منعم دخل منع فضل ماء ، فيقول الله اليوم أسمعك قطلي كما سمعت فضل مالم تعمل يدك .

والمعروف عندهم حل لبواهي على الكراهة دون التحريم ، وهو بخلاف مذهب بعضه ، وظاهر الجمع كما أن المعروف عندهم وعدم من عين منتهي تخصيص انتهى بطبع عن الناشئة . وقد سمعت كلام المصنف والمصنف في شرح المغناني على البخاري - بعد أن نقل عن الجمهور التخصيص المذكور - حكى عن مالك من أس إلحاقه لرفع الناشئة ، عملاً بما في صحيح مسلم من أنه من بيع فضل ماء ، واعتبر من عليه بأنه مطلق فيجوز على ما أفقته قال . وعلى هذا لو لم يكن هذا كلاماً ، موعى فلا يمنع من الجمع لاستعفاء المالك .

أقول - صفوح إشكال في عدم بأنه إما أن يراد من الماء في هذه الأحاديث خصوص الماء المباح الذي لم يملكه المتولي عليه ، ولا أعسم منه ومن المملوك فعلى الأول - لا وجه لهذا لتقصيد المعروف عند الربيعين من اختصاص انتهى بالمنع عن شرب الناشئة وعلى الثاني لا وجه لتعليقه بالصرار والصرار - كما في طريقنا - فإن بيع الإنسان ماله وملكه ليس إصراراً به قطعاً ، غاية أنه تعويت نعم عنه أرى أنه لو لم يسدل دابته أو حمله أو حذامه أو منعه لغيره فلم يتمكن من الاحتطاب والاحتشاش أنه أضر بها .

فتحقيق هذه الحديث يحتاج إلى مسجع أريد ، وحيث إن المصنف تعلقني لم تتم من لأزيد من هذا .

وليعلم أن ما في بعض نسخ من عطف قوله «فقال لأضرر ولا ضرر» للماء تصحيف قطعاً ، والنسخ الصحيحة المعتمدة من النكاح متفقة على لواز ، وليكن على ذكر

- الخامس -

إن الصرر يترتب على المعاملة بشأ فارة من بعض أركانها ، أو الشرط

المأخوذة فيها . كالمعاملة الحسنة زادك . وفي التي سعتت لشفعة فيها وأنت هها -
 وقارة يشأ من أمر خارج رتبا يتعقب المعاملة و تترتب عليها - كما إا باع
 داره المضمونة عند أولاده فأدى إلى مرمهم أنه من حرمهم و عتوقهم أنابهم له .
 أو باع داره لشربير يؤدي الحار المصق و العدر من في نظر بق . و شترى ما لا حاجة
 له إليه بر عم الحاجة وقد كان عندة أسقف و دة . علامة شترائه له . أو اع ما
 يستلزم عادة فقره أو تر من أعدته له شوع اهتاك - لاند . و روج اهته التي
 ير بدها ان عته من أحسني يستلزم سدة مر من اس انعم أو إصراره . قتله لو احد
 أو مشاحره عظيمه بين العشرة . و دفعه ملاك لتي يؤدي إلى إصر . أولاده أو
 أو رة . و تسلط أعدائه عليه . و أشبهه . و أماليه من لا حصر له - مع لا يترتب
 عليها لانفي الصحة ولا نفي اللزوم .

والصرر الحاصل المترقب في الشفعة من قبل هذه الامتدة ، فإن نفس بيع
 الشريك لأحسني بقيمة معتدلة لأخر فيه . وإثما الصرر المترقب منه أنه رتبا
 يكون المشتري ممن يصر الشريك الآخر و يؤديه ، و هو بس أمراً دائماً ، بل
 ولا عسباً ، مرتبا كان لأحسني مشري من بعد الآخر فوائد عظيمة ومنافع حسيمة .

ثم هذا المعنى المترقب كما يتفق بين الشريكين هكذا في الشركاء ، وكما
 يترقب في الشريك فهو مترقب في الحار مع عدم ثبوت الشفعة في ريادة لشركاء
 على الاثنين وفي الجار . وبقرينة تذييل حديث الشفعة بقوله «لا صرر» يتسأن أن
 مثل هذا الصرر مشهور للحديث مراد منه ، فإن الموارد الحارحة عن عموم الصرر
 التي أشربا إلى بعضها لس خروجها مستنداً إلى نص توقيعي يقتصر عليه و يثبت
 به فيما عداه ، ومن هه يقال إن عموم الصرر لا يعمل به في غير موارد عمل الأصحاب
 ويأتي الكلام فيه آنفاً .

~ السادس ~

من الدايغ الشريع الدائر على الألس أن تحله من العمومات لا يعمل بها في

هذا كله، مع ... و هذه لقضية المشهورة (من انه قد يكون موضوع الحكم اعم الا ان بعض مصادقه اشبع من بعض فيقيد المتكلم في لفظ موضوع حكمه بذلك العرف العال بمرأه املته و هو ير بدالتعميم وانما كما في الآية لبقه) كلاماً طويلاً حقيقاً في محله وبيان جنهور لتقيد في الاحترار فيما ذاكال القدم معلوماً مفهوماً ، شاعراً بولم يأتي به المتكلم ايضاً لم يفت عن المحاطب العموم اكثر منه في بقية لمواضع سواء بلغ لشبوع حد الصرف ام لا، فهل ترى انه اذا قال (حتى باس ذي رأس واحد) او (اسقى من الحية العر الراحه او العير الكريهيه) وتده المأمور بذي رأس او سماء و احى كان ممثلاً و لم يكن لتعريف مفعلاً ، و يجه عليه مدح ، و ذكر ان الآية ليست شاهدتها لهم فيما يدعونه ولو كان الموحب لرفع اليد عن هذا التقييد فيها و رده مورد الغائب لكان المتعين احراء مثله في العهد لآخر المذكور فيها اتصالاً به من قوله تعالى (من بكم اللاني دخلتم من) و لم يلب في الساء ايضاً كونهما مدحولاتاً و انما الموحب له و ردد لخصوص في التعميم وان الربائب محرمه كن في المحجور او لم يكن ، فبمعوضتها حكمنا بان العرض من ذكر الوصف في الآية افادة حكمة تحريم الربائب وعن شأن الحكم كفاية وجودها في غلب الافراد في الحكم على الجميع و انكال يعارض هذه لخصوص عاروا الضرسى في الاحتجاج عن محمد بن عبدالله بن جعفر الحميري عن صاحب الرمان عجل الله فرجه (انه كتب اليه هل يجوز للرجل ان يزوح بنت امرأته فاجاب (ع) انك انت ربيت في حجره فلا يجوز وان لم تكن ربيت في حجره و كانت امها في غير حجره فقد روى (ما حابر)

و ربما يقع الكلام في ترجيحها عليها لاحتدنية التي هي من المرححات المصنوعة و بموافقة ظاهر القرآن و مخالفتها للعامة و بتحقيقه معام آخر ،

(ثالثاً) انه قد وقع في موثقة عمار المعروفة المستدل بها على حرمة

ثالثها

الربيبى قبل دهاب اللتين و حليته بعدهما المروية في الكافي

عالم يهتد الى وجهه و سره اغلب الوقفين عليها ، قال عمار السامطى (وصلى ابو عبدالله

المطلوح كيف يطوح حتى يصير حلالاً فقل بأحد ريعاً من ريب تم تصب عليه اثني عشر وطلاً من ماء ثم تنقع ليلة فاد كان أيام الصيف وحشيت ان يش فاحطه في نور مسجور قليلاً حتى لايش (ألى ان قل) ثم عليه بالنار والارال عليه حتى يذهب الثلث ويبقى الثلث (الحديث)

وان هذه العقرة اعنى قوله (ع) فاد كان أيام الصيف (الحج) مما تحير الناطر من وجهين (احدهما) انه اذا كان أيام الصيف وكان العصير شش خارج النور المسجور فهو بان يش بعد جعله في مثل ذلك النور اور عد كل من له ادى شعور فكيف داوى الامم (ع) هذا لئلا يمايؤ كده وعالج هذا المرض بما يصاعفه (الثاني) ان المعروف في الخبر انه مره بالعليان بعد ذلك حتى يذهب ثلثه وثلثه خارج اسور مما ليس فيه مخدور يخشى منه فلو فرس ان ما حجاب منه قد وقع فهو بالعليان بعد ذلك بالنار حتى يذهب ثلثه ويندفع و يرتفع

(واحد) انه قد ورد في صحيحته محمد بن مسلم عن ابي جعفر الباقر (ع)

واحد

انه قال (سئل عن سكر مسكر عليه قال عليه السلام كل

مسكر حرام)

ووجه الاشكال به قد دل جواب السؤال سيما معونة ترك لا استعصان ان مطلق الغليان في النيدى الماء المشود فيه السمير يوجب اسكاره سواء على سبعة او النار، بل بدل على كون اندواج مورد السؤال في موضوع الجواب معروفاً عنه عند السائل وهو مع مخالفة للوحدان ولصرح لروايه لطوله اذ به المصلحة لسؤال لو قد عن رسول الله (ص) انه لا على ان اطلع لا يوجب اسكاراً بشكل ايضاً انه لو كان الغليان موجباً للاسكار لم يكن معنى لجمع دهاب اثنين من الافان تسحق المسكر وتغلطه مما لا ينزل اسكاره لا بعيد حلية بالضرورة ولا يحتمل احد حتى لجماعة الذين يحوزون شرب المسكر عبر الحمر بعد صب الماء عليه بحيث يكسر شدته وحدته كما عن كثير من الحمية وجماعه من اصحابنا الذين سرب الشمة الى دهاهم منهم كابي بصير و

اصحابه على ماورد في رواياتنا

الانحلالات

وتحقيق المقال، في حل جميع ما مر من الاشكال والاعصال،

مضى على تقديم امرين (حدهم) ان العليين و لشيش اذا

اسند الى الاشياء التي يحدثان فيها ناره سبب خارجي مفرد في الافتضاء كالماء ونارة
نفسه عظيمه ذلك سواء كان معموله امر خارجي ولا فـ لم يذكر في اسادهم ايها

سبب (١) مفرد بالافتضاء بل اسند اليها من دون ذكر سبب بوجه لم يفهم منهما عند

اهل المحاورات من اهل اللسان الاحبوثهما فيها نفسها لا لغيره فذا قل (على العصير

او على السيد او على ماء الرصاص او ماء البحر) و اشبهه من غير ذكر سبب فهم منه

العليات نفسها ولا يفهم منه غيره الا اذا ذكر لسبب بان قيل طلعت العصير فعلى او

اعليه فعلى، وعلى ما ذكرنا استمرت سرقة المهره باللسان، من لسانين ولا عيات،

في تعبيراتهم عن هذا الموضع كالشيخ و بن ادرس و بن لرح و لشهد وصاحب

الدعائم و ستعرف عباراتهم جميعاً و هم جعلوا العذر والشش فسداً للصبح «البر»

(الثاني) ان العصير اذا على نفسه بطول مكث معموله حرره حرجية لا تفعل فعل

النار كالشمس اولا بمعاوضتها حدث فيه تغير في ريحه و شدة و وحدة في صغره و صار

مسكرأ الا انه ناقص في لجمه ما دام على قاد سكر و عذو لم يدر بد شدة و

صاروا كمل في الحمرة من لاول و ستعرف عبارات كغيرين من تمة لغة و الادب و لتفسير

والفقه والحديث الدالة على ملازمة لعلبان نفسه بالسكر و هو الذي عناه ابو جعفر

عليه السلام فيما احاط به انا الجارود بقوله (ما زيد على الترك حودة فهو حمر) وستمع

الروايات المستفيضة الدالة على ان النقع والسيد «اصح عليهما زيد من يوم و ليلة

او من ثلثة ايام في شتا و صا مسكرأ و الروايات المستفيضة الناهية عن لاساد في

او عية مخصوصة كالديار و الحتم و النمر، المعينة في كلام الاساطين بانها مما يتسارع

اليها الاسكار كما ستعرف ان كون عصير العنب الذي على نفسه و سكر حمرأ

حقيقة، متفق عليه بين جميع طبقات اهل العلم من العاصه و العامة من اهل اللغة و التفسير

والفقه وغيرهم مع قذف الربد كما عند سائر ، اولامعه . كما عند ابن ، بل هذا المعنى لا يختص بالعب والنمر والريب بل كل ما فيه خلوة في الحملة اذ كانت مشتملة على ما يوجب البيع و لازداد والعلين كان حائنه حالي ، وما د عجل في طبع العصر ، سار لم يوجب العلين فيه اسكاراً بل لم يحدث فيه الافة هائنة وكثرة خلواته وان ولع في طبعه حتى ذهب ثلثاه صار دساً سماً عن طرو الفساد وغيره لتنبش عليه بصول المكشوان طبع ادنى صحة بحيث لم يذهب عليه لا يسير من اخرائه المكنة وتربح حتى حتى رد عاد الى العلين نفسه وحدث فيه ، يحدث في غير المطبوع من الشئ والاسكار وهو المسمى بالصدق وهو نوع خاص من الحمر (وفي القاموس) اسدى بكسر الذال وفتحها ما طبع من عصر العبد ادنى صحة فصار شديداً (وفي النهاية الاثرية) هو صبح الدال تعريب (باده) قد وهو صم الخمر بالعارسه (وفي صحيح البخاري) عن ابي الجويرية قال (سألت ابن عباس عن الصدق فقال سبق محمد (س) لصدق فما اسكر فهو حرام ، بعد انصاح هذين الامر من تعدد على حل الاشكالات الارعة و لجواب عنها ، وتوضيحها

امابالنسبة الى الاول فان عدم التحديد فيما تضمنه احد العبدان اما هو لان المراد فيها ما على نفسه ولكونه ملازماً لخلوة الاسكار الذي لا يرون بالتقليط والتشجين لم يكن معنى لتحديده بذهب الثلثين فان هذا الموضوع مدام موجوداً ينصف بالحرمه لا يتقلب عنها الى الحلية الاسدله الى موضوع آخر كان مصر خلوة من المعلوم ان الاستحالة ليست تحديداً لحكم الموضوع كما في قوما (الحمر حرام) (والكلب نجس) وتحول الخمر خلا والكلب لم يحدد تحديداً للعتين بالضرورة بخلاف الحرمة لحاصلة الطبخ فانها محدودة بذهب الثلثين

واما الثاني فان الحديث في مقام بيان الحرمة لمحدودة بذهب الثلثين و ليست الا في العصور المطبوع فالتقييد واقع موقعه والصاطة تامة وانفاة محكمة و اما بتيجه الاشكال مات ذكر العبد محل في مقام اعطاء لقعدة لو كان كلا قسمي العلين متساويين في ايجاب التحريم متشاركين في التحديد بذهب الثلثين

كما هو المشهور في هذه الأعصار، على خلاف ما يظهر من الأدلة والأخبار، وثلة من لا كابر الاراء، اعلى لله شانهم في دار القرار

واما الثالث فانه اد كان ايام الصب وش ماه لريب نفسه حدث فيه الاسكار وطل المقصود انتفى لمر من اد لاند (ح) من ار فيه او تخليله و في كليهما نقص للمرام بخلاف تعجيل عليه بالنور المنحور فانه منع من تسارع الفساد ليه بالاسكار فيعلي بعد ذلك وينهب ثلثاه ويحصر اعرض

واما الرابع فمعدكون المراد من العطاره كان نفسه وندراجه تحت الكرى التي ذكرها الامام لما كان معروفه عنه ، احده بما حاب ، (نعم) ريد بشي الاشكال بانه لو كان اسكاره معروفه عنه لم سعه سؤال من محمد بن مسلم عن حله وحرمة وستمرف حق العقل في اجواب عرهد السؤال ايضاً و محصله ان الذي كانت حرمة ضرورية في ملك الأعصار هو لحرر المجد من المص وهو الذي يطلقون اسم لحرر عليه مطلقا او بعض اقسامه وهو ما على نفسه و باقي المكرب ربما يسحب مطلقا او بالمقدار الذي لاسكر ولد وقع السؤال عنها كثير أوس لهم الائمة سلام الله عليهم صاعطين ناشتين عن السي (ص) ان كل مسكر حرام ، و ما اسكر كثيره فقلبه حرام ، وسيمر على الكلام لمقع امشع في هذه العقبات اشء الله تعالى ، (ومن جميع) مامرهم ان ما اشهر من تسوية قسمي العليان في الحلية والتهارة بذهاب الثلثين مما لوجه له وسبب تيك ما يتضح به هذا المعنى اوضح من النور على الطور و تسمع كلمات جماعة من اكابر الصائفة في المقالة الرابعة شاء الله

المقالة الثالثة

قد اتفق في جملة من الكتب الفقهية كالعنائى وتعليقات الوحيد ابههاني على شرح الارشاد، والخواهر ، وطهارة شيخنا العلامة الانصاري ، والرهان للسيد الفقيه المعاصر ، وغيرها نقل ورواية عن ريد الرسمي مصرحة بالتعميم والتسوية بين قسمي

العليان في التحديد بذهب الثلثين ، قالوا : (اعزوى زيد عن الصادق عليه السلام في الريب يندق ويلقى في القدر ويصب عليه الماء فقال حرام حتى يذهب ثلثاه قلت الريب كما هو يلقي في القدر قال (ع) هو (كك) اذا ادت الحلاوة الى الماء فقد فسد كل ما على سعة او النار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه) و في جملة منها نسخة الرواية الى الريدين النرسي ، والرداد (وهذه الرواية) كما ترى صريحة في خلاف ما حققناه في المقالة الماضية فان امكن الاصدار عن الاطلاق في الجملة الاولى وتاليها انه ظاهر فيما طبع بقرينة الفقه في القدر لم يكن بالنسبة الى التصريح بالتسوية في دليلها ، الا ان تحريكات هذا الذي اعين من هؤلاء الاكار امر ينسحق الاسترجاع عند في الرواية تذكر مثله ولاستعادة بالله العاصم عن الوقوع في شبهه فان المأخوذ عن اصل الرواية على ما نقلوها منصفة لتحريقات عديدة بما للريادة ريد النرسي والقيصة وليس لهذه الكلية التي نقلوها في دليلها عين ولا

اثر في شيء من نسخ اصل زيد النرسي ولا في كتب الحديث المقول فيها هذه الرواية كاطعمة الحار للعلامة المجلسي واصل الرواية وقع على هذا الوجه ريد النرسي (قال سئل ابو عبدالله (ع) عن الريب يندق ويلقى في القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقال لا تأكله حتى يذهب الثلث و يبقى الثلث فان النار قد اصابته قلت فاريب كما هو يلقي في القدر ويصب عليه الماء ثم يطبخ ويصفي عنه الماء فقال (كك) هو سواء اذا ادت الحلاوة الى الماء فصار حلواً بمسرة الصير ثم ش من غير ان يصيبه النار فقد حرم و (كك) اذا اصابه النار فاعلاء فقد فسد (هذا تمام الرواية) وهي كما ترى ايضاً على طبق الصيغة الاتية من تحديد المطبوع واطلاق ماش سعة واما الاطلاق لاجبر فلو صوح حكمه مما صرح به في الرواية مرتين ، وقد حدثت من احى نقلوها جملة (ووقد تحته) والتعليق باب (النار قد اصابته) ومن اجمعه انسابه قوله (ثم يطبخ) ويريد تلك الكلية الماطلة في آخرها ، وصحفت جملة من العاطف بها اخر و لدى نقله مطابق لجميع نسخ اصل ريد المصححة الموجودة في عصرنا المتشعبة في بلاد مختلفة المتنوى

كله، الى سحبه صحيحة غنية كانت بخط الشيخ منصور بن لحسن الابن تاريخ كتابتها
 سنة (اربع وسعين وثلاثمائة ٤٣٧٤هـ) ذكر انه كتبها من اصل محمد بن الحسن بن
 الحسين بن ابود القسى الناقل عن خض الشيخ الاحل الحوال هرون بن موسى التلعكبرى
 وبالك السخنة كانت عند شيخنا المجلسى (ره) كما صرح به فى اول المحر ، وعند شيخنا
 الحر لعاملى ، ومنها انتشرت السخ ، والسخنة التى عندى معولة بواسطة عن خط
 شيخ الحر (قدس سره) وقد اصاب فى نقل هذه الرواية العلامة المجلسى فى اعلامة
 المحر وعلامة لطب طائى فى المصاح والمحقق المقدس الكلظى فى الوسائل
 والعلامة الرقى فى المندر وروها كلهم كما رويا ونقلوها كما نقلنا واور من عثرت
 عليه ممن وقع فى تلك الورقة بموحشة و لهوة المظلمة الشيخ العاضل المشحر الشيخ
 سليمان الماحورى البحرانى فتعه من تبعه ممن لايراجع الى اصل زيد ولا الحار
 كالدين سميهاهم اولا وسلم منه من راجعه او الحار كالذين سميهاهم اخيراً ثم ان
 نسبة الرواية الى الريدين ايضاً عجبة لاختصاص الرسى بروايتها وليس فى اصل الراد
 هب عين ولا اثر ووقوع هذا امثاله مما يوجب على الفقيه المتقن المتحفظ الرجوع
 توصية الى الاصول المتقول بها الحديث او غيره ونعم ما اوصى به
 من الفاضل من الفصل المطير ، والحريث الحادق الخبير ، واستفاد انقلب
 الهدى (ره) القار البصير ، العاضل الاصهاى الشهير بالهدى فى آخر
 كشف اللثام قال : وصيتى الى علماء الدين واخوان المحتدين ان لا ينسوا الى احد قول
 الاعد وحدايه فى كتابه ، او سماع منه شهاد فى خصامه ، ولا يسكلوا على نقل الثقة ،
 فلا كل تعويل علمه وان كانوا كمله ، فالسهر والعلة والمطلة ، لو ارم عادية للناس ، واختلاف
 السخ واصح ليس به التباس ، ولا يعتمدوا فى الاحار الى احدهما من الاصول ، ولا يمولوا
 ما استطاعوا على ما عها من القول ، حتى اذا وحدوا فى التهذيب عن محمد بن يعقوب
 خيراً ، فلا يقصروا عليه بل ليحيلوا له (١) فى الكهى بطراً ، فر ما طمى فيه القلم اورله

فمن خلاف في المتن أو السند حد أول ، ولقد رايت جماعة من الأصحاب اخلدوا إلى
اختار وحدوه فيه أو في غيره كما وحدوها ، واسدوا الباب ، رأيتهم من غير أن يتقنوه ،
ويظهر عند الرجوع إلى الكافي وغيره أن الأقلام اسقطت منها اندطأ ، وصحفتها وإرالت
كلمة أو كلماً عن مواضعها وحرفتها وهو الانقصر بالغ وزيع عن الحق غير سائق (انتهى)
و ليت شعري ماذا يقول لو عثر على مثل هذا التحريف والزيادة والمبصّة بهذا الصول
والتفصيل ، المؤدبة إلى التحليل ، فيما ليس إلى حليته سيل والله ولي كل نعم وحميل ،
وحيث أن هذه الرواية أوضح دلالة من جمیع ما استدلت به على حرمة الربی والمناخرون
المحتلون بحيون عنه نصيف لسديسمی أن نكلم فيه محرراً متعصراً مختصراً بشاء الله
في حال تعالی فقول الضمير في البحر تارة بحقة زيد ليرسى الراوى
اصل زيد الراوى له حيث انه لم يصر عليه علماء الرجال بمدح ولا قدح واخرى
واعتماره بالصم في الاصل لمقول عنه بما حكى شيخ الطائفة في
فهرسته من ان الصدوق محمد بن علي بن بابويه لم يروه كماله يروا اصل زيد الزراد وانه
حكى الصدوق في فهرسته انه لم يروهما شيخه محمد بن الحسن بن الوليد وكان يقول
هما موضوعان وكذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير وكان يقول وضع هذه الاصول
محمد بن موسى الهمداني المعروف بالسمان ،

وقد تصدى العلامة الخريزاني الحاذق الماهر في هذه الامور الوحيد
المجدد الهادي في بعض حواشيه والعلامة الطباطبائي في رجاله وغيره للجواب عنها
بما حصله مع زياراتي ان هذا الأصل مما صح عن ابي عمير روايته له هو الأصل
في الطبع على الكتاب هو محمد بن الحسن بن الوليد ونسبه على ذلك الصدوق على ما
دأبه معه في لجرح وتعديل والمصيف والتصحيح لشدة وثوقه به حتى قال في كتابه
من لا يحصره الفقه ان كل عالم يصححه شيخا بن الوليد ولم يحكم بصحبه من الاخبار
فهو عنه متروك غير صحيح لا ان ائمة الحديث والرجال لم يلقوا الى ما قاله
هذان الشيخان في هذا المجال بل المستفاد من نصريحاتهم وتلويحاتهم تحطهت بما تعلبطهما

في ذلك المقام ، فإن الشيخ ابن القصارى المعروف بكثرة الظعن في الرواة ، أدى شيء لفظه ريد الررد ، وزيد لرسي ، روي عن أبي عبد الله (ع) قال أبو جعفر بن بابويه إن كتابها موضوع وضعه محمد بن موسى السهمي وعطى أبو جعفر في هذا القول رأيه رأيت كتبها مجموعة من ابن أبي عمير ، وبهذه المحاضرة في الرد من هذا الشيخ الذي يقع الغلب في تصحيح الرويات وانظر في لرواية فإنه إذا وجد في أحد صدقاً بيتاً وطعاً صريحاً ، خصوصاً إذا تعلق بصدق الحديث أقام عليه لوائح وبلغ منه كل مبلغ ، ومزقه كل مزق .

(ثم إن شيخنا) ريد الررد بعد ما نقل عن الصدوق وشيخه ما نقلنا قبله من كتاب ريد لرسي رواه عن أبي عمير عنه وفي هذا الكلام محطنة ظاهرة له فإنه متى صححت رويته عن أبي عمير عن صاحب الأصل وسماعه منه أصح إسناده وضعه إلى الهمداني المتأخر عن زمن الراوي والعروي عنه

واما الشيخ شمس وهو أبو عذرة هذا الأمر وسبق جلسته ، فذكر أن ريد الرسي من أصحاب الصدوق والكاظم عليهما السلام وإن له كتاباً يرويه عنه جماعة ثم يروي هو نفسه عنه سند صحيح مشتمل على الأحاديث (فإن أحرنا أحمد بن علي بن روح السمرقاني قال حدثنا محمد بن حمد الصفواني قال حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن ريد الرسي مكنية) فراجع أمه المصنف من نفسك د قال لك مثل الشيخ لودع المقدس لتقي شيخه العلامة الأعماري مثلاً أنه حدثني الشيخ أبي جليل أنه حدثني السمرقاني عن الصفواني لي آخر ما ذكر ، وقد أخرج في الإسلام ابنكني في جمعه لكافي في باب التعليل من الإيمان والكفر حديثاً ، وفي باب صوم عاشوراء حديثاً بإسناده المذكور في الموضوع عن ابن أبي عمير عن زيد الرسي ، وأخرج الشيخ في التهذيب في باب وصية لاسان لعدة حديثاً بإسناده عن ابن أبي عمير عنه ، بل أخرج الصدوق الذي نقداه لنعني في مثل النسخة لدى ضمن صحة حديثه وإن لا يذكر فيه إلا ما يعني به ويحكم صحته وما هو حجة بيته وسن ربه في باب صلات الوعى لما يغيره عما أوصى

به الميت عن ابن ابي عمير عن زيد الرسي حديثاً طويلاً موجوداً في الاصل المذكور فعلاً ، ثم ان ابن ابي عمير ممن قرع سمع كل احد ان روايته عن شخص تدن على كمال الوثوق ممن روى عنه وذكر الشح انه لا يروى ولا يرسل الا عن ثقة والمستفاد من تنوع الحديث وكتب لرحل بلوغة العدة في الثقة ولعدة ولورع وانصدوا وتحذر عن التحليل والرواية عن الصعاء والمجاهيل ، ولذا ترى لأصحاب يسكنون ابي هراسيله فروايتهم عن زيد سيعم مع كثارته عنه تدل على وثاقته مصداقاً لى انه ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنه ومعاملة المتأخرين مع روايات أصحاب لأحجام معروفة السحنة المأخوذة

أقول لكن بقي اشكال آخر في الرواية لعله اصعب منها الرواية هل دعاً مما مضى وهو انه غاية ما نلت مما نسب هذان لجلبلان هو اصل زيد ام لا انفسهما في اثباته هو وثقة زيد واعتبار صلة واما ان هذه

النسخة التي وجدت في رهن العلامة المجلسي (ره) وتصنفت هذه الرواية هو الاصل المذكور فكلاً اذ ليس للمجلسي (ره) فيه اسناد متصل صحيح ولم يكن نسبه الى زيد متواترة فمن ابن يعلم ان هذا هو الاصل الذي كان يرويه ابن ابي عمير واعتمد عليه المتقدمون فانه صار مهجوراً في هذه الارسة المتطويرة ولم ينقل هذه الرواية في شيء من كتب الحديث واما اعتماد العلامة المجلسي (ره) على تلك السحنة العتيقة ونقلها الرواية وشاع نقلها بين من تآخر عنه ولذلك لم يفعل عنها شيئاً (ره) في الوسائل مع وجود السحنة عنده وسختها بخطه مع حرصه على الاكثر من النقل عن الكتب المعتمدة ومما لذلك الا لعدم صحة اثبات السحنة الى زيد بخبر واحد فكيف بالتواتر ، الا ان يقال ان تراكم الطون وتوفر القرائن كثيراً ما يوجب العلم المطمئن شيء او الاطمئنان العادي الملحق بالعلم موضوعاً او حكماً فأن وجود الاحبار المعولة في غير هذا اصله في هذا الموجود كما سبق عليه وكون السحنة عتيقة مكنونة في حدود الثلاثمائة من البصرة وكون كاتبها الشيخ منصور بن الحسن الابن مما بعيد احتمالها الاطمئنان كونها هي لاصل المعهود ، وقد روى جعفر بن قولويه في كامل

الريادة بن مسعدة الى ابن ابي عمير عن زيد الرسي عن ابي الحسن موسى (ع) حديثاً في
فض ريادة الرضا (ع) (موجوداً في هذه نسخة، وروى الصدوق في ثواب الاعمال
بن مسعدة الى ابن ابي عمير عن زيد الرسي عن بعض اصحابه قال سمعت ابا عبد الله (ع)
يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يسير بالسر الى آخر الخبر لموجود فيها ورواه في الوسائل
ابن ابي عمير عن الصدوق، وقد حرقه جعفر بن احمد العمري في كتاب المعروف عن زيد واخرج
ابن مهدي في عمدة الدعي عن الاصل المذكور حديث معاوية بن وهب في الموقوف و
هو حديث شريف في ادعاء علي لأخوانه واخرج الحسن بن سعيد في كتاب الريد
بن مسعدة الى ابن ابي عمير عن زيد الرسي خبر فيه لعالم مختصراً، واخرج علي بن
ابراهيم في تفسيره عن ابيه عن ابن ابي عمير عن زيد الرسي كما هو مسطور في هذا
الموجود بعد ملاحظة المجموع، بما يحصل انقطع بان هذا الموجود هو الاصل
المعروف ولا يمكن يوحد فيه هذه الروايات التي عليها لساننا عن زيد واحسان واصح
هذه السحرة لعله تسمع كتب الحديث والادعاء والتفسير والمرار والوعظ وجمع منها
ما روي عن زيد وعليها كما رويها في رسم لبيب ما وصف من عديده احتمال سوف يستدعي
خارج عن مجازي عادات العقلاء ودواعيهم والاطمئنان أكثر الكتب او العلم بها بما
يحصل باق من هذه المراسم فمن رأى مثلاً ان جماعة من العلماء في كتب مختلفة
نقلوا عن وسيلة بن حمزة اشبه في موضع من نسخة ثم وجد نسخة يقدونها بالوسيلة و
رأى ان ذلك المنقول في الكتب كلها موجوده متصفاً بما في هذه السحرة حزم عادة
بأنها هي الوسيلة واما الكلام في دونه الخبر فيأتي في محله، شاء الله تعالى

المقالة الرابعة

في ريدان ابن حمزة	حكى كثير من علماء عن ابن حمزة في لوسيلة التفصيل
غير متكرر دقيماً	بين مدعى نفسه ومعنى بالدرج تحيis الاول الى ان يعود دخلاً
احتماله والحق معه	ونحريم اشياء الى ان يذهب ثلثه، وذكرنا في هذه التفصيل

وحلوا كلامه عن الحجة والدليل ، واقتصر بعضهم كالشهيد الثاني في الرد عليه بحكم الاستدلال له ، وكاشف اللثام بطريقه ، وثالث ما به فرق من غير فارق ، وقد عرفت في الحملة واستعرف انه الحق لدى لا ريب فيه ، ولا شبهة تغثريه ، فاعلم ان جماعة من اعيان فقهاء ممن سبقه اولحظه ، اختار هذا القول وحققه ، وحكمهم بانه لاحجة له فيما افاد ، كحكمهم بانه لاموافق له من العلماء الامجاد ، بل مستحق ان مرجع اقوال عدى من شذ الى هذا القول الواضح برهانه ، المتين سياحه ، ولست الان كلام من وقفا على اختياره لهذا الفصل بعد السمع في الكتب والاقاويل ،

كلام الشيخ قال مقدم الفرقه و شح لطيفة في كتاب
الطائفة (ره) لهابة ، المرسل عند كثير من اعيان ملة الرواية ، فاعلمه

(والعصر لادرس شره وسعه لي ان يعود الى كونه حلالاً ، اعلى التعبير على ان لم يجر شره الى ان يذهب نكته ، ويتقن نشه) فسير لي كلامه (درس سره) كيف جعل غاية الحرمة فيما على نفسه الامتياز حلالاً وحكم بحرمة شره وبيعته لكونه مع حمر وحصل العتبة فيما اعلى بالنار دهاب الثلث وحكم بحرمة شره فقط دون سعه فهل ترى ان حمره بعد هذا التصريح من الكلام ، من مثل هذا الامام لهمام ، يعنى بازموافق من العلماء الاعلام ؟

كلام ابن وقال السنن الاعظم و بعد مقدم ابن ادريس الحلبي
ادريس (ره) في السرائر او ما يحصر لعبه قد ناس شره حله بلحقة شيخه

فان لحقه طمخ قل شبيهه حتى يذهب ثمنه ويتقن نشه حمره نشت لباقي (كث) القول فيما يسد من لثام في المراء ، وعصر من الاحكام في الاعمال في حوار شره ما لم يتغير فان تعمر بالمشيش لم يشرب) فلاحظ كيف انهم يدشرون لمحة المشيش المراد به ما حصل به اعلان نفسه حلاً ولا عية وقدم الصبح الدلح حدهاب اثنين بما كانت قبل المشيش سهاً على ان دهاب بعده لا يقيد شتاً ، ولو كان اعلان بكلامه مسجداً في العاية والتحديد كان هذا التفسير مستدر كمال محلاً ، ثم مره الحق به ساقى الثمار

إذا حدث فيها الشئ ومن المعلوم أنه لا يحتمل فيه الحرمة بمعدى الاسكار ،
 في جلالة وعظمته في الدلالة وتعميقها عبارة (دعائم الاسلام) للقاضي نعمان
 دعائم الاسلام المصري الذي كان قاصياً من قبل الحلفاء الاسما عيلية وهو
 كتاب متين حليل استفادنا منه في غير موضع فوائد لا توجد في غيره و تنسبها سر كته
 على تصحيقات وقعت في الكافي و غيره أورث عقداً لا تحل لاه و اثبتا جلالة
 مؤلفه و كونه من الامامية الاثنى عشرية في بعض فوايدها الحديثة ، و ان المحلي
 في اول المحاروان ذكر انه لم يرو عن الائمة بعد الصادق (ع) خوفاً من الخلف ، لاسمعية
 و تحت شر التقيہ انظر الحق لمن بطريقه متعمقاً الا ان هذا القاصر وحد روايته
 عن الكاظم (ع) الذي يعتقد فيه الاسماعيلية ما لا يذكر لكن على نحو التستر ، بل وجدت
 روايته عن الجواد سلام الله عليه موهماً انه الساقر (ع) لاشتراكه معه في الاسم والكنية
 كما في من صحيحه على بن مهزيار (١) المستدل به في بيع الوقف و في منها بحسب نقده
 فائدة حليلة ، و ذكر ان خليفته انتقل الى مذهب الامامة و ذكر ان ذوقاً انه كان في
 غاية الفصل من اهل القرآن و العلم بمعاسره و علماً بوجوه الفقه و علم احكام الفقهاء
 واللغة والشعر والمعرفة بايام الس مع عقرو اصناف و (دعامة) هو و كتابه عندي
 عظيمان حللنا جدياً ، و العرس من هذا المقدار المحضمر لغير بوافي شئ ، من
 شئ بهت تدارك ما وقع في حق من بعض المعاصرين من حيث ان سيد الفاعلة ، لطباطبة في
 اورد عبارته في المصباح مستشهداً بها لشهرة لقول بتحريم العصب الرئسي من قدماء
 اصحابنا ، فاورد عليه المعاصر بان التمسك بقوة في هذا المقام من باب ان اعربق
 ينشئ بكل حشيش ، وهو كما ترى اسائة ادب معه ومع السيد الايد المستشهد عفر
 الله ولنا ، وهذا نص عبارة الدعائم وقد نقلها لمحتسب ايضاً في ابحار (وكل ما استخراج
 من عصر الغيب والنمر الرئيم و طبع قبل ان ينش حتى يصير له قوام العسل فهو حلال
 (١) على بن مهزيار من اصحاب ائمة و نحو غسما احلام و كذا ان اي عيب
 وقد روى عنهما الرواية في دعائمهم وهد من الة كوي بمسغه من العفة احقة الاثنى عشرية
 (احمد الحسيني الزنجاني)

شربه صرفاً ومشوياً بالماء ما لم يعل ، قال في المصايح وهذا الكلام ظاهر الدلالة في التسوية بين انواع العصير في تحريمها بالطمح ما لم يحصل لها قوام و نجاسة ، وهو كيايه عن ذهب الثلثين او ينظر الى الاكتفاء بالدهية في حل العصير كما اليه بعض والمباني في قوله ما لم يعل كيايه عن الاسكار فان الدس متى حل لم يحرم الابيه اجمعاً (انتهى)

اقول : بل هذا الكلام ظاهر الدلالة في التفصيل المنسوب الى ابن حمزة من جهة تقييد الطمخ بكونه قتل الشيش كما عرفت من السرائر ، (وكذا) من قوله في آخر كلامه ما لم يعل ، فانه اريد به العليان نفسه قطعاً (ضرورة) انه لا معنى لان يقر ان ما صح حتى صار (كذا) فهو حلال ما لم يصح ولولا ابعاده الاسكار لم يكن وحده لتحريم ما صار دساً بالضرورة ، كما افاده العلامة المذكور ، كما انه لو لم يكن علامة بين العليان نفسه والاسكار لم يكن معنى لجمله كيايه عنه و لم يتحه الاكتفاء بالعليان عند بيان الاسكار ، وفي موضع آخر من لسرائر (العصير لادس شربه و بيعه عالم يعل وخذ العليان على ما اروى الذي يحرم ذلك هو ان يصير اسفله اعلاه فادى على حرم شربه و بيعه و لنصرف فيه الى ان يعود الى كونه حلالاً ولا مانع بامساكه ولا يجب اراقته بل يعود امساكه الى ان يعود خلا) واحراد بالعليان فيه هو ما كان معه بقرينة مقابلته مع ما سبق منه من حلية المطبوع بذهب الثلثين وحصره عدية الحرمة في التخليل و هذا المحصر و حكمه بعدم وجوب اراقته و حواز الاماكن مما يسه صريحاً على انه يسرى المعلى نفسه خمرأ دسها التي يتكلم في وجوب اراقنها وعدمه و انها تحل بالعود خلا ،

وقال القاضي ابن البراج انظر الى السامى كلام القاضي
ابن البراج (ره)
بورد الله فرقده السامى ، وكان خصيماً بشيخ الضائفة وصار
خلعته في البلاد الشامية وصف النبيح له بعد حملة من كتبه معبراً عنه في اوائلها بالنبيح
العاصد . فان في كتابه المهدب - (ان كل عصير لم يعل فانه حلال استعمله على كل

حال و العلوان الذي يحرم معه استعماله هو ان يصير اسفله اعلاه معلبان فان صار بعد ذلك حلالا حار استعماله وان طبع العصر على الدر وعلى ولم يذهب ثلثه لم يحرم استعماله وان ذهب ثلثه ومعنى بحث حار استعماله هو حد ذلك ان يصير حلو لا يحصب الاياه () ودلالته على التفصيل المعهود واضحة

وقال ابن حمزة في الوسيلة (في كل عصر آلم

كلام

ابن حمزة يجعله عني وله عمل فان عني لم يخن اما عني من قبل نفسه حتى يعود اسفله اعلاه و... اسفله حرم و يحس اي ان يصير حلالا بنفسه و يعمل غيره فمعود حلالا طليما ، وان عني بالدر حرم حتى يذهب بالدار نصفه ونصف سدسه و لم يحس او يحصب () و يعمل به ويحلوه وان لم يزل اصله حلالا () فان او عصيرا) و ستعرف سره ذكره من لخدمة بالنصف ونصف السدس ، و قد وقع شبه ايضا في بقة الشرح و يعلم انهما بهذا التحديد ليسا بمحامين لنقوم ولا للروايات و انهما قد احدثا فيه

قال شمس الفقهاء وعلامة العلماء السعداء ، زين

كلام

شهيد (ره) الصالحين والشهداء الشهيد السعيد قدس الله روحه في... () لا يحرم العصر من الرب عام يحصل منه شيش فمحل طبع الرب على الاصح لذهب الثلث بالشمس عابا و حروجه عن مسمى الغيب فهو (ره) مع انه اعتقد في الرب انه مع ذهب ثلثه و دحاكم نحن طبعه من غير اشرا دشي حكم بحرمة ما حص فيه شيش معنى به صوت الماء عند العلوان بنفسه ، و يذهب الثلث بالشمس الملتحق في الرب لا يبعد فيه شيئا فلم يبق الا به براه مسكرا لمجرد الشيش ولو اراد بالشيش مطلقا لعلم ان ولو بالدر كان مبرعا لقبض الشيء عليه

بل هذا التفصيل هو الذي يظهر من الشرح لاحدا الاكمل الامثل الجامع

بين مقتضى العلم والعمل على بن بابويه والمدرك للبيعة الصغرى ، المحالط مع لسراء المكاتب مع من قامت به الارض والسم ، في رساله التي لا يران بعول عليها الصدوق ويذكر عبارها في عداد الروايات في مثل كتاب من لا يحصره انقبه بل حكى

الشهيد في لذكرى عن اصحاب ائمه كانوا يعملون بها عند اعواز اسبوع من ماء على ان الرسامة هي الشرايع . قال يا سى اعلم ان اصل الحمر من الكرم اذا اصابته النار او على من غير ان تصبه النار فيصير اسفله اعلاه فهو حمر لا يحل شربه الى ان يذهب نثاءه ويبقى نثاء فان شرب من غير ان تصبه النار فدعه حتى يصير حلا من ذاته (ولسى) وحصله من هذا الكلام ان عصير الكرم اذا اصابته النار ولم يذهب نثاءه وترك على هذا الحال او عني من غير ان تصبه النار فهو خمر وان لم يترك سبغه حتى يذهب نثاءه كان حلالا وان على نفسه كل خمر لا يبعد فيه الثلث الا ان يغلب حلا وعلى كل حال فمحل الشاهد في كلامه قوله فان شرب (ماء) يطهر من الصدوق ايضا هذا انفصيل في المقنع واقفيه حيث نقل فيهما المارة بعضها مرتصيا لها كما هو معلوم من عادته . ثم ان هذه العبارة بحسب هي عبارة الفقه الرضوي ، فمن ذهب الى اعتباره كان عبده ايضا في المسئلة . يحتج به ويستند اليه ويعتمد عليه الا ان الاقوى عندى عدم اعتباره وانه يصلح مؤيدا لادليل لا يستعرف ان المحقق والمالفة والفاسل للمعد ذلكهم هو فقواهم لما عرى لى من حمرة من الفصل وان عد قولهم مقابلا لقوله بان من عدم تدقيق النظر وتحديق بصير فاسطر لهذه العبادة الى لم يشبه لها احد في الحديث والقديم ، ولا يشك مثل اخير العليم ، هؤلاء جماعة كثيرة من اساطير مذهب الشيعة ، ودعائم الملة لميعة ، وهم انتطمت احكام الشريعة ، ولا تحصى من ايامهم لرفعة ، ذهبوا الى ما ذهب اليه ابن حمزة في الوسيلة ، ولعل الذين قاتل منى اقوالهم ولم تصل الى قناويهم اصعدوا هؤلاء ، فان اغلب مصعبات اغلب الامامة مما لم تصل الى كثير من الاكابر . فكيف بهذا الخاسر العابر القاصر ، مع قد كنى ، وقصور تشمي ، وكثير منهم لم يكن له كتاب ولا مصنف ، ومن هذا و امثاله تعلم ان دعوى الاحماع على قول اوقيامه على خلاف احد مما لا يسمى البلاء (١) اليه ، بهج عليه ، وعار بما يتعمده بعض المجازفس من ان هؤلاء الجماعة ارادوا بالشيش ما هو المسكر منه فسيأتى توضيح فساد في المعالة الجامعة انشاء الله تعالى

كلام لابن

عبد ربه

ولنختم هذه المقالة بكلام للعاضل اللعوى

الأديب ابن عبد ربه في كتابه المسمى (العقد المرید) ما ينفع

في بعض المقدمات السابقة واللاحقة قبل اجمع الناس على ان الحمر محرمة في الكتاب هي حمر العنب وهي ما على وقنف لربد من عصير العنب من غير ان تمسه نار ولا يزال حمراً حتى يصير حلاً وذلك اذا غلت عليه الحموضة وفارقتها استوة، ثم نقل عن ابن قتيبة انه قال - ان النسد لا يسمى سيذاً حتى يشتد ويسكر كثيره كما ان عصير العنب لا يسمى حمراً حتى يشتد، وطان الكلام معه انه (نارة) يجعل مطلق المسكر حمراً (و) (خرى) خصوص ما اشتد من عصير العنب، بما لا يذوق في بطنه، وغرضه من الاجماع الذي دعاه ان الكل مجمعون على كون عر المطبوع من العنب اذا على وقنف الربد خمراً حقيقة يست تحررها بعضها بالكتاب بخلاف غيرها من المسكرات فان حمرتها ليست اجماعية بل جماعية بـ. حجب في الحمر حقيقة وجماعية بلحقها بها في تحريم او يصلوب سنن ابو عبا كاجمعية لانهم مجمعون على ان الحمر المحرمة في الكتاب لا يراد منها لاحصوص ما اشدد من العنب فانه لا يخفى على مثله المراع العظيم القديم في كون كل مسكر خمراً حقيقة ولا سيما وهو اجماً من المتعرضين لذكر هذا الخلاف. وفي موضع آخر منه اسيد كل ما يشتد في الدماء والمررت فاشدد حتى يسكر كثيره وما لم يشتد فلا يسمى سيذاً كما انه ما لم يعمل من عصير العنب حتى يشتد لا يسمى خمراً وعلى كذا حال فيكون غير المطبوع من العنب اذا على وقنف لربد خمراً حقيقة فتفق عليه بين مهرة اللغة والادب ولحديثه والتفسير، اما الخلاف في غيره وسعد لتتقيق القول فيه على وجه الاجماع، معاملة على وجه الاستقلال، اشاء الله العزيز المتعال.

وكاني بالمرور العادل الذي هو من هذه المسائل بمراحل. نأخذ عداوة المرء لما هو به جاهل، ويتجاسر على الاساطين الامائل، فيقول ليس بتحقيق كون المعلى بنفسه بهم للعبية وانما المهم له الحكم بظهارته على تعديركونه غير مسكر والحكم

محلية السيذ والفيح في الثمر و الزبيب اذا عليا سمسهما ولم يسكرا يقال له بعد ارشاده الى تعرض اساطين المنصب واعيان العرقة لهذا الامر ان الذي لا يهتم بلقبه ان يتكلم في موضوع وهمي فرضى من قبل انصاف الشيء بقيقه او سلب الشيء عن نفسه وان يتعرض احكم الكوسح العريض اللحية او العين المستهتر بالجمع او الليل الذي هو اوضو، من النهار او لاعى الذي يصير ما في الافتقار او المثلث الذي لم يتساو زواياه للثلاثين وانشاء ذلك كعصير العنب الذي على مطول المكث ولم تحدث فيه الشدة المسكرة بل يموت العلم بموت حامله وحيوة جيلة متحلله بالله واداليه راجعون

المقالة الخامسة

اجمع فقهاء على حرمة العصير العنى اذا على سواء كان سعه ام بالار اشتد
 فى اعتبار لاشتداد ام لا وقد يرى الى اشرمة الارشاد و حدود اللمعة اعتبار
 فى التحريم الاشتداد فى التحريم ايضاً الا ان الظاهر انهما اعسراه ليدرج
 او التنجيس وعدمه فى المسكرات التى كالا بصد ديبها كما يظهر بالتأمل فى
 كلامهما وفيما سيأتى مما وعلى تقدير ارادتهما ما بوجهه المارى (١) فلا يصر فى الاجماع
 على المسئلة، واما بحاسة العصر بالعنبان فنبو الى جماعة فيها مطلق ، و
 الى جماعة انماها مطلقاً ، والى ابن حمره انفصل المعهود ، والى لحليس الارعة
 اعنى ابن ادريس و لمحقق ، و لعلامة ، ولعاصل المقداد اثباتها مع الاشتداد، ويظهر
 منهم ان بحاسته معه مما لا ترد فيه ولا اشكال ،

قل (ابن ادريس) فى اوائل السرائر فى مثله تنسم البجس كراً فى مقام رفع
 الاستعداد عن صيرورة الماء البجس طاهراً بمجرد صم شيء من الماء له ما لفظه :
 (الأتري ان عصر العنب قبل ان يشتد حلال طاهر فاذا حدثت الشدة حرمت العين
 ونجست و لعن التى هى جوهر على ما كانت عليه و(كك) اذا انقلب حلاً زالت لشدة

(١) اسم فاعل من عزى عزى

عن العيين وطهرت وهي على ما كانت عليه (بل كلامه هذا ظاهر او صريح في كون
النجاسة بعد الاشتداد معروفاً عنه و لداصدره بقوله الأثرى وجملة شاهد على المسئلة
الخلافية من باب التوصل بمعلوم الى مجهول ، ورفع الاستعداد عن مسئلة خلافية
بمسئلة وفاقية ،

(وقال المحقق) في المعتبر وفي نجاسة العصير قبل اشتداده تردد ، ما للتحريم
فعليه اجماع فقهاءنا منهم من اتبع التحريم استحسانه والوجه الحكم بالتحريم مع العيان
حتى يذهب الثلثان ووقوف النجاسة على الاشتداد ويطهر منه ايضاً ان نجاسته بعد اشتداده
مما لا تردد فيه ،

(وهي التذكرة) والعصير اد على حرم حتى يذهب تشبه وهل نجس بالعيان او
يقف على الشدة اشكال ، ويطهر منه ايضاً ان نجاسته بعد الشدة مما لا اشكال فيها
(وهي كنز العرفان) العصير من العنب قبل علته طاهر حالاً وبعد علته و اشتداده
نجس و حرام وذلك اجماع فقهاء و اما بعد علته وقبل اشتداده فحرام اجماعاً ما
واما النجاسة بعد بعضها انه نجس ايضاً وعند آخريه طاهر ،

ثم ان فقهاءنا الملاحقين للجماعة اختلفوا في مرادهم من الاشتداد ، ففي جامع المقصد
(وحاشية الارشاد) للمحقق الثاني ان المراد به حصول الشحنة المسبة عن مجرد
العيان عند الشهد ، وعن شارح الالعية ان المراد باشتداده اول اخذه في الشحنة و
هو الارام العيان لكك حبر فان هذا التفسير مع انه ينفك الاشتداد عن كونه شرطاً
زائداً على العيان خلاف صريح الجماعة المفسرين له حيث تربهم مصرحين بانه كك
العيان عنه و انه مناط التحريم والشدة مما التنجيس وان العصير بعد العيان وهل
الاشتداد طاهر وبعد الاشتداد نجس ، وما ذكره شارح الروضة توجباً للتفسير من انه
لم لم يكن قيداً لاشتداد في شيء من الاخبار حمل كلام الاسحاب على ما يوافقها ولا يمكن
الا حمل الاشتداد على ما يلائم العيان ، (فيه) انه يحسن اذا امكن ذلك لحمل (واما)
بعد نصهم على التعيين فلا ولهذا كله ذكر كثر و ان المراد بالاشتداد هو القوام

والثخانة المحسوسة انصهك عن العيان، (وفي الحديث) نسبة هذا العسر الى الاكثرو
اطال بعضهم في ثبات النسب هذا هو المقصود والمراد بما ساءه تحقيراً في المقام، و
محصلة وجوب حمل الالفط لمصلحة في غير المعنى وغيرهم على المعاني
اللعوبة ان لم يكن لهم اصطلاح فيما بينهم ولم يتحقق عرف عام على ما لا يسعدها
ولدى يظهر في المقام بملاحظته عبارتهم و سياق كلماتهم عدم تحقق اصطلاح خاص
لهم في هذا المقام، بل صرح بعضهم كصاحبى المدارك واندخرو الى حاشية صدق على
مساعدة لعرف فاللزام حملها على ما هو للمعنى اللغوي لهذا الاستدلال المضاد للمعنى
العرفي وهو عذرة عن القوة بالثخانة والقوام، ومنه لا ينبغي ان يحجب حتى يشد الى
يتقوى ويصعب وشأنه ملكه اى قوله ولا يحجب ان هذا المعنى لا يحقق بمجرد العيان
بل يتأخر عنه لوقوعه على معنى زاهى وكثرة عيب

الاشكال على **اقول** الان الاشكال كله منه مع اعلاق جميع
من فسر الاشتداد بالثخانة والقوام
الموضح للمعنى للحكم على مجرد عيان وحلوه عن
ذكر هذا لشره كيف ساء لهم اعلموه ثم هم كيف لم يوضحوا
فيه السبل، ولم يقيموا عليه الحجة هـ من حتى نعتب منهم جماعة و صرح كثير
من المتأخرين بان اشتراط الاشتداد اما لغو ساء على تفسيره بما هو من لوازم العيان
اولاً ما أخذ له رسماً، وفي المعالم بعد قد كلام المعسر والذكر، والعجب بعد هذا من
تفسير بعض المتأخرين الاشتداد الواقع في كلام الاصحاب بالثخانة المسببة عن مجرد
العيان كيف وهو مخالف للمعنى والعرف وما وقع لتصريح به في كلام الغاسلين
حيث ثمة الواسطة بينه وبين العيان فكيف يصر بما يقضى فيها، ولو تامل الى
تسليم الالتزام بينهما في الواقع نظرا الى ما بقا ان العيان الحاصل بالانغماس لتصاعده
الاحراء المائية بالخار وهو موجب لتحقيق قوام ساء ون قل، وان ما يحصل بغير
المرحسنة الى سبب مجفف للرطوبة فلا يخفى ان ذلك يقتضى التعبير الى لا كفاء
بالعيان لاحد كلام الجماعة مع انهاء القرينة على ارادته بل مع التصريح بخلافه هذا

مع ما في التعريب المربور من التسع فان اقتضاء مطلق التصاعد و التجميع حصول القوام الذي يصدق عليه اسم الاشتداد في اللغة والعرف المقدم عليهما ما شهد الدببة بفساده على انه لو تم هذا التقريب لاقتضى حصول الاشتداد قبل العليان ولو كان بمجرد موجبا لحصول الاشتداد سنده على العليان وما اطن القائل برضاء (لا يقال) انما لوحظ باعتبار التصاعد فيما بعد العليان لاقتضاء حصول القوام بخلاف ما قبله (لا ياتقون) ان كان ما ط الحكم هو نقصان المائة فهو حاصل في الموضعين فلا يعقل التفرقة وان كان المساط هو حصول القوام فادعاء تحققه بمجرد العليان مما يكذبه العيان ، وفصل شيخنا الشهيد الثاني في حدود الروضة بعد تسليمه ودعائه الى ان المراد بالاشتداد هو لقوام والثغاة بين ما على النار ، بحكم ما فكاه عنه ، وهو في الغالب كما ذكره لا على وجه الكلية ، لكن في الاشتداد معنى اول درجات لاحد في الثغاة ، (وبالجملة) فكلام حل من وقع على كلامه لا يخلو من احد ، لمعنيين اما ارجاعه الى العليان او تفسيره بما لا ما حله ، وقال بعض احلاء العصر (ان الذي يقوى في بصرى بعد حوا الاحبار التي هي مستند الاصحاب قديما وحديثا عن ذكر الاشتداد ، ان المصرح به مفردا و مع العليان ممن لم يصرح بالتعابير لم يرد به سوى العليان المصوم عليه ، والمذكور في فتاوى جلة من السلف والخلف ويؤيده تسامحهم في عنوان البحث لعقود منه يبان النجاسة (فتارة) يعرى الى المشهور والاكثر بحسب العصر اذا علي (واخرى) اذا على واشتد و لم يتعرضوا للمخالفة في ذكر الشرط ولم يمسس المناحر خلاف نسب احتلال التفسير الى المتقدم فلا حظ وتدبر) (وقال) ويمكن اعادة للعصليين وصاحبي الكثر والمجمع المفصلين وما المصوم الامن عصمه الله (انتهى) الا ان شيخنا الامام لمرتضى الانصاري لم ترخصه قريحته الوقادة وقطنه القادة بان يصر الاشتداد بما هو من لوازم العليان ولا ر يبقى كلام مثل هؤلاء المشايخ الحلة ورؤساء المذهب و لعل ، خالياً عن دليل وحجة ، واحتج لاعتبار القوام المنفك عن العليان في الحسنة ان لعمدة في الدليل عليها موثقة معوية بن عمار المتضمنة لجوابه (ع) بعد السؤال عن المختص

الذى يشرب صاحبه على الصف بانه خمر لاشره ، و هي كما ترى مختصة بما غلط
وتحن جداً وعلم ذهاب صفة الا ان صاحبه يخبر بذهاب ثلثيه فيقتصر في الحكم بالجماسة
على ما قاده به بدليل ، وبان الاصل ، الطهارة ، وانما يخرج عنه بالاجماع المنقول
او بشبهة بين معقول ، وهما ايضا محتصان بما على وغلط و تحن نحاة متفكة عن
العليان كما هو صريح مدعى لاجماع في كسر المرفان

لكنني اقول لا يسغى ان يحصى ان لا مناد الى الموثقة في الحكم بالجماسة
لم يكن معهوداً بين الاصحاب ، ولم يكن للاحتجاج بها عن ولا اثر في كلام علمائنا
الاطياب ، امي زمن لا مسر - سي . وهو اول من استدل بها كما يظهر من الحقائق
وغيره ، وفي حاشية لروسة لجمال المحققس امكان الاستدلال بها ولم يستقهما فيما
اعلم سابق وان لفهم جماعة ، و (لدا) قال المسحر الحرير اعني صاحب المعالم :
ان الاصحاب لم يتقوا على هذا الحكم في النجاسة من اصله دليل او اماد كره القائلون
به على طريق الدعوى المحددة وهو عرس . ومن ثم توقف فيه جميع من المتأخرين
حتى لشهد (ره) مع ما علم حاله من وفاء المشهور (ثم) ندر كلامه لده في المالك
من ان نجاسته من الشهير بغير اصل مضاف ان الموثقة على تقدير تمامية دلالتها
اما حكمت بحرية مورد السؤال لانه عصير ام يذهب ثلثاه وبقي فيه شيء من نصيب
الشيطان كما يصح عنه باقي الروايات لانه عصير ذهب بصفه بحيث لو لم يذهب عنه
كل نصيبه و على كان حلالاً طيباً صهراً ولعله و صح جداً ، وما الاستدال الى الشهرة
والاجماع المنقول ، فعليه مع المتع من نفع الشهرة كما ستعرف والمنع من حجبها
وحجة اخم . ان الكلام في مستند المعترضين لهذا الشرط في الجماسة ومن المعلوم ان
مستند الدرس تحققت منهم الشهرة لا يمكن ان يكون نص الشهرة ، (وليعلم) بعد هذا
كله ان المنقول عن فخر المحققين في شرح الارشاد - المراد بالاشتداد عدد الجمهور
هو الشدة العظيمة و عدد ان يصير اسعفه اعلام ويعنف بالرد ، و هو ايضا مما لم
يتضح وجهه حيث ان الشئ لأول مما نسيه ليافي تفسير الاشتداد ، وهو الذي ذكره

كثير من الاساطين الذين هزت عتائر حملة منهم في تفسير العليان فكيف جعل تفسراً لما ينفك عنه ، والشق الثاني منه مما لا مآخذ له رأساً ، ثم انهم طعنوا في الاجماع الذي ادعاه المقداد في الكنز بان صريح كلام الشهيد لذى هو شيخه وفي عصره وكان اعرف منه بمذاهب الاصحاب واقوالهم بل لم يعرف مثله في كثرة الاطلاع ووفور التنوع وقوة الفعالة ان الغائل ، المجاسة قليل من الاصحاب ، وهم ابن حمزة والفاضلين فكيف يسوع للفاضل المقداد دعوى اجماع فقهاء على المحاسة ، ومن المعد والعمتيع عادة ان يكون الاجماع مسعداً في تلك الاعصار الى عصر الشهيد (ره) ولم يطلع عليه او ان يعتقد بعد الشهيد (ره) فيما امد من عمر مقداد بعده ، وعلى تقدير تحققة ام يفنده عالم يكشف عن اتفق الاعصار البتة عليه . (وبالحملة) وشاه هذه الكلمات ونصاتها دائرة بين القوم في هذه المسئلة ، وكلما عندي ساقطة عن درجة الاعتدال لا يسعى الاصفاء اليها ، والنحو بل عليها وسأستك بما فيها ، واعلمت بما في قوادمها وحواليها ، فيما سبأني من تحقيقات بلد منها لعمول وتساءله بقول ، وتقالها الالالب بالادعاء في بيان المراد والعمول ، بيان سهل لحم دلون ، يتضح به الحال في امور من الاشتداد (احدها) شوع استعمل لعلني الشدة والاشتداد وما يساوقها في روايات الفرقين وكلمات الطائفتين مراداً بهما عمر ما تحله الجماعة (ثانيها) ان الشدة و المحنة التي ياخذونها معروفاً للمسكر وعلامة له مما يلزم العليان نفسه (ثالثها) ان المعتبرين للاشتداد في التجسس كالحليس الاربعة لم يرددوا القوامم والشخانة ، بل ارادوا هذا المعنى الشايح عند الخاصة والعامة (رابعها) اننا رجوع قولهم الى ما هو المعروف نقله عن ابن حمزة وان قولهم ليس حقابا لقوله (حامسها) تحقيق المراد من قذف الزيد المتكرر ذكره في كلمات الخاصة والعامة (سادسها) ان ما ذكره الفجر (ره) في تفسير الشدة لاوجه له بالمرء وانه في غاية العراية منه (سابعها) اننا ما على نفسه واشتد حمر حقيقة عند الكل (و ثامنها) ان الاجماع الذي ادعاه المقداد واقع في موقعه وان الظمن عليه بوهنه بقول مثل الشهيد (ره) ناش من قلة النازل

(تاسع) سر الكفاء لأساسين بالدعوى المجردة ودفع طعن صاحب المعالم وغيره واستعراجه عنهم، ويتمين ذلك كله في ضمن عدة من المعالات الملاحقة لشيء الله تعالى

المقالة السادسة

قد اطلعت كلمات الحاصه و لعمامة من جميع طعاتهم من المؤمنين والمفسرين والعلماء، وللمحدثين على وصف الخمر والمسكر بالشدة مر يدب بها الحدة والقوة الحاصلة فيه، بل (كثيراً ما) مكفون بذكر هذا الوصف من سن اوصاف الخمر عند ارادة تعريفها، وسبب ذلك وقع الوصف بها وبما ساوقها كالعادية، والصلاة، والاعتلام، والقوة، في روايات العريقس، وشيوخ توصيف المسكر بها وحملها كدية عن الاسكندر بلح حداً لا يمكن استيعاب موارد استعمالها وان نصب الفاعل نفسه اماماً، بل شهوراً واعواماً، ونحن نقصر على بعض ما عثرنا عليه من مواقع استعمالها في الروايات، وبعض كلمات علمائنا لاثبات، وبعض ما وقع في الرسوم والتعريفات، واما استيعاب الكل من العشر، فكلاً، ثم كلاً، فان الكب العفة للحاصه و العامة لا يحصيها الا الله تعالى) وكلهم مسلمون لهذه المعصية لعمامة في ابواب الحدود والاشرة وغيرها (ففي الكافي) و (التهذيب) عن عمر بن حنظلة (قال قلت لابي عبدالله ع) ما ترى في قذح من مسكر نص اليه لما، حتى يذهب عاديته ويذهب مسكره قال لا والله ولا قطرة قطرت في الحب الا اهرق ذلك الحب، وفي لسان العرب عن ابن شميل رددت عني عادية فلا اى حذنه وعضه، وفي (تاج العروس) فيما استدركه في مادة (عدى) على انقاموس العاديه الحدة والعصب، وفي (طب لائفة) عن عمر بن يزيد قال (حضرت ابا عبدالله ع) وقد سئله رجله - يوسف الشديد - ودفعه دواء سكرحة من بين ذصب لا يريد به اللدة بل لا يريد به الا الدواء فقال لا ولا جرعه) وفي (الكافي) في ذيل صحيحة حسان بن سدير الواردة في السبيل يجعله بالليل ويشربه بالبحر ويجعله بالعدوة ويشربه بالعشى وكان يبيد من الخادم بفعل الاماء في كل ثلث ايام لئلا يعتلم فان

كنتم ترمدون، السيد فهذا هو السيد) وفي (ناح العروس) سقاء معصم وحاية مفتلحة
اشتد شراهما قال: ومع معنى الحديث (إذا اعتلمت عليكم هذه الإشارة فاقصعوا
قوتهم بالماء) وقد استعمل لفظ لقوة المساوقة للشدة في هذا الحديث، وفي حديث
أبي سعيد (إن النبي صلى الله عليه وآله قال: استموا في لاسقية ولا استموا في
بحر ولا دماء ولا معرف ولا القير فاني بهت عن الحمر واليسر والكنوة وهي
الصل وكن مسكر حرام) اشتد فصبوا عليه الماء فاد اشتد وهرقه (وذكر
المحدثون) قوله اشتد في الجملة الأولى يريد به إرجعتم الاشتداد والقرينة عليه
هي الجملة الثانية إذ لو صلح شرب الماء لم يكن وحده للارافقة لم يكن فرق
بين الاشتداد في المرة الأولى والثانية، فومنه ما روى بطريق آخر، أنه قال لا تشربوا
في قير ولا معرف ولا في دماء ولا حتم واشربوا في الجلد المدككي عليه فإن اشتد فاكسروه
بالماء فإن أعياكم فاهرقوه، وفي حديث أبي رافع إذا حشيت من بيد شدة
فاكسروه بالماء، قال عبدالله راوي الحديث قد أن يشد يريد إذا حتم أن تحصن فيه
الشدة فصبوا عليه ماء حتى لا يشد (في المسوخ) لشح الضائفة الخمر مجمع على
تحريمها وهو عصير العنب الذي اشتد وسكر، وفيهم من قال د شد واسكر وارتد،
واعتبر أن يرتد، والأول منهما، فهذا حرام بحسب يحد شاربها اسكرام لم يسكر ولا
حلاف، ثم قال وأما السيد في الأوعية فحير في أي وعاء، كالزجاج لا يضر الشدة فيه،
وفي (مجمع البيان) للعلامة الأديب اللغوي المفسر، الطبرسي، وبأبيات به وهذا
الكتاب، في تفسير قوله تعالى (أما الحمر والمسر) مانعته (اللغة) الحمر عصر
لعنب المشدة، وهو عصير الذي يسكر كثيره وسمى حمراً لأنها بالسكر تعطي على
العقد، وصله في الباب لتعطية من قولهم احمرت الأمام إذا عطيت، ودخل في حمار
الأس إذا خفي فيما بينهم، وقال العجل المقدم: محمد بن إدريس في السرائر:
الخمر مجمع على تحريمها، وهو عصير العنب الذي اشتد واسكر، وفي المختالفين
من قال إذا اشتد وارتد، والأول منهما، فهذا حرام بحسب يحد شاربها اسكرام لم

يسكر بالاختلاف بين المسلمين . و قد عرفت عبارة الماصية التي ذكرها في مسألة التميم وان العصير قبل ان يشتد حلال طاهر وبعد ان اشتد حرام نجس واذا انقلب خلا زالت الشدة وعاد طاهراً ، فانه صريح في انه لم يرد الا الشدة الموحية للاسكار بقرينة ما ذكره احيراً من قوله اذا انقلب حلا زالت الشدة ، ولعله الجاسة حال الاشتداد مفروغاً عنه ، وعدم ذكر العليان ، لا يذهب اثباته ، ولا يلو كان العصر المشتد معنى العليط الشخير نجساً عنده ثم يظهر بصيرورته اعطى بذهب التلخيص لكان ذكره ادخل فيما هو عرضه من رفع الاستناد عن تبدل الحكم مع بقاء العنق على ما كانت عليه من الانقلاب الى الحل ، للضرورة ، واستعرف عبارة الاخرى ايضاً في بعض المعاملات الآتية المقصودة للنوهي عن اوعية محصورة من قوله فان سدى في شيء من تلك الطرود فلا يشرب الا . وقع اليقين بانه لم تحله شدة ماهرة ولا حمية وهي (حدود لشراب) ان ما عدى العصير المعلى لا يحد شارب الا . حصلت فيه اشدة المسكرة ثم قدر كذا البحث في الريب اذا تقع في الماء فعلى من يشرب منه ان يشبه انه لا يحرم منه بلع لشدة المسكرة ، وقال (آية الله) في رهن المذكرة الحمر قسمات خمر محترمة وهي لمي اتحد عصيرها ليصير حلالاً و ما كانت محترمة لان اتخاد الحبل حذر احكاماً والعصير لا ينقلب الى الحموضة الا توسط الشدة فلولا يحترم واريقت في تلك الحبل لتعذر اتحاد الخل ، وفي (المسالك) تحريم الجمع اي جمع الحمر بعد اراقتة اما يتم لو لم يرد الخل و اما لو اراده صبح له ذلك كما يصح ان يصب و حفظ لذلك ، و من ثم سميت محترمة اي يحترم عصها وتلافها على من في يده ولولا حترمه لاذى ذلك الى تعدد اتخاد الحبل لانب العصير لا ينقلب الى الحموضة الا توسط الشدة ، فالقول بملك الجامع بها اقوى ،

واطر الى كلام هؤلاء لعظماء الثلاثة الحاكمين على وجه الحرم و بعض متعدد اتخاد الحبل واستحاله من غير توسط لشدة التي يريدون بها الخمرة كما هو صريح كلامهم ، وفي (المذكرة) ايضاً قد ييب انه يحوز امساك الحمر المحترمة الى ان يصير

حالا، وهو قول الشافعية والأكثر لا يحرم يجب ارضها لكن لو لم يرقها حتى تحللت طهر عندما وهو قول أكثر الشافعية، لأن الخاصة والمحرم اما بنت بشدة وفدلت (وقال ابن) اما اد طرح في العصور بعدا او مدحا واسهل به الحموضة بعد الاشداد فالتعبية وجهان وقد (العامل المفداد) في كسر العرب في باب المضاعف والمشارب الخمر في الأصل مصدر حمزه اذا سره، سمي بدعصر العنب والتمراد على واشتد لانه يخمر العقل يستمره، كما سمي مسكراً لانه مسكره في يحتره، وقد مرت عبارة القاموس في عصير (لادى) الذى هو معروف (باده) وهو اسم الخمر بالعربية من قوله انه ما صبح من عصر العنب ذي حصة فصار شديداً وقد مر كلام اس قبية وهو من ائمة الامة ان السيد لا يسمى سداً حتى يشد ويسكر كثيره كما ان عصير العنب لا يسمى حمراً حتى يشد وفي (كسر الدقيق) الحمرة هي (لى) (١) من ماء لصب اذا غلى واشد وقد بالرد وفي (الحجر لرتق) ان تعريف المذكور بالخمير هو قول الامام معنى اما حبيبة، وعندهم اي عبد صاحبه اذا اشتد صبر حمراً ولا سترط فيه القذى بالرد لأن البذرة تحصل به، وهو المؤثر في دفع العداءة والصد عن ليلوه، وله اي لاي حبيبة ان العليان بذية الاشداد وكما له ينفى الرد، (ولعمام) في كنت اراحة شبهة

اعمد قدماً ن لرد بالأرداد في كلمة الخاصة في معنى الارباد والعمه كما رأيه من المسوط والسراير كسرهما هو حدوث انه معنى ازالة الرد والرغوة وازداعه على لعصر كما ان المراد بذي الرد لا احدائه الرد المتكرر ذكره في ثماهم هو خروج الرد وارتدعه ورأت

النصريح بهذا المعنى ايضاً ممن لا يحب التصريح باسمهم، وربما يقف عليه المتشع فكيف تعجب من ذلك، فان هذا الامر من لوزم لعلان وصيرورة لأعلى اسفل فكيف وقع لنزاع في اعتباره مستقلاً بين الخاصة والعمه كما سمعته من لمسوط والسراير و(كك) بين ابي حبيبة وصاحبيه كما سمعته من الحجر لرتق، ومثله ما لا يحصى من

كتب فقه الحنفية وغيرهم وكيف يقولون ان الشدة والاسكر يتحقق قبلها وان كمالها
 قذف الرید حتى وقعت على عبارة المطررى في المغرب مشتهت بالمراد قال الخمر
 هو (السی) من ماء العنب يسمى عبر المطسوح منه اذا على واشتد ، وقذف بالرید ای رماه
 واراله فانكشف وسكن ، وحلالة المطررى ومهارته وامامته في اللغة والادب معروفة
 عند اهله كجلالة كتابه المربور ومتاقه ، ثم وقعت على عبارة العاقل السندی في
 تعليقه على صحيح نسائی ، قال في شرح هاروی فيه عن سید بن مسیب (اشرب العصیر
 ما لم یرد) انه دلالة المعصمة والناء الموحدة والدل المهمة من ارید البحر ای رماه
 وفي (تویر الاسرار) وشرحه المسمى (الدرا المختار) ان لشراب اسعلاجاً ما یسکر
 والمحرم منها اربعة انواع (الاول) الحمر وهي الی سکر اللون فتشديد ایه من
 ماء العنب اد على واشد وقذف ای رمی بالرید ای (الرعوة) ولم یشرط قذفه و به
 قالت الثلثة وبه اجد ، وخص الکسر ، ثم ذکر (الثانی) وهو الطلاء قال وهو العصیر
 یطبخ حتى یدهب اقل من ثلثه ، (والثالث) الی سکر یفتحن الی من ماء اربط (والرابع)
 نقیم الریب وهو الی من ماء الریب ، قال و الكل ای الثلثة لمد کورة حرام اذا
 على واشتد ، ومثله فیما لا یخص من کسهم الفقه المتفقة على ان ماء العنب والریب لربط
 اذا على نفسه و اشتد کان مسکراً یحرم فلیها و کثیرها ، ثم ذکر الحال من الاشارة
 المسکر عند الحنفية ، وهي سید التمر و الریب اذا طبخ ادمی طیحة ثم اشتد ، ونیز
 العسل والتین والبر و الشیراد اشتد ، والمثلث وهو ما طبخ ماء العنب (١) حتى ذهب
 ثلثه وبقي ثلثه ثم اشتد ، فیه کل یحد عند ای حسنة واعل اتداعه اذا شرب المقدار
 الی لا یسکر ، والشافعية على تحريم اصمیع قلیها و کثیرها ، (الی غیر ذلك) مما
 لا یمکن احصائه والحرعة تدل على العذیر ، والحمة تدل على الدر لکثیر ، فهل یغنی
 بعد ذلك لاحد مجالسة او یختلج فی ذهن حد توهم او شبهة ، فی ان یدکر العصیر
 ویضعه بالاشتداد والشدة یرید به غیر الشدة المصرفة ، والعادية المسکرة ، والحدة

والقوة والشطة أو ان مثل العلامة الذي يصف في التذكرة لعصير مراراً بالشدة ويريد به ما يريد كل المستعملين لهذه العبارة ، أو أن العاقل المقدد الذي أخذ هذه اللفظة من المعنى اللغوي للخمر وعرفه في الكرم ما على واشتد من عصير العنب يريد أن في نفس التذكرة واستكر من الشدة ، الثخانة والقوام ، ويجعلان موضوع لجاسة الغلظة والثخانة ، ويغني أحدهما الأشكال عن نجاسته ، كما صار ثخيناً غليظاً بعد ما كان طاهراً وهو في الحالين لا يكر ويدعى الآخر الإجماع على نجاسته بعد الغلظة والثخانة ، كلا ، ثم كلا ، .

ومما يوجب الحرج ما هم لم يريدوا إلا ما ذكرنا عند التيب ، ومعنى ريب كل مستريب ، أن دعوى مثل هذا الأمر الغريب المعجب ، الذي هو بالسفسطة قريب ، (وهو أن الشيء الصاهر يعود بحسب مجرد تنجيته وتعليقه من غير أن يحدث فيه صفة غير الغلظة ، ثم إذا بولع في هذا لدى أوجب السخس ويريد في لتعلطوا الشجين حتى ذهب ثلثاه عاد طاهراً) لا يمكن إلا بدلس فاضع قاهر ، ومن تعدي ظاهر باهر ، ولا يمكن الاكتفاء في مثل هذه الدعوى من أمثال هؤلاء الأعاصم بالدعوى المجردة كما سبواهم صاحب المعالم وعمره ، سيما مع حرمان عددهم واستقرار سيرتهم على الاحتجاج والاستدلال للمروع التي ربما لا يحصى ، بدله الطرفين ، واحتجاجاً بالفرق بين ، من الخاصة والعامة ، كما لا يخفى على من لاحظ المعبر والتذكرة ، فكيف حرقوا هذه العدة المستمرة في مثل هذه الدعوى المصدرة عن الأدهن لسليبه ، المبكرة عداولي لا نظار المستقيمة فاكنفوا بصرف الدعوى وحسن التحكم لم ينعوا ذلك حتى همي حدهم التردد عنه ، والآخر يعي الأشكال فيه ، والثالث ادعى الإجماع عليه ما كنت أطل جماعه من أصحاب المحققين تجويز هذه الأمور (وليت شعري) ما الذي عرصهم (١) ودعاهم حتى وقعوا فيما وقعوا ، واخيلوا في تفسير الأشداد ، فيس من جعله راجحاً

(١) هكذا في نسخة وعرضت على صاحب نسخها سدا الأجزاء من دأ

فله فاجاب بكون نسخة الأصل لثي عليها منه (كث) ايضاً (المصحح)

الى العلسان ، وبين من حمله عبارة عن القوام والشخانة ، وبين من فصل ، وبين من نسبهم الى الغلظة ، كما سمعناك شطراً سابقاً فذكر وعجب ، نعم الامر كما ذكره من عراهم الى الغلظة ، من ان المعصوم ليس الا معصمه الله ،

(وبالجملة) تبين ان تركهم الاحتجاج واكتنائهم بالدعوى اما هو لما حذرروه في مقام آخر من بجاسة الحمر او بحاسة كل مسكر اعاد الله من قلة الدمل ،

و من ههنا سن امددنا الطعن عن العاقل المقداد ما به كيف يدعى الاجماع في مسئلة يعترف شيعه لشهد بقله العاقل بها وظهر ان الاجماع الذي ادعاه بعضهم العبارة الذي ذكرها في اول الكتاب بما ذكره في وحره ، اما هو على بجاسة الحمر ، وهو صحيح واقع موقعه والشهد اما يدعى ندرة لقائل شخاسه لعصير العبر المسكر وقد يحيل ان بن حمزة والمحقق حكما على العصير الذي علم عدم سكاره بالحاسة

بحث مع
فخر المحققين
قدس سره
وقى الكلام فيما ذكره الفخر في شرح الارشاد في تفسير
الشدة من انها عد الجمهور هي الشدة لمطربة ، وعندما
ان يصير اعلاه اسفله او يمدد بالرد ، وهو كلام عجيب من
مثله كما ان المحققين له ، القائلين لهد الكلام ، عدم تعظيم لمافيه من صروب
المام ، اذ فيه (مما اذ الى ان هذه للمطبة ايضاً كما في لالط المستعملة في كتب الحاسة
والعامة كلفظ اقبام والقعود والمحي ، والذهب وليست من الالط لمصطلحة بينهم
كما اسمعناك شطراً من عبارات الفريين وكلمات الطائفين ،) ان ما نسه ايضاً من
شفه الاول اعنى ضرورة الاعلى اسفل ، فقد عرفت انهم فسروا الغليان في كلامهم ،
فذكر عبارة الصدوقين ، والشح في النهاية ، وابن لراح في المهدف ، وابن حمزة
في الوسيلة ، وابن ادريس في السرائر ، وعرفهم في غيرهم بل هذا المعنى هو المصوص
عليه في رواية حماد في تفسير العليان ، حيث انه بعد سؤالي لراوى عنه فسره الامام
بالقلب ، فكيف جعله الفخر تفسيراً للشدة التي يصرحون بانها كما عه ، واما الفخر
بالرد فقد عرفت وستعرف انه لم يعتبره احد عندي ابي حنيفة حتى ان صاحبيه (اللبين

يتكفّر عنّا لمصحح اقواله واليهما ينهى فإولى اى حبيبة غائباً) ، لم يتمعه في هذا المقدم ، ومصرحاً بمخافته في هذا الكلام ، لما يصحّ سدّ خبر كبيرهما من ارب الاسكار يحصل قبل قسّ الرد ، وانكل كما له يتوقف عليه ، كما حكى عن ه ا مهم فالطو تمّ لمعرفة من الملمس من الاممية والشافعية والاحدية والمالكية والحسنية كلهم داهون الى عدم اعداء هذا الشرط ، فكيف ييسب الى جماعة من اعلامنا له عشرين للاشتداد ، انهم ازادوا هذا المسمى الذى اختمس باعتباره اوجيعة و اعرض عنه اتداعه و مقلدوه ،

ثم اى لاسكت في مربة بعد عاسبت له عليه في هذا المعاملة الشريفة و ما سقتها مما تعظمت له بعد التامل التام والروى الكامل من ان اصحاب لأهمية كلهم متفقون في مسألة العصور ، غير متفرقين ، و معتمعون غير مختلفين ، عدى شاد ه بسوا الى وجه المسئلة فاعتقدوا بحاسة العصور الذى علم عدم اسكاره ، وعدى العاصى ومثله ممن كان محمداً في اصل مسئلة بحاسة الحمر ، والا واكل معقوت على حرمة ما على ولم يسكر وطم اترته ، وبحاسة ما اسكر وحرمنه ، ما القائلون بالطهارة في العقام من ذهب الى بحاسة المسكر فحسب معلوم من ان قولهم «الطهارة منى على عدم اسكاره ، واما المعصون بين ما اشتد وعيره فقد عرفت على وجه الحزم واليقين انهم لا يريدون الا الشدة المسكرة ، واما افسلوا وقيدوا العلين بالاشتداد عند الحكم ، لتنجيس واطلفوه عند التحريم ، لان العلين في الخارج على نوعين منه ما يترتب عليه الاسكار كالعلين منفسه بطول المكث لموجب لحدوث الشدة والحدة في طعم العصور والتغير في ربحه الملازمين للاسكار ، ومنه ما لا يترتب عليه كالعلين بالنار ، فلذا تكلموا بان العلين المجرد منفسه لا يقتضى الا الحرمة ، فدا اجتمع مع الشدة اوجب لتجاسة الا ان الشح وبن البراج وابن حمزة عيوا موضع اجتماع العلين والشدة وهو ما على بنفسه ، فاختار ابن حمزة عين من حذروه وذكر عن ما ذكره ، فلا خلاف بين وبين مثل المحقق والعلامة والمقداد ، الا ان المتأخرين الناطرين الى كلامهم المتغيلين ان

هروص كلام الكل فيما علم عدم اسكلاه ، حملوا كلام ابن حمزة على التعصيل بين قسمي العصير بعد فرض مساواتهما في عدم الاسكار ، فالتجأوا الى نسبة الحكم ، وحملوا كلام العاصيين والعدداد على لتعصيل بين هـ اصار غليظاً وبين مالم يصر ، شجبي الاول دون الثاني فسوهم الى لعملة والى الدعوى المحددة والى ان نعلطوا الحاجة يوجب المجاسة والحرمة ، ويوجب الحلية والطهارة ، وان العصير اداعلى ونقي كل ماهو نصيب الشيطان او عليه فيه كان ظاهراً ، فداد هيت حملة وائرة مه عاد نجسا حيثاً وهو في الدالس لايسكر ، ولم يلمنوا الى ان هذا المعنى اعرب الذي لا تقتضيه القواعد العامة ، ولا يتطرق اليه الترجيحات لطية ، والمجربعات العددية لا يمكن ان يسب الى هؤلاء الجماعة اذ وقعين على صوم ائمتهم ، وقادتهم وسادتهم ، سماعهم بغير التردد ولا شكك عنه ، اكنائهم بصرف لدعوى ، وامى لا اران اشكروا هـ النعماء ، شكر أيملاء الارض والسما ، على ان الهنئ هذه العوائد الحمد ، في مثل هذه الطحية العساء ، والمهصلة العظام ، وكم له بالنسة الى هذا المصعب من اشياء هذه الالاء ، وامثال هذه النعماء ، في كثير من المسائل التي رلت فيها قدام ، وحسرت اولى المصائر والافهام ، وهو ولى الافصال والاعام ، وقد حرج في هذه المعاملة عن عمدة سعة من العوائد والامور التي وعدناك آناً بتحقيقها ونقيحها ، فسمها الى العوائد الكثيرة التي نيس لك من العقالات السابقة عليها ، واعتمدها ، وحكن من الشاكرين ، والحمد لله رب العالمين ، بقي اثنا من هذه الامور التسعة ، هـ اذ لي فوس احدى كنزة حمة ، نحققها فيما بانى

انشاء الله تعالى

المقالة السابعة

في بيان
ان الاسكار
يعلم في العصور
بالاثار الخاصة

اعلم ان العصور دا على نفسه بطول المكث يحدث
فيه صوت خاص يسمى بالشيش ، و تحصل فيه شدة وحدة
في طعمه ، وتغير في رجه ، ورعوة ورندي طاهره ، وكل هذه
الامور لحمسة اعني العليان والشدة ولعير ولزبد ناش
من سخونة وحرارة تظهر فيه بداته بطول المكث يحتمى العصور بسهاو وجب اسكار
شاربه ويدور شدة السكر وصعفه مدار قوة هذه الحرارة وضعفها على ماصرح به حدائق
الاطباء و اهل المعرفة بحواص الاشياء وقالوا انه مادام يمس ولم تقوه حرارته يصعب
اسكاره فاذا اصفر و احمر اشتدت حرارته وقوى اسكاره وهذه الامور بالازم بعضها بعضاً
كما ان لكل ملامح للاسكار وحيث ان الاسكار امر حفي غير محسوس في نفس المخمر
الا بعد اشرب المصوغ عنه احتج ائمة اللغة ولادب لتفسير واقعة به والحديث و
عبرهم في مقام الكشف عن حقيقة المسكر وسان موضوعه الى ذكر هذه الامور كالا
فوصفاً لينقل منها الى الاسكار لدى لا يفت عنها الا ان ملامحها له اما هي اذا شئت
هذه الامور من الحرارة والحمى التي تظهر منه في دته و ماعليان والشيش الحادث
من حرارة لئار فلا يوجب شدة وتعرأفى الطعم والريح ولا يلامر لاسكار (ومن هذا)
اختلفت تعسراتهم في شرح المسكر وهي في الحقيقة مما لا اختلاف فيها عند المتأمل
المتدبر المتنبه لما عليه هذا القاصر ، وتري جماعة يكفون بالتغير او تغير الريح ، لآلة
كما تستمع ، و جماعة يجعلون الشيش نفسه اماره كما سمعت من الصدوقين وصاحب
دعائم الاسلام و ابن ادريس والشهد (ره) وطائفة يجعلون العليان بعير المار ملامراً
للاسكار كما سمعته من الشيخ وابن ادريس وابن البراج واس حمرة وصاحب الدعائم وربما
يجمعون بين الاثنين منها كالعليان بعسه والاشتداد لرادة الموضح كما سمعت ايضاً ،
وربما تسرى لمحاويف الذي لا يشمر بما يقول يدعى في كلام الدين دكروا (ان ماش

بفسه من العيب وانتمر فهو حرام ارادوا بالشيش المسكر ، فبال له هل الشيش
الحاصل بفسه يتنوع الى نوعين في الخارج وينقسم الى قسمين في الواقع ، ثم يطلب
بتعيين احد القسمين وتميزه عن الآخر ان اباهما مسكر وايها غير مسكر ، ثم
يطلب لعل ترك الجماعة للتقيد واطلاقهم موضوع الحكم ، مع انه غير مفيد ولو كان
موضوع الحكم الاسكار المرتب على نفس اقسام الشيش بفسه دون بعض ، لم يكن
معنى اجمل موضوع الحكم هو الشيش بفسه ، فان جعل المعلوم موضوعاً مع ان
لارمه في الواقع هو الموضوع وان كان متعارف الان جعل احد لعامين من وجه كفاية
عن الآخر مع عدم ملازمة دائمية ولا علة بينهما فمن احش الاغلاط ،

وليسه على جملة من الابات والكلمات التي جعل تعبير الراجح والتغبر فيها علامة
للالسكار (مقول) روى في الكافي في دبل لرواية لطويلة نقلها عن ابي عبد الله عليه السلام
(حرم الله على ذرية آدم كل مسكر لان الماء حرى سول عدو الله في الحلة
والعص و صار كل محتتم خمرأ لما احتتم في الكرم والحلة من راحة بول
عدو الله) وما في بعض لسح من قوله (لان الماء احتتم) فهو تصحيف لا يسعى ان
يحمي ، و(في الصحيح) و(لسان العرب) عن ابن الاعرابي سميت الخمر حمرأ لانها تركت
واختمرت فان واختمارها تعبر ربحها ، وفي (ناح المروس) مارجأ لعناره القاموس و
اختمارها ادراكها وذلك عند تعبر ربحها الذي هو احدى علامات الادراك وعلبها
وفي (المصباح المصير) اختمرت الخمر ادركت وعلت ، وقال ابنما عند قول الغير رادى
(اولاها تركت وختمرت) الذي نقله الجوهرى وغيره عن ابن الاعرابي ما هو و سميت
الخمر خمرأ لانها تركت وختمرت واختمارها تعبر ربحها ، فلو اقصر المصنف على
النص الوارد كان اولى ، اوقدم (اختمرت) على (ادركت) ليكون كالتفسير له ، قال:
وهو طاهر ، وفي لدعائم ، وما حظ به الله من لن او غسل او ما يجعل اكله وشربه
من تمر او ربيب او غير ذلك من المحللات فشره خلال ما لم تعبر بالعليان والشيش
وفيه ايضاً عن امير المؤمنين (ع) (كما نتق لرسول الله (ص) زيباً او تمرأ في

مظهرة من الماء لحليه له فاذا كان اليوم واليومين شره فاد تغيره فاد تغيره فاهريق
وفي نهاية الشيش المنول عند كثير من الاعيان منزلة الرواية (لأناس شرب السيد غير
المسكر وهو ان يتقع التمر والريش ثم يشربه وهو حلو قبل ان يتغير)
وعبها ايضا (ويحور ان يعمل الانسان لغيره الاشارة من التمر والريش وغير
ذلك ويأخذ عليها الاحرة ويسلمها اليه قبل تغيرها) وفي (المرائر) بعد نقل
هذا الكلام من النهاية وتسليمه ان تعيرها بمنزلة التلف اورد عليه ما لا يمنع من
استحقاق الاجرة قال : اذا استاجرته على عمل ذلك فحلل الاجرة ، سواء سلمها قبل
التعير او بعده فانها تملك الاحرة من مال صاحبها لانها مارالت عن ملكه ، وفي (موضع
آخر) منه لا بأس شرب السيد غير المسكر وهو ان يتقع التمر والريش ثم يشربه
وهو حلو قبل ان يتغير. وعن (المهذب) لابن المراح ويجوز شرب السيد الذي لا يسكر
مثل ان يلقى التمر او الريش في الماء المر او المالح ويتقع فيه الى ان يحلو فان تعير
لم يعير شره (وفي الوسيلة) لابن حمزة ان السيد هو ان يطرح شئ من التمر او الزبيب في الماء
ان تعير كان في حكم التعير

وهؤلاء الجماعة تزيهم حكموا بان ماء العنب والتمر والريش يصير مسكراً بمجرد
حدوث التعير فيه واطهر اقراده الذي لا يريدون الاياه او هو المتيقن من كلامهم تعير
الريح الذي جعله اللعويون عبارة عن احتماز الحمر ، وصرح في نواح العروس انه حدى
علامات الادراك ، وحكم بان الاولى للقاموس ان يجعل الاختماز بهذا المعنى تفسيراً
للالدراك ، كما ان العاهر من المصاح ولسان العرب انهما جعلتا نفس العلان علامة
لالدراك فمقطعه عليه ليكون تعبيراً له ، وقد سمعت عبارة المصاح ، وفي (اللسان) وختماز
الخمر ادراكهم او عليانها .

في بيان ان	ثم ان ملازمة الامور الاربعة اعنى الشيش ، والشدة ، والزبد
الشيش والشدة	والزبد للعليان وان كانت واضحة واتضحت الا انه ربما يترامى
والتغير والتردد	في مواد الانظار عدم استلزام العلان نفسه للشدة التي
لارم للعليان	هي المعيار ، وذلك لما يرى من تقييد كثير منهم للعليان

بالشدة وذكرها عاطفاً لها غاية كما في عبر واحد من كتب المعه واللمعة ، ولا يمكن جعلها تفسيراً له ، والطاهر من التقييد هو الاحتراز ، لكنه مدفوع بما هو المعلوم من معنوي علقواحدة هي السخونة والحرارة التي تظهر في العنبر بطول المكث ويأتي في آخر المقالة العاشرة ما ينصح به المقام ومما يشبه على الملازمة تسمية الشدة والحدة ، حصلت في العنبر ، (الحب) على زنة (الثري) وتسمية نفس العنبر بالحما باعتبار ما فيه ، من الشدة فإن ، الحما على ما صرح به اللمعة عبارة عن لحدة والشدة ، وهي مأخوذة من حمى بمعنى سخن واحميت جديدة أي سمعتها ، قنوا ، (احميا كل شيء) شدته وحدثه ، وحميا الكأس سورتها وشدتها ، وقيل أول سورتها وشدتها ، وقيل اسكرها وحدثها ، وتسمية الشدة بالحما من جهة مقارنتها معها أو شوهها أو كونها من مصاديقها كما في أغلب الفاظ لغة العرب ، أوضح شاهد على عدم انعكاس أحدهما عن الآخر ومن هذا الباب أيضاً تسمية شدة العنبر بالحما ، كما أنه - حمل حمى فلا من معنى غضب ، وهذه فائدة لغوية فقهية لا ينبغي لم الأذعان المتروك في الاستعمال اصطلاح بلغة العرب من الظلم والبشر والمجوريات ، وما عاين من بعيد لغا من الاستعداد ، فإن وقع في كلام من كان موضوع حكمه مطلقاً ما يبان فهو قيد احترازي لا بد منه في الحكم النهائي عند من لا يقول بحسنه غير المستكر ، فإن لم يكن كما عرفت مرراً منه ما ترتب عليه الاستعداد والاسكار كما حصل من لدار من هذه المكث ومعه ما لا يرتب عليه كما أن حصل لها أو ، بالمراب المعهود ، فمن كان صادراً من حقيقة العنبر لم يجر له أن يقول هو العنبر الذي على ذلك من لدار من موضوع الجحش من موضوع التحريم هو مطلقاً لمعني مما كان معه أو ، لدار المعالي بالبار هو مورد أكثر الاحذر حتى جعل بعضهم كصاحب المصحح على معناه (رادعي) لدار موضوع الجحش هو المستكر فلما أراد يقول إن على حره ، لكنه قد على رادعي حسن لاجراح الفرداء حقيق وهو في موضوع التحريم عن موضوع الجحش ، ومن ذكره عقب العليان

نفسه فاما ان يكون تحرراً عما غلى بالتراب المعهود او انه لم يرد الارادة التوضيح
واعادة التصريح بما هو الملاك والمداط ، فتحفظ عن الاختلاط والاختناط ، واستقيم على
سواء الصراط

المقالة الثامنة

فيما يدل على أن النبيذ يتغير بمعنى زمان
استفاضت الروايات دل تواترت بحسب المجموع مما ورد
من طرقاً وطرق أهل السنة في حوامها المعتمدة وصحاحهم
السنة وغيره . ا في تحديد شرب النبيذ واعني الماء

الذي انتمد فيه الريب والتمر بمضى مقدار خاص من الزمان يوم وليلة او يومين الى
الثلاثة او ثلثة ايام في الشتاء وبوماً وليلة في الصيف ووجوب الارقاء بعد ذلك ويستعاد
من مجموعها ان ذلك لحدوث الغليان في اردن من هذه المدة و ايجاب الغليان فيه
الاسكار كما انه يستعاد منها ان النبيذ والقيح اما حرام مسكر او حلال غير مسكر
وليس هناك قسم ثالث منصف بالحرمه غير الاسكار ، ولقد علمت طراً مما ورد من طرقنا
وتبعه بعض ماورد من طرفهم ، فنقول روى ثقة الاسلام الكليني في الصحيح عن
حنان بن سدير قال (سمعت رجلاً يقول لابي عبدالله (ع) ما تقول في لبس يدان ايا
حريم شربه ويرغم انك امرت شربه فقال صدق ابو حريم سئلني عن المسك فقلت انه
حلال ولم يسئلني عن المسكر ثم قال ان المسكر ما اتقيت فيه حداً سلطاناً ولا غير
فقال له الرجل هذا النبيذ الذي اذنت لابي حريم في شره اى شيء فقال اما اى وكان
يامر الخادم فيجىء ، يقدح فيجعل فيه زياً ويعسله غسلان نقياً ويجعله في اناء ، ثم يصب
عليه ثلثة مثله او اربعة ماء ، ثم يجعله بالليل ويشربه بالنهار ويجعله بالمدة ويشربه
بالعشى وكان يأمر الخادم بعسل الاناء في كل ثلث لثلاث يعلم فان كنتم تريدون النبيذ
فهذا النبيذ) وفي (الصحيح) عن صفوان الجمال (قال كنت سئلني بالسيب معصاً به فقلت
لابي عبدالله (ع) اصف لك النبيذ فقال بل انا اصفه لك قال رسول الله كل مسكر حرام

وما اسكر كثيره فقليله حرام فقلت له هذا لسيد السقاية فقال الكعبة فقال : ليس هكذا كانت السقاية اما السقاية زحرم فتدري اول من غيرها قلت لا قال العباس من عبد المطلب كانت له حلة فتدري ما الحلة ؟ قلت لا قال . الكرم فكان ينقع الربيب غدوة ويشربونه بالعشى وينقعه بالعشى ويشربونه غدوة يريد ان يكسر غلط الماء على الناس وان هؤلاء قد تعدوا فلا تقره ولا تشربه وعن علي بن اسباط عن ابيه قال (كنت عند ابي عبد الله فقال له رجل ان بي ارماح الواسير وليس يوافقني الا شرب السيد فقال مالك ولما حرم الله ورسوله (ص) يقول ذلك تلك عليك ثم قال المريس الذي تمرسه بالليل وتشربه بالعدوة وتمرسه بالعدوة وتشربه بالعشى فقال هذا يبعث في البطن فقال ادلك على ما هو ارفع ، عليك بالدعاء فانه شعاع من كل داء فعلمنا له فقليله وكثيره حرام فقال نعم فقليله وكثيره حرام (وعن اسمعيل بن العسل الهاشمي قال (شكوت الى ابي عبد الله (ع) فراقرتصبي في معدتي وقلة استمرائي الطعام فقال لي لم لا تتخذ سيداً شره بهن وهو يرمي الطعام ويذهب بالقرقرو الرياح من البطن قال فقلت له صفه لي حملت فذاك قال تأخذ صاعاً من زبيب فتغويه من حبه وما فيه ثم تملئه بالماء غسلاً جيداً ثم تنقعه في منله من الماء او ما يعمره ثم تتركه في الشتاء ثلثة ايام لياليها وفي الصيف يوماً ويلة فاداني عليه ذلك القدر صهيته واحذت صوته وحملته في اواء واحذت مقداره بعد ثمة طبعته خليخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه) (الحدث) وهو طير مامر في موثقة عامر وان امكن ان يقال ان هذا التحديد لثرتب الاثار والحواس المطلوبة منه وتوقعه على هذه المدة، وفي (صحيحه) عبد الرحمن بن العجاج قال (استأذنت لبعض اصحابنا على ابي عبد الله (ع) فسئل عن السيد فقال (ع) حلال فقال اما سئلتك عن السيد الذي يجعل فيه العكر فيعلمي ثم يسكن فقال ابو عبد الله قال رسول الله (ص) كل مسكر حرام بما على عدة من السخ الصحيحه من يسكن بالبور فيدل على ان ما على ثم مسكن مسكر) ،

وفي (صحيحه) محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال . (سئلت عن سيد

سكن علياً قال (ع) قال رسول الله (ص) كل مسكر حرام

وفي (حديث وفد اليمن) الذي رواه في الكافي، انه قدم رسول الله قوم من اليمن فسأوه عن معادهم دينهم فاجابهم فخرج القوم مجتمعهم فلما ساروا مرحلة قال بعضهم لبعض سينان سئل رسول الله (ص) عما هو اهم ليس ثم نزل القوم ثم بحثوا وقد آلمهم فأتى الوفد رسول الله (ص) فقلوا يا رسول الله (ص) ان القوم قد بحثوا عما اليك يستلونه عن الله فقال رسول الله (ص) وما السيد فهو على قلوا يؤخذ السر لبند في اياه ثم يصعد عليه الماء حتى يمتلئ ثم يوقد تحته حتى ينطبخ فاد اطح احر حوه والقوه في اياه آخر ثم صوا عليه ماء ثم مرس ثم صهوه شوب ثم القى في اياه ثم صب عليه من عكر ما كان قدله ثم يهدر ويعلى ثم يسكن على عكره فقال رسول الله (ص) يا هذا قد اكثرت على ايسكر، قال نعم قال كل مسكر حرام ارجع القوم فقالوا يا رسول الله (ص) ان ارضنا ارض الله ونحن نعمل الررع ولا نقوى على ذلك لعل الا بالسيد فقال صفوه لي فوصفوه

كما وصفه اصحابهم فقال رسول الله ايسكر قالوا نعم قال كل مسكر حرام

وفي «الكافي» عن الكلبي السادة قال - (سئل ابا عبدالله عن السيد فقال جلال قلت له سده ونظ رحه المكر و ه سوي ذلك قال (شه) (شه) تلك الغمرة العتنة)،

وفي (تهديب) عن مولى حرير بن بريد قال (سئل ابا عبدالله قلت له ابي اصنع الاشارة من اعمل وغيره واهم يكفوسى صعتها فاصنع لهم قال اصنعها وادفعها اليهم وهي جلال من قبل ان يصير مسكراً) ثم ان المراد «العكر المتكرر في الاخبار هو العبط الذي بقي من ماء الريب والتمر او من نفعها بعد النضية يلقي في العصير ليتسارع اليه اهلان، (والعكر) «لكسر فليكون هو الاصل من الشئ»، وهو بفتحين آخر الشئ، وحائره وكذاهما متساو في منزلة الخميرة للعجين .

وفيما رواه في الكافي عن ابراهيم بن ابي الملاد قال . (دخلت على ابي جعفر اس الرضا (ع) فقلت ابي اريد ان الصق بطني بطبك فقال هين يا ابا اسمعيل وكشف

عن بطنه وحسرت عن بطني والعقت بطني سطره ثم احبسي ودعي يطبق فيه زبيب
فكلت ثم احد في الحديث فشكى الى معدتي وعطشت فاستقنت فقال يا جارية اسقيه
من سبني فجاءني سيد مريس في قدح من صفر فشربت احلي من العسل فقلت هذا
الذي وقد معدت فقال لي هذا نمر من صدقة السي (ح) يؤخذ غدوة فيصبه
عليه الماء فتمرسه الجارية واشربه على اثر طعامي وسائر نهاري فاذا كان الليل اخرجته
الجارية واسقت اهل الدار قلت لكن اهل الكوفة لا يرضون بهذا قال وما سيدهم قلت
يؤخذ السر فينقى وتلقى عليه القعوة قال وما القعوة قلت لرازي قال وما الرازي قلت
حب يؤتى به من الصرة بلقي في هذا السيد حتى يعلى ويسكن ثم يشرب قال ذلك حرام
وفيما رواه عن ابوب بن راشد قال سمعت ابا اللاد يقول ان عبدالله عن النبي
قال لا تأس به فقال انه يصنع فيه العكر فقال ابو عبدالله شى الشراب ولكن اتق
غدوة واشربه بالعشى فقلت هذا يمد وطوي فقال ابو عبدالله (ع) انه لم يملك ان يشربه
هالا يجل لك

وهي دعائم الاسلام عن ابي المظهير (ع) (كما يقع لرسول الله ريباً) او تمرأى
مظهرة من الماء لحدته له فاذا كان اليوم واليومين شربه فاداءتير امره (ه هريق) قلت
هذه الاخبار على ان ما على غير الدار بل طول المكث اما بالقه شىء به وحب عليانا
ويعين على سرعة اشتداده كما في بعضها اولاه كما في آخر يصير مسكراً يحرم شربه
ويجب اراقته

(ولنذكر) بعض ما وقع عليه من روايات اهل السنة في صحاحهم وغيره هاليشين
بكثر الطرق والبقلة والروايات تواتر هذا المصنوع ، فروى مسلم في صحيحه وغيره
في غيره عن عائشة (قالت كما سئل رسول الله في سعة يوكى اعلاه وله عرلاء شبهه
غدوة فيشر به عشاء فشد عشاء فيشر به غدوة والعراء هم لمرادة)

وروى ايضا عن ابن حنبل القشري (قال لقيت عائشة فسئلتها عن لسدودعت حارية
حشية فقالت سل هذه فاما كانت تشد لرسول الله (ح) فقالت الحشية كنت اسدله في

سقاء من الليل واوكيه واعلفه فاذا اصبح شرب منه

وروى النسائي في صحيحه (١) ان اسماً سألوا عائشة كلهم يسئل عن السيد قالت
تشد النمر عدوة ويشربه عشياً وشده عشياً ويشربه عدوة ثم قالت لا احله مسكراً او بکل
خبراً او اسكان ماء قلبا (١) ثلث مرات

وروى ايضاً عن ابن ساء (٢) قال سئلت ابا جعفر يعني الماقر (ع) عن السيد قال
كان علي بن الحسين شبدله من الليل ويشربه عدوة ويشده عدوة ويشربه من الليل وعن سفيان
وقد سئل عن السيد قال اشده عشياً واشربه عدوة وعن عبد الله بن الديلمي عن ابيه فيروز
قال قدمت الى رسول الله (ص) فقلت انا اصحاب الكرم وقد امر الله عز وجل بتحريم
الحمر فماذا يصح؟ قال تشده ريباً قلت فتصنع بالربيب ماذا؟ قال تقعونه على عدايتكم
وتشربونه على عشائكم ولتضعوا على عشائكم وتشربونه على عدايتكم قلت افلا يؤخره
حتى يشد قل لا تجعلوه في القمل و اجعلوه في الشان فانه ان تاخر صار خلا

ثم ان كثير ممن اراد الصباح والنزح وروا عن ابن عباس (يقول كان رسول الله يشد
له اول الليل ويشربه اذا اصبح يومه ذلك والذابة التي تحيى ولعد الى العصر فان بقي
شيء سقاء الخادم وامره فصب

وسند آخر عن ابن عباس (كان رسول الله يقمع له الربيب فيشربه اليوم ولعد
وبعد العد الى ماء الثالثة ثم يأمر به فيسقى او يهراق)

وسند آخر عنه (كان رسول الله ص يمد له الربيب في السقاء فيشربه اليوم
والعدو بعد العد الى ماء الثالثة يشربه وسقاء فان فصل شيء اهرقه)

وروى مسلم وغيره عن ابن عباس (قال خرج رسول الله (ص) في سفر ثم رجع و
قد سد ناس من اصحابه في حنائم (٢) ونقيرو دماء فامره فاهريق ثم امر بسقاء فجعل فيه
زبيب وماء فجعل من الليل فاصبح فشرب منه يومه ذلك وليلته المستقبلية ومن الغد

(١) كذا في الظاهر قالتها

(٢) حاتم جمع حتم • حتم بوزن جعفر بوزن سراج

حتى امسى فشرب وسقى فلما اصبح امر بما بقى منه فاهريق
وحكى الحافظ العسقلاني في شرح البخاري عن ابن المنذر ان الشراب في العدة
التي ذكرتها عيشة يشرب حلواً

واما المسئلة التي ذكرها ابن عباس فقد ينتهي الى الشدة والغليان لكن يعمل ما ورد
من امر الخدم بشربه على انه لم يبلع ذلك ولكن قرب منه لانه لو بلع ذلك لاسكر ولو
اسكر لحرم تبوله (معلم) ثم احتمل الحافظ ان يكون (او) في الخبر للتوبيخ لانه قال سقاء
الخدم او امر به فاهريق اي ان كان بدا في طامعه بعض العير ولم يشتد سقاء الخدم
وان اشتد امر ماهرقة ، قال وهذا حرم لودى ، فقال هو اختلاف على حديثين ان طهر
فيه شدة صبه و ان لم تطهر شدة سقاء الخدم لئلا تكون فيه اصاعة مل وانما يتركه
هو تنزهاً ثم احتمل ان يكون باختلاف حال اوزمان يعمل الذي يشرب في يومه على
ما اذا كان قليلاً ودك على ماكل كثيراً فيحصل منه ما يشربه فيما بعد و اما بان يكون
في شدة الحر مثلاً فيتسارع اليه العباد وذلك في شدة برد الشتاء عليه ، ثم انه ينبغي
ان يعلم انه قد يستدل ببعض الاحاديث الماضية من مرقا كالاولين والاحيراعى صحيحة
حيان بن مديبر وصحيحة صفوان الاحمال ورواية ايوب بن راشد على حرمة العير
التمري والريبي بعد الغليان وان لم يسكر وسيأتي في العصول اللاحقة تحقيق الحال في
هذا الاستدلال وماله وعليه انشاء الله كما انه قد يستدل بحديث وفد اليمن على عدم
حرمتها مطلقاً غلبا ، الباروا سقوها حيث ان لودى بعد صبر بهم بالطح مراراً والهدو
والغلي وحمل لمكر فيه لم يحكم النبي (ص) بالتحريم بل سئلهم عن الاسكار وعنده
الا ان الفرض من هذا الكلام ان كان اثبات ان ما عذر وعلى ليس بمسكر فهو خلافه
صريح الخبر حيث ان فيه احوار الوفد باسكاره والملازمة به وبنيه ، و اما سؤال
النبي (ص) فيما هو للمصريح بموضوع لحكم ومنطقة ان الغليان نفسه ليس بموضوع
الحكم بل الاسكار الذي هو لازم سئلهم عن الاسكار ليتنبهوا بما هو موضوع التحريم
وملاكه و لذا بعد رجوع الوفد باعهم ووصهم للسيد كما وصه من قلمهم سئلهم ثانياً

عن الاسكار مع ان القوم قلمهم احبروه بانه يسكروا نكل العرس البات ان نفس الغليان من حيث هو هوليت موضوع للحكم حتى يتصف بالتحريم مطلقا على سواء كان مالار او نفسه اسكر اولا فهو كلام حتى يصلح ردأ على من لم يحكم بتحريم التمرى والرئيسي الغليان (مطام) وتتمام الكلام في هذه المراحل يأتي ان شاء الله تعالى في محله

المقالة التاسعة

قد امتنعت لرواياتك الواردة بحسب المجموع	في النهي
مما ورد من طرق الفريقين في اسهى عن اوعية مخصوصة من	عن الانتقاد
ان يتبد فيها وفي حملة منها الامر بالاسد في الاسقية وهي	في اوعية
المتحدة من لادم والحدوت تحت الرحمة فيه بعد النهي بشرط	مخصوصه

ان لا ينهى الى اسكار وفي لكل اشارة الى ترمس الاسكار على الغليان حيث انه بعد تكرار الامر بالاساد عدوه للامتناء وعش ، للعدوة او ان لا يتاحر عن ثلثة ايام بها هم عن الاساد في الادوة وامرهم بالاسقية لاسارغ العسل الملامر للشد في الاول فيؤدي الى اصاعة الميل كما ستعرف و معلوم ان الماء المني في فيه ، التمرى الرئيس لا يصبر في هذه المدة عليه حمر كامل احمريه بل غاية ما يحدث فيه هو الغليان والشيش فبدل على ملازمته للشد في احمائه واول درجات الاسكار وستعرف في كلام اعيان امرئس ما فيه شهده له حرام وامر في كلام احد من الاعلام الاحتجح شى من هذه الاحترار اهد المقام واسما هو سوايح هذا القاصر المستصام

وليدكر بعض ما وصل اليه من روايات لخاصة وكلمات اعيان امرئس بعضه روايات لعامة وكلماتهم ،

• في لكفى • صحيحان عن محمد بن مسلم عن احدهما قال سئل عن سب مسكن غليانه فقال رسول الله كل مسكر حرام قل وسئل عن الطرود فقال هو رسول الله عن الدناء والحرف وزدتم انتم المحتج بعض العطار وامرؤت بعض الرقت الذي في لرق

ويصير في الخواص يكون اجود للبحر) وهذا التفسير المذكور بعد الحتم لم يعلم انه من
 محمد بن مسلم او من الكشي او من غيرهما — وروى عن حجاج المدائني عن ابي
 عبد الله ع (انه منع مما يسكر من الشراب كله وصح النقيع ويبيد الدماء قال) (قال
 رسول الله ما سكر كثيره فقليله حرام) وعن ابي الربيع عن ابي عبد
 الله قال (يحي رسول الله عن كل مسكر فكل مسكر حرام قلت فالطروف التي يصنع فيها سمه فقال
 يحي رسول الله عن الدماء والمرفق والحتم والنقيع قلت وما ذلك قال الدماء القرع والمرفق
 الذبان والحتم حرار والنقيع حشب كل اهل الجاهلية ينقرونها حتى يصير لها اجواف
 يتبذون فيها) ورواه الشيخ باسناد عن الحسن بن محبوب ورواه الصدوق في معاني الاحاديث
 والخصال وقد مر في الروايات السابقة انه كان يسد له في المعطمة والسقاء (قال) شيخ
 الطائفة في المبسوط واما السيد في الاوعة فحابر في ابيوعاء كان اذا كان رهاً لا يظهر
 الشدة فيه ونهى رسول الله عن الدماء والحتم والنقيع والمرفق وقال ابن ذرارة في الاדם
 فيها توكى وتعلق اما الدماء القرع حتى فصع رأسها بقيت كالجرة ساذ فيها اما الحتم والجرة
 الصغيرة والنقيع خشبة تنقر فيها وتخرط كالرمح والمرفق ما قبر بالرفق كل هذا الذي عنه لاجل
 الطروف وانما تكون في الارض وتسرع لشدة ليهانم اما هذا كله ما روى عن ابي ربيعة عن ابيه
 عن النبي قال (يهيكم عن زيارة القصور ودورهم فلا يبارونها تذكره ويهيكم عن الاشرقة ان
 تشربوا الا في طروف الادم فاشربوا في كل وعد غير ان لا تشربوا مسكراً ويهيكم عن لحوم
 الاضاحي ان تاكلوها بعد ثلث فكلوا واستمتعوا) ثم قال (وهذه الاوعة التي تد فيها سارعت
 الشدة اليه) ثم ادن في ذلك لأن الرمال الذي يبقى فيه السيد لا يعتبر ولا يشتد لقلته على
 انه بين (س) في آخر ذلك بقوله غير ان لا تشربوا مسكراً (قال) الحمرات الخيرو والحمل
 التحرير في السراير ولا حذر ان يشد بالشراب الحلال الا في اسقية الادم التي تعلى ثم
 توكى رؤسها فانه قد قيل ان الشدة حين تمد بالثيد لسوء الاسقية وانه لحقه منه اي
 من الادم شيء اخر حته الى الحموضة في الرواية عن النبي «س» ثم اخذ في تفسير
 الحتم وغيره الى ان قال وكل هذا الذي عنه لاجل الطروف وفيها تكون في الارض

فتسرع الشدة اليها ثم اسح هذا كله بما روى عن ابي بريدة، ونقل الرواية العاصية ثم قال: فوجدت في شيء من تلك الظروف فلا شرب الا ما وقع اليقين منه لم تحله شدة ظاهرة ولا حفية ولا يكون ذلك الاسرعة شرب ما يسد فيه .

(اقول) وايضا المحتاط في الدين الى القول المثل بين هذا الاهتمام العظيم في الاحبار، وكله تعلمنا الاخيار، ترك شرب ماعى او قرب منه من ماء التمر والرييب، وبين ما اشتهر في هذه الاعصار من اذجة ماعلى نفسه منها، وهم و انكأوا يقيدون بعدم الاسكر لا انك قد عرفت انه من قبل تقصد لشيء يقصده المعنى عن بعض لصلوة الذين هم اشقى من لجهار، هم يشربون ويسعدونه بشراب الحلال سمح الله وايامهم يوم لسؤال، (وهذا روايات العامة) وكل ما منهم في هذا الباب فكثير جداً

روايات

العامه
اكدى يسير عن كثير، روى (المعاري) في صحاحه وغيره

في غيره عن الحديث بن سويد عن علي بن ع (قال بنى النسي من عن الدنيا والعرفه)
وعن ابراهيم النخعي (قال قال للاسود النخعي وهو جانيه من سلت عايشة ام المؤمنين عما يكره ان يتند فيه؟ قال نعم قلت يا ام المؤمنين عما بنى النسي (س) ان يتند؟ قلت نهيا اهل البيت ان سدد في الدنيا والعرفه قلت يعني الاسود اما ذكرت يعني العايشة؟ الحرو لحنتم قل اما احذرك ما سمعت افاحذرك ما لم اسمع قبل العسقلاني اما استفهم ابراهيم عن الجبر والحسن لاشتهار الحديث بالنهي عن الانتباه في الارعة) ولعل هذا هو السر في التقييد باهل البيت فان الدنيا والعرفه كان عندهم فلذلك خص بهم عنهما .

واخرج المعاري ايضا في باب الايمان عن اسر عاص (ان النسي من نهي وقد عذبت القيس عن اربع عن الحنتم والدنيا والقيرو لعرفت وربما قل لمعير) ورواه مسلم وغيره .
وروى عن عايشة (ان وفد عبدالقيس قدموا على النبي فسلوه عن السيد وبهاهم ان يتنذوا في الدنيا والقيرو والمزقت والحتم)

وعن سعيد بن جبير عن ابن عباس (نهي رسول الله عن الدنيا والحتم والمزقت)

وعن ابن عمر (أن رسول الله حطب الناس في بعض مغازيه قال ابن عمر فاقبلت نحوه فانصرف قبل ان اناعه فسئلت ماذا قال قالوا بهيئا ان شدد في الديار والعرفت وعن زدد (قلت لاس عمر حدثني بما بهي عنه النبي «ص» من الاشارة بلغتك وفسر لي بلغتك ان لكم لغة سوى لغتنا فقال بهي رسول الله عن الحتم وهي الهجرة وعن الدباء وهي القرعة وعن المرفت وهو المقبر وعن النقبور هي المخلة تسخ سحا وتقر نقرأ وامر ان يبتذلي الاسقية) .

وعن عبدالله بن بريدة عن ابيه (قال رسول الله بهيتمكم عن التبدل افي سقاء فاشربوا في الاسقية كلها ولا تشربوا مسكراً)

وطريق آخر عن بريدة (كت بهيتمكم عن الاشارة الا في طرف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكراً) (الى غير ذلك) من رواياتهم المتكررة

قال ابن حجر العسقلاني والفرق بين الاسقية من الادم وغيرها ان الاسقية تجعلها لهور من مسامها فلا يسرع اليها لعماد مثل ما يسرع الى غيرها من الحرار وجوها مما بهي عن الانتاد فيه (وايضاً) ولقاء اذا تد فيه ثم ربط امت مفسدة لاسكار بما يشرب منه لانه متى تعبر وصار مسكراً شق التحل فلما لم يشقه فهو غير مسكر بخلاف الاوعية لانه قد يصير السيد فيه مسكراً ولا يعلم به (واما) الرخصة في بعض الاوعية دون بعض فمن حجة لمحافظة عن صيانة اعمال لثبوت النهي عن رضاعته لان التي نهى عنها يسرع التغير الى ما يسد فيه بخلاف ما تد فيه فانه لا يسرع اليه التغير ولكن حديث «بريدة» ظاهر في عموم الادن في الجميع فيقد ان لا يشربوا المسكر فكان الامن حصل بالاشارة الى ترك الشرب من الوعاء ابتداء حتى يختمر حاله هل تغير اولا فانه لا يتعين الاختار لشرب بل يقع بقرا شرب مثل ان يصير شديد العنان ويقذف بالزبد ونحو ذلك و (عن ابن بطال) ان السهي عن الاوعية اما كان قطعاً للذريعة فلما قالوا لا يجد بداً من لاساد في الاوعية قال متدوا وكل مسكر حرام (وهكذا) بالحكم في كل شيء نهى عنه بمعنى اسطر الى عره فانه يسقط للصورة كالنهي عن الجلوس في

الطرقات فلما قالوا لأبدلنا منها قالوا أعطوا الطريق حقها (إلى غير ذلك) من كلمات العربيين وتنبهات الطائفتين وفيما ذكرناه كفاية لمن كان من أهل الدواية والله ولي الارشاد والهداية .

المقالة العاشرة

في بيان حقيقة السكر
اعلم ان اغلب كتب ائمة التي وقفنا عليها خالية عن ذكر حقيقة السكر وابصاره بل ذكر بعضهم انه تعطية العقل ونحوه مما يصدق على المرءد، واقتصر كثير منهم على ان السكر نقيس الصحوة كما في (اماس الداعية) للرغمشري و(المصباح) للعمومي و(العاموس) للمروز آبادي ومثلا (لسان العرب) لابن منظور الاقربى، مع انه اعظم كتب اللغة وواعيها حيث جمع فيه بين (المصباح) للحوهري و(حاشيته) لابن بري و(التهذيب) للزهري و(المحكم) لابن سده و(المعجم) لاس دريد و(اللمحة) لاس الاثير و(غير ذلك) ما ارد على ان قال السكر نقيس لاصحوة وعن (معدنات) انه حالة تعرض بين الانسان وعقله وقرب منه ما في (المصباح) و(المعجم) قالوا اسكره الشراب بل عقله (وعن ابن حنيفة) ان السكر هو ان لا يعرف السمع من الارض والامرئة من الرجل، وهو الذي حكاه الوحيد المجدد السبسي فيما سألني من كلامه عن بعض المتأخرين، (والله اعلم) عن اكثر الحفوة) ان السكر هو الذي يمتدنى ويخلط كلامه على ما كان يصح مستقيماً فليس سكران لانه السكران في العرف (وقرب منه) ما عن الشافعي واحمد من ان حد السكر ان يخلط في كلامه على خلاف عادته (وعن مالك) حده ان يستوى الحسن والفتح عنده، وجمع بعض محققهم بين هذه الاقوال بان الكل من مراتب السكر (وحصيا) ما عن مالك ثم ما عن الشافعي «واشده» ما عن ابى حنيفة، وذكر ان بعضهم تورع في قامة الحد اذا لم يصل الى اعلى الحالات وان قل تورعه من جهة العيرة على انه يحارم الله، وبعضهم تورع واقام الحد بوجود ادنى الصفات وان قل تورعه من جهة احترام ذلك

المسلم الشارب للمسكر وفي الحواهر أنه يرجع فيه الى العرف كغيره من الالفاظ وان قيل هو ما يحصل معه اختلال الكلام المعلوم وظهور السر المكنوم او ما يغير العقل ويحصل معه سرور وقوة نفس في غالب المتناولين (اما ما يغير العقل لا يعرفه والمرقد ان حصل معه تغيب الحواس الخمس والافهو المقصد للعقل كالسج و الشوكران ولكن التحقيق ما عرفته فانه العارق بينه وبين المرقد والمخدر وحوهما مما لا يعد مسكراً انتهى ولا يخفى ان العرف الذي هو طريق استكشاف اللغة لا يراد به الاعرف المتحاورين سلك اللغة والاصناف ان لمتحاورين باللغة العربية مصطلبون في اطلاق السكر واستعمال السكر ان والمسكر فرما لا يطلقونه على الايون وقد اجمع حذاق الاطباء واهل المعرفة بقوى الادوية وحواصها على انه مسكر من مفرط في الاسكار فبهم بعد ان ذكروا شطراً من المسكرات كحور الطيب ، والعود الهندي ، والشيلم وورق القنب ، وندره ، قالوا واما السج والشوكران واللغاح والايون ومفرط في الاسكار ولاشت في ان ارباب الكتب المؤلفة بالمرس في الطب عارفين بدقائق هوارد والاستعمالات كما لا يخفى على من راجع كتبهم و شاعده هوارد اطلاقاتهم ، كما ان من الواضح اهم لا يريدون بقولهم (ان كذا اسكر) الامعاء كقولهم حار ، ورطب ، ونار ، وطين ، وسهل ، وقاصر ، وزادع ، الا ان جملة من اهل العرف ربما يخالفونهم في كون الايون مسكراً ، وكذلك تربهم مختلفين قديماً وحديثاً في ان الحشيشة المعروفة مسكرة او لا (فمن كثر من الفقهاء) واهل العرف انها مخدرة وليست بمسكرة ، وعن كثير منهم انها مسكرة ، ومثله الخلاف في حوزة الطيب بل الشكران ومثاهما الككفة وانه توكاهما نوع خاص من السج او قربان اليه وقد وقع فيهما خلف شديد بين الاواخر حتى كتب علماء صنعاء وزيد في تحريمهما وتحليلهما كتباً ورسائل ، فبهم من اقام حججاً و دلائل على انها مسكرة ، ومنهم من اقام على خلافه شواهد متكررة ، ومن الواضح ان اهل الحجاز واليمن وصنعاء وزيد من اهل المعرفة باللغة العربية ومتحاورون بها

والبهم يرجع في استكشاف المعاني اللغوية الآن يقال ان اختلافاً فيهما من جهة الاختلاف في خواصهما وما يترتب عليهما كما يظهر من (ابن حنبل المكي) في رسالته التي سماها (تحذير الثقات من اكل الكفة والقد) قال ابي تصفحت تلك الكتب والرسائل واذا هي متسعة الفجاء، قوبة العجاء، محكمة الاصب، سائحة الاطباء، شمخة الذوى، راقصة المرى، راقلة في حلل الاتقان، واضحة الدلالة والبرهان، وحكى فيها عن جماعة ممن يتعاطى استعمال ألقابهم لا يشنون له الاشاط، وروحة، و طيب رقت وثقوة، وانه ليس بمعيب للعقل ولا مسكر ولا مخدر للبدن (وعن جماعة) انات الاسكار والمخدر وتغطية العقل ودوران الرأس له (و عن جماعة) انه ان اصب لأكلة دسومة لم يؤثر والاثر وبالجملة والذي اراده ان احالة حقيقة الاسكار الى المرف مع قطع لطار عما يأتى مما لا يبعد الا الاتهام والاجمال في المصاديق المشتبهة والموارد المشكوكة وليس عندى بعد العور والتعشيش والفحص كلام اولى من ان يقال ان الاسكار قد يطلق على تعطية العقل، وهذا اطلاق اعم، وقد يطلق على تعطية العقل مع شاط وطرب وعريضة بمعنى ما من شأنه ان يكون (كك) (والاول) يتحقق في ضمن المسكرات الباردة اليابسة كالابون، والنخ، والحشيشة، والشوكران، والنعاج، (والثاني) يتحقق في ضمن المسكر الحار الرطب كالخمر والسيد فانه من شأنه ان يبطى عقل شاربه مع شاط وطرب وعريضة وحمية وغضب بخلاف الاول فانه من شأنه ان يولد مع التعبد اضداد ذلك من تخدير البدن وفنوره ومن طول السكوت والنوم وعدم الحمية بل تقليل شهوة العداة والباه وبس الامعاء والمعدة وبردها وكلا القسمين معط للعقل، (ولذا) اجمع الاطباء والحنافى العارفون بالحواص على عدائقسمين من المسكر يريدون به المعنى الذى هو اعم وبينه وبين المخدرة عموم مطلق فكل مخدر مسكر، ولا عكس.

وعليه يحمل قول ابن البيطار ان الحشيشة تسكر جداً وكان	قصية
علامة زمنية في معرفة الاعشاب والسات يرجع اليه في ذلك	ابن بيطار
محققوا الاطباء، قالوا - وقد امتحنه بعض معاصريه عبد السلطان	الطبيب

بقضية (١) عجيبة اوجبت زيادتمكاته

الا ان الطاهر ان الادلة الدالة على تحريم السكر قليلة وكثيره يراد به المعنى
الاحص الذي هو المعروف المتبادر منه عند الاطلاق عندها هل العرف وهو الذي يحصل
من الحمر والبيذ بل صرح غير واحد من ائمة اللغة ان السكر لا يطلق غالباً الا على
الحاصلة من شرب الخمر والنبيذ وفي (لسان العرب) و (تاج العروس) ان اكثر ما
يستعمل لفظ السكر في الشراب المسكر ،

دفع اشكال وعلى هذا يسهل الجواب عن اشكال يحظر كثيراً بالمال
علمي في اكل القليل من الافيون حيث انه مكر مانع الاطباء
في الافيون واهل المعرفة بالخواص وتواترت النصوص بان ما اسكر كثيره
تقليله حرام فينتج ان القليل منه وان لم يحصل منه تغير في المراح حرام ، (فيجانب عنه)
بانه بعد هاتيت غلبة استعمال السكر بعب اللعوب فيما يحصل من الشراب المسكر
ولت تبادر المعنى الاخص عندها هل العرف اذا اطلق ، تقول حلية اكل القليل من الافيون
الغير المغير للعقل منه كما جرت عليه السيرة فانه يسعى الى بعد من المرقد او المخدر
كالشوكران والعلاج وليس من المسكر الذي يحرم قليله وان لم يسكر بل تدور المعرمة
هذار حصول صفة الارقاد و شرب المقدار الذي مرقد ، و يعطى العقل وما حرم قليله

(١) قالوا جاء بمن حساده الى السلطان ساد وقال اذا طلع البيت ابن ليطار
عاطفه هذا بشم من هذا المعمل فينبى لك مررت اوجهه فلما طلع اليه اعطاه وامره
بان يشمه من الموضع المين له فشمه مرعب لوقتاً طويلاً فقلبه وشبه من الحاسب
الاخر فسكن رعايه بوقته ثم قال للسلطان من اعطاه ذلك يشمه من الموضع الاول فان
عرف ان فيه العائدة الاخرى فهو طبيب والا فهو مشع بالهيط مما طبع للسلطان
امره يشمه من ذلك الموضع مرعب فقال له اطعموه كادت منه تغلب فامر ان يشمه و
يشمه به لقطع رعايه من ثم ريدت مكة من ليطار عند السلطان فقطعت اعدائه
وحساده (منه قدس سره الشريف)

وكثيره هو ما حرم بعبه كالمسكر بالمعنى الاحصاء فبحرم وان لم يسكر شارب ، وحاله في هذا المعنى اعنى تجريم القليل و لكن كحال لحم الخنزير ، وهذا هو تحقيق المقام وان خفي على كثير من الاعلام ولا يصح ما اجماع لاطاء على عدها من المسكر فانهم لا يريدون بالمسكر الا ما عطي العقل واسكان في ضمن لارقاد والاعضاء والتخدير واسم يرجع اليهم في معرفة خواص الادوية والاعشاب والعقاقير لكونهم هذه الخبرة بها ، لاهي معرفة ما يراد من موضوعات الاحكام ، وما ابط منه الحلال والحرام ، وما قصد بالالفاظ الواقعة في الكتاب والسنة ، وائدة قوله ان لمسكر ما من شأنه ان يغطي العقل مع نشاط وحمية وان المرقد مما من شأنه ان يغطي مع تخدير وترويم ، مما لا يخفى على المتفطن الفهم .

ثم ان الحكم بالاسكار بهذا المعنى في بعض المصاديق المشتبهة المشكوكية يحتاج اما الى توقيف شرعي او الى تكرار من الاستعمال مع اعتداد المراجع الرهان والمكان وعدم سبق مانع والحقوقه حتى يحصل الحرم بوجود و درجات الاسكارية او عده ، وبغض ابن حجر لمكي في الرسالة المتعمد ذكره عن بعض افاضل الاطباء انه حكم شعير النخلة في الكعبة والغات في مثل مكة وايمن بن لشجرة تستدعي عزاجاً ورمياً ومكاً معتدلات وعدالة المحارب لانه بخير عما وحده من ذلك لسات وذلك كله متعذر في هذه الاقاليم لانها غير معتدلة ، ووجود عدل يقدم على هذا النبات المجهول مستبعد ، وبه يدفع ما قد يقن (ان دعوى كون عليان لعصير يقير البارحاً لازماً بالاسكار دعوى في امر عادي سكتها الحس والعين وشهد الوجدان ولو كان بينهما تلازم لما وقع هذا السراع العظيم والشا جر القديم ولما كان وجه الالحاقه بالمسكرات عند من يحرمه او يحسه ، بل كان من افرادها الحقيقة) الا انه يريد فساد تدكر ما من الشواهد العقلية الساهرة والحجج العقلية الفاخرة الطاهرة من موثقة عمار والاحبار المتوثرة ونصرفات اساطين العرفه الحقه ودعائم الاثمة المحقة الكافي بعضها وسلا عن كلها في اثبات ان الاسكار والعليان نفسه بينهما ملازمة (مضاف) الى انه قد كفا ما

مؤنه الجواب عن هذه الشبهة و القبح في هذه الوسوسة ، المحقق المجدد الوحيد
 المهدي (اعلى الله درجته) من ان الذي يحكم الوجدان ، اسماؤه هو السكر بالمعنى
 الذي عرفه ، من المسخرين . وهو ان لا يعرف السماء من الارض و لطول من العرض
 لكن قصر السكر في هذا المعنى مخالف للعرف واللغة والحديث والاعتبار ، اذ لما
 لا يحصل عقل بعض المنعوتين للشرب وكلماتهم معسوفة ، و حر كاتهم منتظمة ، فلما
 يصدر عنهم شائبة احتلال ومع هذا اذا صدر عنهم كلام غير منطوق حكم اهل لعرف بان
 هذا من سكره ؛

في مراتب السكر وايضا الحموور سكرها صفوت جدا شدة وضعفا بحسب الرقة
 والعلة والجدانة والعاقبة ، من بعض الحموور الردية عند اشرار
 له سكر في عابة ، اصعب (وذكر ائمة اللغة والادب) كالتة لبي وغيره في ترتيب السكر به
 اذا شرب الانسان فهو يشوان فاذا ادب فيه لشراب فهو نمل فاذا احدث من عمله فهو
 سكران فاذا زاد اعتلاه فهو سكران طويح فاذا كان لا يمسك ولا يتمالك فهو ملتغ و
 ملطخ فاذا كان لا يقبل شيئا من امره ولا يصدق لسانه فهو سكر ان ياب قبل هابست من
 المجرد وما يست من المرید وذكروا في اوائل الاشياء ان الشو اول السكر ، (وفي
 لسان العرب) و(النهاية الاثرية) ان في حديث شارب الحمر ان اشقى لم تغبل صلوته
 اربعين يوماً قال الانشاء اول لسكر او مقدمانه وفي مجمع البحرين ايضا الانتشاء
 اول السكر او مقدماته .

ثم ان الاحكام الشرعية معلومة على السكر وان كان اول درجاته كما يفصح عنه
 صحيحة امي الصاحح الكشي عن امي عبد الله (ع) ان (كان الذي اذا اتى بشرب الخمر
 صربه قال اتى به دية صربه فان اتى به ثلثة صرب عتقه وقت والسيد قال اذا اخذ شاربه
 قد انتشى صرب ثمانين) (الحديث) فحمل حد الحمر مرصاً على الانتشاء الذي صرح
 اللغويون بانه اول درجات السكر ،

(و في توقيع الحجة سلام الله عليه) المروى في الاحتجاج (اذا كان كثيره يسكر

أو يغير قليله وكثيره حرام) دل على أن أدنى تغير من عالم السكر يكفي لكونه مسكراً
وأما الاعتراض فهو شاهد على ما ظهر من الله ،

وذكر حدائق الأطباء أن السكر هو تشويش الروح الذي في الدماغ ،

ثم أنه من الذي جرب فوجد أن كثير الغيب المغفل يسهل لا يسكر أصلاً ، ولو

شهد أحد بنفيه في حال اجتماعه لشرايط قبول الشهادة فلعلمه لم يسكر في مزاجه و
يسكر في مزاج غيره أو اسكره مسكراً ضعيفاً فلم يقطع ، فثبت التغير السكرى
يتفاوت بحسب الأمزجة والاهوية والامكنة شدة وسرعة وبطؤ وحسب قوة الدماغ
وصفوه ، وغير ذلك ، مثل أن كان مسوقاً أو ملحقاً بأكل شيء أو شربه ما يمنع عن السكر ،

كلام وذكر الأطباء الحدائق الماهرة أن قوة الدماغ وضعفه يعلم بسرعة

للأطباء السكر وبطؤه ، فإن الدماغ إذا كان ضعيفاً كان قبوله للأبخرة

الشرائية كثيراً فضطرب و ينشوش حركاته بحرارة تلك الأبخرة و مراحمتها له في
المكالم ويحدث فيه من غلط الروح كدورته ، بحسب مخالطة تلك الأبخرة كثيراً يحدث
فيه من الصفاء واللطافة بحرارته ، مع أن الدماغ المصعب يكون عاجزاً عن هضم غذائه
فيكثر فيه لذلك رطوبات فضلة وحرارة الشراب تحركها وتبخرها فتصير تلك الأبخرة
معاونة لأبخرة الشراب في تعليب الروح و مراحمته فيكون اضطرابه و تشويشه في
الحركات أكثر ،

ثم نقول أنه من المعلوم أن مزاج الحمر و حالته مخالف لمزاج الغيب

وحالته ولا يتبدل عن الحالة الأولى إلى الحالة الثانية دفعة بل يحدث شيئاً فشيئاً على التدريج

حتى تروى الحالة الأولى وتكمل الثانية ، مع أن الثانية أيضاً درجاته متفاوتة كما شربنا

اليه وأول درجة الانتقال إلى الاسكار لا يكاد يشعره إلا الحدائق الماهرة المعتمد على المزاج

ولا يظهر إلا باكتار الشرب ، إذ المعتبر اسكار كثيره (مطلقاً) وهذا كله أو بعضه هو

السر لانكار بعضهم لاسكاره ، والحق آخر له بالمسكرات تنسبها على أن السكر فيه خفي ،

والحق الأفراد المحضة المشتبهة بالمصاديق الواضحة اليقينة امر متعارف عند رباب العنون

ولو اراد غير ذلك كان ممنوعاً عليه اشد منع كما عرفت صامراً ،
وليعلم ان الوحيد المسموح به وان كان في اغلب كلماته مصرأعلى كقول العليان تقسيمه
موجباً للاسكار ولوحقياً ، الا انك قد عرفت بما اوضحنا لك مراراً فسد هذه الدعوى
في العليان بالبار ، ولم يدعه احد فله وان ادعوا في قيمه انه معلوم له كما اسمعناك عباراتهم
سابقاً واقمنا عليه الشواهد ، ولو كان العليان بالبار معيداً للاسكار لم بعد زيادة العليان
از لته وادها به وكيف يكون الموحب للشيء المنقضى له ما بعينه ام كيف يكون تشخيص
المسكرو تفضله مع الامام طبراً ؟

وربما يستشهد في الرد عليه كما في الحديث وعند اليمن ، قال لو كان الامر كما توهمه (يعني الوحيد) لم يكن لسؤال النبي (ص) عن الاسكار معنى فان الرجل قد ذكر في حكايته في صفة السيد انه على مرتين وفي العلية الثانية وضع فيه العكرو لو كان السكر يحصل بمجرد الميال بحرم رسول الله (ص) بمجرد العليان الاول ، قال وبالمجمل الحديث المذكور واضح الظهور ، ساطع النور الاعلى من اعترى فهمه وذهمه نوع فتور وعصور .

اقول لولا ساسة الادب لقل ما ذكر عليه فان سؤال السبي (س) عن الاسكار
لو كان دالا على عدم حصوله ، العليان لكان دالا على عدم حصوله بعد ما هدر و غلبي
و سكن على عكسه ايضا حيث انه-م ذكروا هذه الامور ايضا في السؤال كما
اعترف مع ان كونه مثله مسكرا من البقييات و لذا اخبر ابوود بعد سؤاله عن
الاسكار ، انه مسكر فمن تغيب اب سؤاله من عهده مبني على انه كان يرى عدم الاسكار
بعد العكر والهدر و العلي كان كسة الجهل المركب اليه (س) في الامور الواضحة
والعياذ بالله .

"ثم" على هذا التخيل أي وجه لسؤاله : بيا عن الوقت الذين رجعوا ووصفوا كما وصف من قبلهم عن الأسفار ، مع أن الأولين أخبروه به ، بل هذا كله مسمى على ما ذكرنا سابقاً من أن الغيبيات مسموئها بالثائر من حيث هو ليس موضوعاً للحكم بل موضوعه ومناطه

وملاكه هو الامر اللازم معه فاراد (س) تنبيههم عليه ، وان التحريم يدور مدار الاسكار
 حصلت هذه المقدمات ام لم تحصل معنى ام لا ، وصع فيه العكرام لا ، على مرتين ، لا
 وبالحملة فمدعاء من عدم ملازمة الاسكار لمطلق العليان وان كان حقاً ، النسبة
 الى ما كان بالمار الا ان الاستشهاد في غير محله كما ان ما ذكره ايضاً من ان عامة
 الناس في جميع الاقطار يطبخون الاطعمة بمصير النمر والدس بل يصبغونها خاصة
 ويأكلونها ولم يدع احد منهم حصول الاسكار حق ايضاً وان كان ذكر الدس في المقام اعوا
 وعليك بالتأمل والمطر المحدث ، وشهو المعس والموفق ، وقد اودعت من الفوائد المعينة
 في هذه المعاملة ما لا تكاد تطرحها في غير هذه الرسالة (١)

(المقالة الحادية عشرة)

اعلم ان حقيقة الخمر وانها اسم لكل مسكر اول مسكر خاص مما اعتنى به
 كثير من طبقات العلماء العظام ، واهتموا به غاية الاهتمام ، وادوا وابه القصد والامرام ،
 والهدم والاحكام ، والادباء والمؤرخين له وهو وطبقتهم من تحقيق معنى الالهط اما
 (مطام) او خصوص ما وقع في الكتاب والسنة والمفسرون لتوضيح ما اريد بها حيثما
 وقعت في الكتاب العزيز ، والمحدثون للجمع بين الروايات المختلفة المتعارضة حقيقة
 او طاعراً ، والعقلاء اعلانات تحريم كل مسكر ، كالشافعية وغيرهم . رداً على ابي
 حنيفة واتباعه المفسلين بين انواعه اول تشيخ شمول ما دل على حصة الخمر لجميع ما
 اسكر او ما دل على حرمة الحضور على مائدة يشرب عليها لحمرون ونحوه وان كما استعني
 عن جميع ذلك ببركة ما رواه ثقات الرواة عن الائمة الهداة عليهم افضل السلام

(١) اي والله ، آمنا وصدقنا ، بل لا يحتمل ما ذكره طاب ثراه بهذه المعاملة بل

جل مطالب ساير مقالاتها مما لا يوجد بهذه الجامعة والتحقيق في غير هذا وان كانت الكتب
 الفقهية مما لا يحصى عددها كما ذكره هو (طه) الا الله ، معناه الله في جملة علمه ومطلابه احسن

جزاء المحسنين الجاهدين . (المصحح)

و لعلوا الا اى حيث و اشها فائدة أدبية ، لغوية ، تفسيرية ، حديثة ، فقهية ، احبت
فايدة ادوية
ان لا احلى هذه الرسالة الحاذية لشنات الفوائد ، الجامعة للفائس
لغوية تفسيرية
فوائد اخرى امشاء الله تعالى ، والى ايضاح ما هو الغرض المهم
حديثه فقهية
من اناس ان عصير العنب الذى على نفسه حمر حقيقة ،

فليعلم ان جميع ارباب العانة متحققين معانى الالفاظ من الادباء واللغويين
والفقهاء والمحدثين والمصريين (بعد اتفاقهم على ان عصير العنب الذى على نفسه
واشد وقذف الرمد ، كما عند اى حنيفة و بعض اناسه ، اولم يقذف ، كما عن الباقين ،
خمر حقيقة يحرم قليلها وكثيرها كلهم الحزير) اختلفوا في غيره ،

فمن العراقيين ومنهم ابو حنيفة ، النقى وقصر الخمر في الاول ولدا اساحوا
كثيراً من لمسكرات وهى المتخذة من العسل والزيت والبر والشعير (مطم) اعنى
التي والمطسوح منها وينبذ الثمر والربيب اذا طح ثم اشد والمتخذ من العنب اذا
طبخ حتى ذهب ثلثاه ثم اشد كل هذا اذا شرب المقدار الذى لا يسكر واما حرموا
ينبذ الثمر والربيب اذا على نفسه قليله وكثيره لا لكونه حمرأ بل لعله اخرى ،
و عن الحجازيين ومنهم الشافعى كون كل مسكر حمرأ يحرم قليله وكثيره ،
و عن جماعة انها ما يتخذ من العنب (مطم) و عن جماعة اسمه المتخذ من
العنب والتمر ،

واللعوبون غالباً يتحون منه الذى يقلدونه ، فترى صاحب (القاموس) يرجح
العموم لكونه شافعي ، وصاحب (المغرب) يخصه بالاول لكونه حنفياً ، و فى (لسان
العرب) و (تاج العروس) عن صاحب المحكم انه نسب الديورى و هو من ائمة
اللغة الى التسامح ، حيث قال . ان لخمير قد يتخذ من الحبوب ، الا ان كثيراً من المحققين
من الشافعية مع غاية انقيادهم لامامهم عدلوا فى المسئلة الى قول اى حنيفة ، وذكر
صاحب تاج العروس وهو شافعى ان فى قول اى حنيفة والكوفيين مراعاة لفظه اللغة ،

هل الرافعي القروبي (وهو من اعظم علماء الشافعية ، وفي رياض العلماء ان تذكره العلامة قدس الله روحه مأخوذة من كناه المسمى بالعريزو ذكر الشهيد الثاني في الروضة في مسألة الوقت ان جماعة ما وهم قلدوا الرافعي من غير تحقيق للمعل) ذكره ذهب اكثر الشافعية الى ان الخمر حقيقة فيما يتحدد من العيب مجازي غيره ،

هل الخمر حقيقة في
 ولم يتفق السوي في شرح الروضة ، بل كلامه في شرح سلم (١)
 خصوص المتخذ من
 بواقفه ، وجمع الصقلاي يسهو بين ما سب الى اكثرهم ، حقيقة
 العيب ام الاغمصه

في خصوص المتخذ من العيب وهو المعنى المعروف المتبادر منها عند الاصطلاح وقد تواترت
 الصيغ من طرقنا المتضمنة لجمل الخمر قسيماً لباقي المسكرات وان الخمر مما حرمها الله
 تعالى وان سائر المسكرات حرمها النبي (ص) كما انه تواتر تحليل جماعة عظيمة من
 المسلمين لجملته من المسكرات المتخذة من غير العيب اذ صب عليه الماء او شرب
 المقدار الذي لا يسكر ، وفيهم جماعة من اهل اصحاب الائمة عليهم السلام ولم
 يكر ذلك الا لجزء منهم بعدم صدق الخمر على بقية المسكرات واعتقادهم فيها جواز
 المقدار الذي لا يسكر ، وهم اهل اللسان عارفون باللغة والمجاورات واسما جهلوا
 الحكم الشرعي من ان ما اسكر كثيره قليله حرام ، واما حرمة الخمر الحقيقية عيناً
 قليلاً وكثيراً كلهم الخنزير مما لا يجهله عوام المسلمين فكيف يا اهلهم حتى
 ان الحنفية ايضاً يصرحون بان حرمة الخمر الحقيقية قليلاً وكثيراً من ضروريات الدين ،
 الادلة على
 ولذكر شرطاً من كل واحد من الصنفين اعني ما جعل
 الخمر فيه قسيماً للمسكرات وما دل على استحلل بعض
 اصحابا لبعض انواعها واما استحلل الحنفية لكثير منها فمن الضروريات لمن له ادنى
 خبرة بالكلمات ، ولا طائل تحت قهلا ،

فنقول في جوابنا المعيرة عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال (وسع

رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} ردية العين وحرمة النفس وحرمة السيد وكل مسكر ، فقال له رجل وضع رسول الله ^{صلى الله عليه وسلم} من غير ان يكون جاء فيه شيء ؟ قال نعم ليعلم من يطيع الرسول ^{صلى الله عليه وسلم} بمعصيته
وروى القاسم بن محمد عن ابي عبد الله (ع) في حديث قال (حرمة الله الخمر
بعبثها و حرمة رسول الله (ص) كل مسكر فاحاز الله ذلك له ولم يوص الى احد من
الانبياء قبله)

وروى العصيل بن يسار عن ابي عبد الله في حديث قال (حرمة الله الخمر بعبثها و
حرمة رسول الله (ص) المسكر من كل شراب فاحاز الله له ذلك)
وروى عبد الله بن سنان عن عيسى اصبحا عن ابي جعفر (ع) في حديث قال
(ارسل الله في القرآن تحريم الخمر بعبثها و حرمة رسول الله كل مسكر فاحاز الله ذلك
له في شياء كثيرة وما حرمة رسول الله فهو بمنزلة ما حرمة الله)
وروى ابو الصاح الكندي قال قال ابو عبد الله (ع) ان الله حرمة الخمر فيها و
كثيرها كما حرمة الميتة والدم ولحم الحبربر وحرمة النبي (ص) من الاشارة المسكرة
وما حرمة النبي فقد حرمة الله عز وجل)

وروى سليمان عن ابي جعفر (ع) في حديث قال (حرمة الله في كتابه الخمر بعبثها
و حرمة رسول الله كل مسكر فاحاز الله له ذلك)

وروى ابو بصير وعبد الله بن سنان وعمار بن موسى الدماطي و اسحق بن عمار
وابو الربيع الشامي ايضا كل منهم عن ابي عبد الله مثل ما مر
" ثم " ان ما تضمنته هذه الروايات من تحريم النبي (ص) من مصاديق اخبار
التفويض ، و هي في الجملة متواترة دالة على ان الله تعالى بعد ما هدب نبيه و اده
فومس اليه الاحكام ، والعلل والحرام ، وفي بعضها انه قول الله تعالى (هدا عطاونا
قامش او امش بعير حساب)

وفي روايات خلال الصلوة (ان الركعتين الاخيرتين مما زادهما النبي في الصلوة
ولذلك يذخره الوهم والشك ، وان الاوليين مما فرضه الله تعالى و يجب ان يكونا

محموطتين من الوهم) ما هي متواترة أو يفرق بها ، (و كذا) في حملة من الأبواب الأخرى
للتكلم في عبثة التماس وتصورها وتوضح المراد منها والجمع بين رواياتها وما
يترتب منه الساقى كقولنا تعالى ، (ما نطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى)
مقام آخر وقد حققناه في بعض المباحث بوضع وجهه و تم تصد

ومما حمل فيه الخمر قسماً بمسكروه عمار (لا يصل في بيت فيه خمر ولا
مسكر لان الملائكة لا تدخله ولا يصل في ثوب قد اصابه خمر او مسكر حتى يغسله)
وفي رواية يوس (اذا اصاب ثوبك خمر او سيد مسكراً غسله)

وفي صحيفه على بن مهزيار (اذا اصاب ثوبك خمر او سيد) (الى غير ذلك)
و لبعض هذه الاحبار التحا بعض المصريين على ان لا يكون الخمر حقيقة في
المعنى ، لانه الى دعوى الحقيقة الشرعية فيه (واستحبر) بما فيه من هذه الروايات
كما تنفي الحقيقة اللغوية تنفي الشرعية بل ان شرعة اصلاً حيث انها لا تستعمل
لفظ الخمر في الاقسام الا لاجل تعمير معنى «س» بمعنى المعنى المقابل لقيمة المسكرات
فان الحقيقة لشرعية ، وما يشوبهم من النقل سيأتي الجواب عنه مفصلاً ان شاء الله (عالي)

الادلة على	و عدم ما يرجح به المحذرين ومن ذهب معهم في التعميم لأمور
التعميم	احتمالها ما استدل به المدعون في المعنبر وغيره في
مع احتوائها	عنه من ان الخمر بمعنى ما لا يكونه يتقرر العقل ويستتره
احدها	فما سواه في المعنى يساريه في الاسم .

اقول ولو قيد كما عن جماعة من اهل السنة انها سميت خمرأ لانها تعاطل
العقل ، ومنه قولهم حامره الداء اي حالته . قالوا و هو عم من الاول اذ لا يلزم من
المعاطلة التعطية ، او قيل كما عن جماعة بانها سميت باللام ان الخمر حتى يدرك اي تعطى حتى
تتألى ، من خمرت المعجن فتخمر اي تركته حتى ادرك ،

ومنه خمرت الرأي اي تركته حتى ظهر و تحرر في دعائم الاسلام و اما
اشتق اسم الخمر من التخثير وهو العطية له ليدنى ويسنى وان هذه المعاني ايضاً حاصلة

في بقية المسكرات فبها تعد لها العقل و تعصى حتى يمدى فتعطي وتترك .
(والحوادث) مع انه انما النوع بالقياس ، ان المشاركة في وجه التسمية لا يوجب
المشاركة في الاسم لاعلى رأى تمجده العقول بسرهما ، (الأنرى) ان العيوق اسما سمي
عيوق بكونه عتفاً بين لحمس ، والدران سمي بكونه درقهم ، والحوار
ولد اساقفة سمي حواراً لانه يراحمهم ، وابجيل سمي جبلاً لاحتيا له في المشي ، و
الحنة بالفتح واسم ، والكسر الحسن ، والوفاء ، وحلاف لاس ، لتضمن كل
منها حذواً من تسترو ذلك لا يوحى سمي كلهم عاقس شئب ، او كل في دير شئب
او راجع غيره ، او احتال في مشه ، او ستر شئب ، عيوق او درماً ، احواراً او خيلاً
او حنة ، (الى غير ذلك) من الاسماء وهذا طاهر جداً ،

(اشئب) الروايات الدالة على هذا المعنى من (صحيحة

ثانيها

عبد الرحمن بن ابي حنيفة (ع) عن الصادق (ع) (رسول رسول

الله (ص) الخمر من حمسة : امصر من الكرم ، وامصع من سريسة والسع من لعل ،
والمرز من الشعير ، والنبيذ من التمر)

ورواية (علي بن اسحق الهاشمي) عن الصادق (ع) (رسول رسول الله (ص) الخمر
من خمسة) (الحديث المتقدم)

ومرواه الشيخ او على الحسن بن محمد الطوسي في الامالي بسنده فيه عن

العمان بن بشير ورواه كثير من ارباب الصحيح والسنن من جماعة عنه (رسول سمعت
رسول الله (ص) يقول انها خمس ان من امص خمراً ، وان من الريس خمراً وان من
التمر خمراً ، وان من الشعير خمراً ، الا انكم يرب السع عن كرم مسكر)

وروى الكليني في الصحيح عن الحسن بن محمد عن احمد بن محمد بن علي بن الحسين (ع)
(قال الخمر من خمسة اشياء من الدم والرب والشعير والخطه والعسل)

وروى لعياشي في تفسيره عن احمد بن محمد بن علي بن الحسين (ع) قال
الخمر من ستة شياء ثم ذكر الخمسة اربعة كوبة ورد التمر ،

وروى عطاء بن يسار عن الساقر (ع) قال (قال رسول الله كل مسكر حرام وكل مسكر خمر) وقد ورد بطريق مأمور من طريق هل السنة أيضاً (والجواب) ان المراد من الجمع اتحد المسكر المتخذ من جميع هذه الأشياء مع الخمر في الاحكام كالنحرى لادب اوصح للمعنى الذي ليس من شأنهم ولا من عاداتهم ولا هو محتاج اليه للإمام، على اهل اللسان ولا يراد بها الاصطلاح أيضاً يامى كلما أطلقت لفظ الخمر اردت المعنى الاعم، بل يراد ان الخمر وما هو بمنزلة الخمر من حمرة، وبسائر احرى الخمر معها و بمسماها من حمرة، و بمارة ثلاثة الخمر التي حرمها الله ورسوله من حمرة، من قبيل الاستعمال في التقدير المشترك والمراد بالخمر فيما روى عن السجاد (ع) هو خصوص مسمراته الخمر في الحكم قطعاً واداً لم يذكر الغيب في شيء من طرقها ولو سلم ظهور الروايات في غير ما ذكر، فلا بد ان يصرف عنه بالخصوص لسافه المتواترة، ومن المذهب نمسك بعضهم بما تضمن ان ما كل عاقته عاقه الخمر فهو حرم كما رواه على بن بعض من عن ابي الحسن العاصم مع انه بالدلالة على الخلاف اولى.

(الثالث) ما استدل به كثيرون منهم صاحب القاموس قال و لعموم ثالثها اصح لانها حرمت وما سلمت من حمرة وما كان شراهم لا السر والشمرة وتفصيله انه قد ثبت بالروايات المعتمدة من فرق الخاصة والعامة انه نزلت آية تحريم الخمر ولم يكن من خمر الغيب ما لم يدر شيء اصلاً او لا قليل بمجرد سماع تحريمها بادر الصحابة وهم اهل اللسان و بلغتهم بل القرآن الى اطلاق ما كان عندهم من الضيغ فلو كان عندهم تردد في شمول الخمر له لتوقفوا عن الارافه حتى يستكشفوا او يسهلوا لما كان قد تقرر عندهم من الهوى عن اضاة المال .

وروى الثقة الحليل على بن ابراهيم القمي في تفسير قوله تعالى (انما الخمر والميسر)

عن ابي الحارود عن ابي جعفر (ع) انما الخمر فكل مسكر من الشراب اذا اختمر فهو

خمر وما أسكر كثيره فقليله حرام وذلك إن أسكر شرب قيل إن تحرم الخمر فسكر
 فجعل يقول الشعر ويسكى على قتلى المشركين من أهل بدر فسمع النبي (ص) فقال اللهم
 أصبك على لسانه فأصبك على لسانه فلم يتكلم حتى ذهب عنه السكر فأنزل الله تحريمها
 بعد ذلك وإنما كانت الخمر يوم حُرمت بالمدينة فصيح السر والتمر فلما أنزل الله تحريمها
 خرج النبي فقدم على مسجده ثم دعى، بينهم النبي كانوا يشربون فيها وكماها كلها وقال هذه
 كلها خمر وقد حرمها الله تعالى وكان أكثر شيء أكل في ذلك اليوم من الأشرطة الفصيح،
 ولا أعلم أنه أكل يومئذ من خمر العنب شيئاً إلا أبا واحد كان فيه زبيب وتمرجمياً وأما
 عصير العنب فلم يكن يومئذ بالمدينة منه شيء.

وروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر (لقد حُرمت الخمر وما بالمدينة شيء)
 وعن ثابت عن ابن عباس قال «حُرمت علينا الخمر حين حُرمت وما نجد (يعني بالمدينة)
 خمر إلا عنب الأقاليل و عمة حمرنا السر والتمر»

و عن ابن عباس قال «كنت استقي أبا عبدة و أبا طلحة و بني بن كعب من فصيح زهو وتمر
 فهاهم أت فقال إن الخمر قد حُرمت فقال أبو طلحة ثم يا ابن أهلك هاهاها فهاهم
 وبعه قل (كنت قائماً على الحى استقيهم عموماً و أبا عبدة و أبا طلحة) فقال حُرمت الخمر
 فقالوا اكتبها فكأنهم قالوا قلت لاس فاشترائهم فقال رضي و سر

والجواب (أ) عن رواية علي بن إبراهيم فعند العمري عن كونا و أبا الجارود (١)
 بعدم الدلالة إذ الاحتجاج أما بصورها من قواه «ع» (كل مسكر حمر) وقد مر بما
 فيه وأما بعدم وجود خمر العنب بالمدينة حين حُرمت ولا دلالة فيه رأساً إذ لا يشترط في
 صحة تحريم الخمر العنب وجودها وأما قول النبي (ص) هذه كلها خمر وقد حرمها
 الله تعالى والحوال فيه أيضاً مثل ما مر، وما حرمه رسول الله فقد حرمه الله وليس في هذه

(١) عن الكشي زياد بن السنار و يعقود الأعمى السرحوب بالنسب المهمة المصنوعة
 والراء والعده المهمة وأما المهمة نفسها مهمة واحدة بعد الواو منه وم لا شبة في دمه
 وسى سرحوباً باسم شبطان أعمى يسكى ليحمر - (٥) كعأت لا ماء وكفأته إذا كنت

الرواية ان الصحابة بانفسهم اراقوا ما عندهم بل الامر بالاراقة انما هو النبي «ص» وقد ثبت في الروايات المتواترة مرطقتا انه «ص» هو الذي حرم كل مسكر وليس فيها يدل على فهم الصحابة العموم

واما رواية ابن عمر فهي على الخلاف ادل حيث نفى وجود الخمر رأساً بالمدينة حين نزول تحريمها مع ما علم بالضرورة باعترافه في روايات اخر من وجود الاشارة المسكرة المتخذة من غير المنب فيها والرواية الاولى عن انس لادلالة فيها رأساً كما عرفت، والعمدة في الدلالة، الروايتان الاخيرتان عن انس، لدالتان على ان الصحابة فهموا من تحريم الخمر تحريم ما عندهم من الفضيحة فرفقوه (والجواب) عنه بعد العلم من كون الراوى انساً انه قضية واحدة وردت عن انس يمتون مختلفة و اختلافات متشعبة وتعبيرات متكررة يكفي بعضها في اضطراب الخبر وسقوطه فكيف يمكنها (فتاوة) روى انه كان يسمى الثلاثة الذين سماهم كما عرفت (وتارة) يروى كما في البخاري ايضاً وغيره اني كنت استقي انا طلحة و ابا وجدة وسهيل بن بيضاء (وثالثة) كما في صحيح مسلم وغيره هذه الثلاثة الاخيرة مع معاذ بن جبل (ورابعة) كما في مسند احمد (كنت استقي اساعيدة وابي بن كعب وسهيل بن بيضاء ونفر آمن الصحابة عند ابي طلحة) (وخامسة) كما رواه عبد الرزاق عن معمر بن ثابت وقناة عنه (ان القوم كانوا احدى عشر رجلاً) واوردا بن مردويه في تفسيره عنه ان ابا بكر وعمر كانا فيهما، قال ابن حجر وهو منكر مع بطاقة سنده ثم انه (تارة) يروى انه جاءهم آت فلخبرهم كما تقدم (وتارة) انه كان يسيبهم فاذا ساد يبادى ان الخمر قد حرمت كما في صحيح مسلم (وهي بعض طرق مسام) ان انا طلحة قال اخرج فانظر ما هذا الصوت (وثالثة) كما رواه ابن مردويه عنه قال (لما حرمت الخمر دخلت على انس من اصحابي وهي بين ايديهم فصرتها برجلي وقلت نزل تحريم الخمر) ثم انه (تارة) يروى ان الامر بالاراقة هو ابو طلحة كما في الثانية بما قدما من رواياتهم وتارة ان عمومتهم وهم الحي امره مالا كفاء كما في الثالثة منها (وفي رواية مالك) قم الي هذه الجرار فاكرها قال اس فقامت الي ممراس لنا فصرتها باسفله حتى انكسرت (والمهراس) ما يتخذ من صخر ويتفرقوا : واذا املته ، ومع حديث الهرة - كان يكفي له الاناء لشربه سهوة - (مع)

قدسكون كسرا وقدسكون صغيراً بحيث يثاني لكسره وكانه لم يحصره ما يكسره غيره
أو كسر مائة انهراس التي يدن بها فيه كالبازن وبعدة كلة نقول لعل ذلك الاتي الذي
اتي وبالمهم الحمر بالمهم فمن السي (ص) «المصيح ما فعل من اراقة وكسر اوابيه فعملوا
فيه تحريم كل مسكر وامسعه اسر احصاراً كما لهم مذكروا مثله في الجمع بين رواياته
من انه ربما طول في بيان لقصة فحصر عن احد عشر من الحسرين وربما يختصر فيخبر عن
ثبته وربما يعمل الارافه من دور الكسر وربما ينقل الكسر ايضاً او نقول لعلمهم علموا ان
تحريم الحمر بهو دله لاسكار الموحود في الحصول فيعاشرون سيما بعد ان كان
اخذهم عمر وهو ما يقولون كان ممدداً جعلته الحق في لسانه وقوله وسعه ويسر الوحي
على طبق ترجيده مع كونه خلاف برجح السي (ص) «اي بكر كما في قضية ذل الاسارى
والمنه ثم ان اسد ذكر ان هذه لقصة وهذا الاجتماع كان في منزل ابي طلحة كما في
الحجري في باب التفسير وظهر معارواه الغطان في تفسيره على ماعله عنه ان شهر آشوب
في اسفله هذا الاجتماع كان في منزل سعد وقاس وابن الانبارت فبمن احتموا هناك
شأن رسول آية تحريم ولستهم لعمرياء ودهم لمعمر بنى عن عمر بن حمران عن سعيد
الحمر قد تضمن مقبة عن زيادة عن الحسن البصري قال اجتمع عثمان بن مضمون
لمولاه امير المؤمنين وابوطيحه وابوعبدو ومعدن حمر وسهل بن سماء وابودجاجة
عليه السلام في منزل سعد بن ابي وقاس وقلوا شيئاً ثم قدم اليهم شيئاً
من الفصيح فقام علي وخرج من بينهم فقال عنه ان في ذلك فقال علي (ع) من الله الحمر والله
لا شرب شيئاً يذهب عني ويتحدث بي من رأيت وارواح كرمعتي من لا يريد وخرج من
بينهم فاني امة محدودة طحرت ل هذه الالة (يا ايها الذين آمنوا) يعني هؤلاء الذين احتموا
في منزل سعدنا ائمة الحمر والمسر) «الاله» فقال علي (ع) بهما والله يا رسول الله (ص) لقد
كان بصري فبهم بعداً قد كنت صغيراً قال الحسن والله لاني لاله الله ما شربها قبل
تحريمها ولا ساعه قط وفي هذه رواية من انموذ مصابك الى ظهور حال الرواية المعروفة
عن اس ظهور حفصة لمولاه امير المؤمنين عليه افضل السلام والصلوة وانه لا يبقى ان

- ٨٢ - في نقد ما دل من الروايات على تحليل بعض الأصحاب لبعض المسكرات

يعادل بمن رواها في حقه أنه شرب مسكر فقد سوح غني فتني يذرو قول يحيى بالسابعة
أم بكر (أي آخر الآيات المعروفة) وفيها أنه من فوائد جمهور ما رواه الثرمذي
قربة قطيعة في صحيحه لسقيم من أن من المؤمنين - لا من عامة مشركي قريش - من سكر
فقره في الصلوة سورة الحمد على هذا الوجه (من به الكافور ولا عذمانه سوري وحسن بعد
مانسود) ونقوله تعالى (أتقربوا لصاومهم مسكراً) رب فيه من موضوعات الشيعة
والأقرباء العصابة التي لم يصحها إلا المعط في الحصب والعدود والحدود في الوقاحة
والشهادة التي لعنة لعن الله وسبع إلى يوم القيمة، وكل من هذا الفصل في صحاحهم
للقام، حاراهم به يستحقون شديد العقاب لأنه قد ورد في سائر ما كان في
حال صحاحهم وحاراهم ورواها، ضمن من الفوائد السابعة والعاشرة أنظر في الأخصى
ولذلك لا شطر من نصف أبي من الروايات التي ماداب على استحلال
جماعة من أصحاب بعض المسكرات وله كذا إلا لغيرهم، عدم صدق الجمهور
المحترمة عيباً قليلها وكثيرها عليه وعقدهم في، في المسكرات أنه يحرم لعدده
المسكر منها، راعين أن تحريم الاسكار كتحريم الجملة لا يراد به إقبح أي لا يسكر
كما لا يراد بتحريم الجملة من التحريم أول الجملة، وكأن هذه الشبهة متجددة في تلك الأركان
في كثير من الأدلة حتى ردع لائحة - لا من الله عليهم لشر منهم - روادع وأرواح و
هدوهم بعدد المسقم القاهر وباعوهم قول أبي (ص) ما سكر كرهه هيبه حرم

فعي الكافي عن كلب بن معاذ (كان أبو نصر وأصحابه يشربون أسبب يكسرونه

ماله فحدثت أن الله عليه السلام قال أي وكيف صار ما جعل المسكر من هم لا يرون

منه قبلاً ولا كثيراً فامسكوا عن شربه في جماعة عبد بن عبد الله فقال أبو نصر إن دا

حائماً عنك (بكذا) و(كد) فقال صدق يا أبا محمد إن الله لا يجعل مسكراً فلا يشربوا

قبلاً ولا كثيراً (وقد مررت) صحيحه وهو أن الجماع سابقاً ول كلب فتني بالسن

معجناً به فقلت لأبي عبد الله (ع) أصف لك البيد فقال (ع) بل يا أصف لك قال رسول الله

(ص) كل مسكر حرام والمسكر كثيره فقليله حرام فقلت له هذا سيد الأمانة يعني أنكم

في هذا ما دل من الروايات على تحليل بعض الأصحاب لبعض العكرات - ٨٣ -

فقال ليس هكذا كانت السقاية «الحديث»

وعن مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله (ع) (كان عبد أبي قوم وختلفوا فقال بعضهم
القدح أبدى يسكر هو حرام وقال بعضهم قليل ما أسكر كثيره حرام فردوا الأمر إلى أبي
فقال أبي إن اسم القسط أولاً ما طرح وهو أولاً كان يمتلئ وكث القدح الآخر لولا الأول ما
أسكر ثم قال قال رسول الله من أدخل عروقه عروقه قليل ما أسكر كثيره عمن الله عروجه
ذلك العرق بثلاث مائة وستين نوعاً من العذاب)

وفي صحيحه عند أرجم بن الصباح قال (استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله
(ع) فسلمه عن السيد فقال حلال فقال أصعب الله أم أشدك عن السيد الذي يجعل فيه
العكر وعلى حتى يسكر فقال . وعنده قال رسول الله كل ما أسكر حرام فقال الرجل
إن من عذاب النار أن يعطى من رسول الله عني بذلك القدح أي يسكر فقال أبو عبد الله
(ع) أرمي يسكره فعبه حرام فعليه لرحم ولا يسهل . ماء فقال له أبو عبد الله (ع)
لا وما با الماء يعدل الحرام فأنق الله ولا يسهل)

وعن مرثد بن حمزة عن أبي جعفر (ع) قال (كنت لمدني ورياض عبد الله
البحاري والعميم فاستأذنت أبي عبد الله (ع) فدخلت وسلمت عليه وسمكت من
مخاضتي فمسح بي عبد الله بي رجلي من سي الحارث بن كعب فهدأني الله إلى
محدثكم و هو دكم أهل البيت قال فقال أبي عبد الله (ع) كيف اهتديت لمدني أهل
البيت فوالله إن محدث في سي الحارث بن كعب لعل قال فقلت جعلت فداك إن لي علامة
حراسياً وهو عمل العصاة و هو مشربجون (١) أرومة وهم يتداعون كل جمعة لنقع
الدعوة على رجل منهم فتصب علامة كل خمس جمعة فيجعل لهم السيد والشمع
قال ثم إذا فرغوا من الطعام والشمع جاء باخرة فملأها سداً ثم جاء بقطرة وإذا نازل
أصحابهم قال له لا شرب حتى يصلي على محمد وآل محمد فهدئت لي مودتكم بهذا
(١) مشربجون جمع مشرب لم يشرب وهو لفظ فارسي

٨٤- في الكلام فيما سبب إلى الأكثر من محاسة العصور المعلى مطلقاً

السلام قال فقال لي استوصي بدخيراً وأقرته على السلام و قل له يقول لك جعفر بن محمد

(ع) انظر شرايك هذا الذي تشربه فان كان سكر كثيره فلا تهرس قليله فان رسول الله

(ص) قال كل مسكر حرام وما السكر كثيره فقليله حرام قال فبحثت ابي الكوفه و اقرأت

العلام السلام من جعفر بن محمد (ع) فذكرني ثم قال اهتم بي جعفر بن محمد (ع)

حتى يقرئني السلام قال فأتيتهم وقد قال لي انظر شرايك هذا الذي تشربه فان كان سكر

كثيره فلا تهرس قليله فان رسول الله (ص) قال كل مسكر حرام وما سكر كثيره فقليله

حرام وقد اوصاني بكلامه فأت حروجه الله تعالى فقال العلام والله انه شراب عبيد حل

جوفي ما بقيت في الدنيا

وفي صحيحه معاوية بن وهب (قال قلت لابي عبد الله (ع) ان رجلاً من بني عمي وهو من اصحاب

هو اليك يأمرني ان اسئلك عن اسبغوا صمغاً فقال (ع) انما صمغك قال رسول الله (ص) كل مسكر

حرام وما سكر كثيره فقليله حرام فقلت فبعد الحرام يحل كثير البصر ديكه مرتين لا

ولنتختم هذه المقالة بما رواه الكشي في كتابه ليكون ختامه مسكاً (روى عن)

حنان بن سدير عن ابي حنران (قال قلت لابي عبد الله (ع) ان لي فراه يحكم لا انه

يشرب هذا السيد قال حنان و ابو حنران هو اندي يشرب السد عر به كمي عن نفسه قال

فقال ابو عبد الله (ع) فهل كان سكر؟ فقال قلت اي والله جعلت قداه انه لسكر فقال فيترك

المسألة قال ربما قال للجارية صليت البارحة فربما قلت نعم قد صليت ثلث مرات وربما

قل للجارية صليت البارحة العتمة فيقول لا والله ما صليت ولقد انعم عليك وجهك ما كنت تاعسك

ابو عبد الله (ع) يده على حبه طويلاً ثم يحي يده ثم قال لقل يتركه فان ردت به قدم فان

له قدماً ثابتاً بمودتنا اهل البيت

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين اجمعين

(المقالة الثانية عشرة)

نسبة نجاسة العصير نسب جماعه من فقهاء الى الأكثر نجاسة العصير العسري بعد
الى الأكثر مخالفا انما كان قل ذهب الثلثين سواء على نفسه ام بالار اشتدوا لا
للاصل في هذه نسبة عبارة العلامة في المختلف ، وعدى ان

هذه النسبة محلولة للواقع قطعاً وان عاراه المختلف وانكل توهم صحتها الا ان المراد
مها غير ما يترائي منها ، يقب ولا تصح لدعويان الاعد نقل عبارته وايضا ح ما عدا فيها
(يعول) قال (ره) الأحمر وكل مسكر والقاع والعصير اذا عني قل ذهب ثلثيه بالار او
بنفسه ، حر ذهبه كثر علمائنا كالشيخ المبيد والشيخ ابي جعفر والسيد المرتضى
وابي الصلاح وسلا رواه ادريس ، وقال ابو علي بن عجل من أصاب ثوبه او جسده حمر او
مسكر لم يكن عليه عناه لان الله تعالى اباح حمرها بعد الا لهما بحسن ، وكث سبيل
العصير والحمر اذا صب الثوب والحد ، وقال ابو جعفر بن بابويه ، لا بأس بالصلوة في
ثوب اصابه خمر لان الله اباح حمر شرها ولم يحرم الصلوة في ثوب اصابته مع انه حكم بنزح
هذه الشرا جمع باسباب الحمر فيها (لما حرمه) الاول الاجماع على ذلك فان السيد المرتضى
قال لا خلاف من المسلمين في نجاسة الحمر الا ما يحكى عن شدد لا عسر يقولهم وقاله
الشيخ الحمر ، نجاسة لا خلاف وكل مـ مـ كـ عدا حكمه حكم الحمر والحق اصحا ما
القعاق بذلك وقول السيد المرتضى والشيخ حجة في ذلك انه اجماع مقول بقولهما و
هما صادقان فيما على اطل ثوبه ولاحم مع كما يكون حجة اذا قل هو ترأ وكذا اذا
نقل آحاداً (الثاني) قوله تعالى (اما الحمر والمسرة) لانه وذكر تقريب الدلالة من وجوب
قوله تعالى (حر) وقوله تعالى (احسنه) (لثالث) الروايات مثل قول الصادق (ع) في رواية
عمار السابطي (لانصل في ثوب اصاب حمر او مسكر حتى يغسل) ثم ذكر احتجاج ابن عقيل
والصدوق على طهارة الخمر ، ومن تأمن في هذه العبارة من اواب الى آخرها من نسبة الخلاف
الى خصوص ابن بابويه وابن عقيل واما ما محال في اصل نجاسة الخمر ومن اختصاص
ما ذكره من الاجماع والانه باحمر ومن انه لم تعرض الا للاحتجاج على طهارة الخمر
والجواب عنه وغير ذلك ، عرف على وجه المقطع واليقين بل يحط بظنه في نقل المذهب

والاحتجاج على إثباته ودفع معارضة لم يكن الا في الحمر و بحاسها لا بحاسه ، و ليها
 انها هي التي يريد ذهب اكثر العلماء اليها ، ولواقب العنصره على طاهرها لا تشكلت لحال
 من وحوه (احدها) ذهب اليها عندي ابن حمزة و المحقق وكثرة قتال الشهيد و وفور
 متبعه معلوم عند كل من له ادنى حرة بمصنفاته (و ديها ن الجماعه لدين سب اليهم
 العلامة عن من عرى الشهيد اليهم وكث اذمكس (و تسالها) ان كلام الجماعة
 المذكورين في كلامه حاله ن الحكم بحاسه العنصر كما يشهد به تتبع
 كتبهم و مصنفاتهم ، بل ظهر تعدادهم للحاسه وعدم مرضهم للعنصر دسهم لى طهارته
 ولذا لم يوجب القول بالحاسه اليهم احدهم المصنف بهذه الامور (رابعها) ان لاجماع الذي
 حكاه عن السيد والشيخ لا يرسط بالعنصر (حاسها) ن الاية و اروايات التي استدل بها و
 تمت دلالتها وحلت عن المعارض لم تحرف في غير الحمر و المسكر من قديس شكل عليه ، و حلو
 كلامه عن نقد المسكر بالبيع من الحامه منه لا سكال في صهره ، و حلوه ايضا عن
 عطف الاغلاب الى الحل الى ذهب اللبس انكها فيه سبه الى مسالف و (. لاجمعا)
 من المعلوم به لمن تأمل في مجموع كلامه ان حرة اثبات بحاسه الحمر ، بخصوصها وهي
 التي حاول الاحتجاج لها ودفع ما يوجبها ، و اها ما ذهب اليه كثر علماء لادهايم الى حاسة
 كل ما اخدم في العوان و اما وقع تسامح منه في المصروفه لاحتصه كلامه (و) في تذكره
 ايضا مما يعين على استكشاف ما ادعيه ، فانه اسد بحاسه الحمر فقط فيها الى الاكثر ، ثم
 حكى حلال اسي ما يويه و عقول كما في المختلف ثم ذكر مثله العنصر مستغلا و استشكل
 في بحاسه بمحرد العليل او وفوقه على الشدة ولم يسم موافقا ولا مخالفا ، ومن جميع ما مر
 ظهر ان ما في كثير من كتب المتأخرين من حكاية ذهب كثر العلماء الى بحاسه العنصر عن
 مختلف العلامة ناتج عن عدم الوقوف على اصل كلامه وعدم التأمل فيه كما ان ما ذكره
 العلامة الوحيد النهاي (و) في عدم تأييد ما حواه من النجاسة من ان العلامة اعرف
 بمدح الاصحاب وان المختلف آخر مصنفاته المعقبة و حكى فيها ذهب لاكثر الى
 تحاسة العنصرين ما فيه ، (و انحصر من ذلك) ان المحقق الثاني في جامع المقاصد حكى

عن المختلف سنة القول بحجاسة العصور الى المشهور مع الدول الثامن من دهب الاكثر
وس كونه القول المشهور لاقصه الثاني بدرة المحال والاول يطمع كثرته،
ثم ان لطاهر ان سنة الحجاسة الى الاكثر والمشهور في كلام جماعة من المتأخرين انما شأت
من عبارة لمجمل، لي عرفت الحال فيها حتى ان الشهيد الثاني (ره) مع ان من المتكررين للمجاسة
سلم كونه مشهورة حيث قال في حدود المسالك ان حجاسة العصور من المشاهير بغير اصل وتبعه
غيره في دعوى اشهرة الا بك، فذهب لك في المذهب السابق عرفت حق القول في هذه المقامات،
وعبرت الصحيح من العاد من هذه الكلام، وان لقول بان لعل من حيث هو هو وجب بحجاسة
العصور لم يذهب له احد على شاذ لم يبد لي وجه له سلة، وتجل ان حجسته تعدد من غير اسكان
مشهور فكلاب لصاحبها من جهة احسان الظن، المشهور وهو ان كان يسعى ان يكون كك،
لكن من تحققت اشهرة، ومعنى عرفت الكثرة في الذهب الى الحجاسة التعددية، بل لو ادعى
احدا لاجماع على عدمه لم يكن محارفاً ولا اخطاك في رسمه من هذه الامور بعد الذكر لما استلها،
والنسيه لما سبها، وذكر شيخنا الشهيد الثاني في حدود الروضة وفي شرح الالية ان كل
من قال يتجسس العصور بالعلم ان اسرفه الاستدلال ايضاً، وهذا الكلام بضميمة ما لو صحافي
بعض المعالاة السابقة تم يصح من ان المعاصر من الاستدلال لا بد من الا لشدة العسكرية،
ينصح به لاقائل بالحجاسة لتعديده وما حلي عن الاسكان،

ثم من اقاتل لصباره هو لشهيد (ره) كما عراه اليه كاشف اللثام، والشهيد
الثاني في حواشي القواعد، وعمره د لعولي الورع الاردبيلي، وصاحب المدارك والفاضل
المحقق صاحب المعالم، وكاظمي في العوايد العالية شرح الحفريات، والفاطاني في المعتم،
والسيد الجليل احدث اسيد سمعت الله الحرائري والفاضل المحقق السرواري، وكاشف
اللثام وصاحب نحدائق، وحل المعاصر من اوكلهم، وقد اتصح لشما هو الصواب في اللب،
وسيتني ايضاً يعني لشبه ولا ريب، وعليه الكلام في البعد والمآب

(المقالة الثالثة عشرة)

قد اشرنا سابقاً الى ان العصير الرئيسي والنمرى أي الماء المسفوع فيه الزبيب والنضوة فيه النمر اذ اعلى ولم يذهب ثلثاه، مما دفع الكلام فيهما من حيث الطهارة والحجاسة والحل والحرمة، الا ان يجلسهما بالغياب من حيث هو هو وان لم يحدث فيها الشدة المسكرة مما لم اعلم قائلها بعد التسع التام والاستقرار الكائن وأذا ذكر الشاهد الثاني في الروضة معدن القول بالحجاسة في عصير الزبيب اما الحجاسة فلا شبهة في بعضها.

وفي الفوائد العلية لا يلحق به عصير النمر وغيره للاجماع على طهارته وكذا عصير الزبيب على الاصح وان حرما

وفي شرح الألفية لشيخ الشهد الثاني ولا يلحق به عصير النمر وغيره اجماعاً ولا الزبيب على اصح القولين

وفي ادخيرة وهل يلحق، عصير الزبيب اذ اعلى في الحجاسة، لا اعلم، وقائلاً واما في التحريم فلاكثر على عدمه وهو كما قال، وان كان طاهر شرح الرسالة وجود القائن، واعلم من غيرنا، واما احتياط الوحيد الفرد يجلسهما فاما هو انه، الى ان الغلبان فيهما مطلقاً يوجب الاسكار سواء كان نفسه او بالدر، وهو كلام آخر وان كان معاناً للدليل والاعتبار كما عرفت الحال فيه (وبالحملة) يطهرون، مما لم يسكرا مما لا يسمى الاشكال فيهما، واما التحريم في ثبوت الكلام فيه معصلاً الله تعالى في الفصول الانية الا ان لمرص في هذه المسألة توضيح بدرة القول به او شهرته

قلة القائل بتحريم فليعلم ان الذي تبين عدى بعدد الجهد واسهراع الوسع قلة الزبيب وعدمه القائل بتحريم الرئيسي والغالب من حيث هو بين الفقهاء المعروفين في النمرى الذين وصل اليها كلامهم وعدمه في النمرى وان لتحريم فيه

عما روي في هذه الاعصار الأخيرة جملة من الاحبارية، كما يحدث البحر اعلمى والشيخ سليمان الجراسي والسيد عدنان الجرايري، والشيخ عدنان السماهجي، وعري الحل فيها في الحقائق الى المشهور بين اصحاب مصر حياً في النمرى بأنه كاذب يكون احكاماً قال بل هو اجماع وان لم ينف على قائل بالتحريم ممن تغلب من الاصحاب واما حدث القول

به في هذه الاقسام الاخيرة

اقول واستظهر لقولنا حل في الرسمي فكيف بالتمري من المصعة، والنهاية والمهتج
وابوسيلة والسرائر (وفي الرابع) انه احراز حل عصير الرطب العام والاشيدان وفجر
الاسلام والعامل العقداذ والمعدج الصيمري، والمقدس الاردبيلي وصاحب الكفاية
مدين كالمدح الصمري الشهير، (اقول) والى الحل ذهب الفاضل القاسبي في ظاهر
الحجة وصريح المعصوم والعلامة لمجلى في المحار وحل المعاصرين او كلهم الا ان العلامة
المحقق امتنع الصامسي حذر لقول سحر من الربي بل تصدى لاطلاق دعوى الشهرة
المطلقة واستظهر شهر لمحرر امام العلماء بين المتقدمين واصحاب الحديث واتبع
نفسه الشريفة في اثبات هذا المعنى ببيانات واثرة على كثير منها آثار التكليف ظاهرة و
نقلها والتعرض لما فيها وان لم يتضمن كبر فبده فان الشهرة على تقدير صدقها وشموتها
ليست بحجة في امثله الا ان اشتمل كلامه على بعض الفوائد اوجب عليها عمل بعضها

ولقد لاحظنا ان بعضها من مسائلها مما يقع في المسئلة وغيرها في مسألة اخرى،
قال (ره) ما لحرم فقد رواه كثير من القدماء الاعظم من اصحاب الحديث ورواة
الاحكام وفضلاء اصحاب الائمة كعلي بن جعفر وموسى بن ابي اسحاق واحمد بن محمد بن ابي
بصر ويونس بن عمار ومن محمد بن احمد بن يحيى بن عمران و محمد بن يحيى العطار
وابي علي احمد بن درس الاشعري وعلي بن ابراهيم العمري فابهم قد اوردوا الاحاديث
الظاهرة في تحريم المصدر الرسمي في كشهم المصعة للاعتماد وما دلت الالكوب معصرة
عندهم مقولة لديهم وان مص ميديا عين مداهيم وما زعم ادليس فتوى المحدثين الا
نفس المعنى اذناهم من الحديث الذي يروونه ما لم علم فيه وذكروا للمعارض ولولا
ذلك لاسد لطرق لي معرف مداهب القدماء من اصحاب دقلمما بحق منهم الاتناء لحكم
الصريح بالمحليل والاحرم على ما هو طريقه المعصوم في كتب الفتوى واستنباط اقوال
القدماء بهذا الوجه ليس بدع ما بل هو طريق جدد سدك مقتدمو الفقهاء المعصمين
في الفقه كما يعلم من جملة كتب المعيد والمرتضى والشيخ وغيرهم، وبه على اشتهار

- ٩٠ - في نقد ما ذكره العلامة هذا خط أصلي من نسخة حرمه العصور الرئيسية إلى المشهور

التحريم من السلف في الصدر الأول سؤال علي بن جعفر أخاه موسى (ع) عن هذا لريب
يطبخ حتى يذهب ثلثه هل يصلح أن يرفع ويشرب منه طول لسة؟ حيث أن الاستدعاء
كون المشته حكم المطبوع على لثث باعتدائه بقاءه وطول مكثه لا لاشترط العله فيه
يطبخه على الثلث يعني انه كان معروفه عنده وكذا ما تضمنه موثقه عمارة السباطي
من انسؤال عن هذه لريب انه كيف يطبخ حتى يحل؛ لدلالته على علم الناس بان الحل
في المسئول مشروط وليس مطلق وان شاء عليه تعيين الشرط وقد اورد ثقة الاسلام
الكافي في الكافي في باب عمل تحريم الحمر لاحبار المصنعة لحريم نمرة الكرم بالجليل
واب في حكم الحمر ما لم يذهب منه الثلث وفي باب منه الشراب بالجليل؛ لرواياته
الدالة على تحريم هذه لريب يعني وفي باب ابطاله رواية علي بن جعفر الواردة في شرب
الريب؛ وتطبيق ما ورد من لاحبار على نحو عوار له ب وكذا مرفقة المعروفه التي
منه عليه في مسح الكتب بقص كونه عاملاً مما دلت عليه تلك الطواهر التي لم يذكر لها
معارضة؛ وحكي رئيس المحدثين الصدوق في كتابي الجمع والعقد عن ابيه الشيخ الجليل
علي بن بابويه؛ ونقل امارة اخاصه سابقاً؛ وهذه عبارة مصها هي عبارة لعنه لمسبوب
الى الرضا (ع) وطاهرها تحريم نمرة الكرم مطاها ولو بعد جمافها وصورتها ريباً وهذا
باطلافة يدل على ان تحريم العصر الرئيسية مذهب علي بن بابويه؛ ومن طريقه الصدوق بعد
برسالة ابيه؛ وقد اورد في كتاب علل الشرايع والاحكام لاحداث المصنعة لتعليق
ذهب اثنين من نمرة الكرم؛ ما يقع بين موح واندس؛ من اروع حتى سهر الامر فيه
على ثلثين وطاهرها اعتبار دهاجه في خاص الكرم مطلقاً وصلاً؛ وقال في لادب
الاول من كتاب من لا يضره العقه ان لبيد الذي احب شربه واوصوه هو ادى يسد
في البقاء ويشرب بالعشى او سدد بالعشى ويشرب بعداه وسعد منه ان ما يحاور احد
المذكور هو اسد لمحرم وهو خلاف ما عليه المحدثون من تحليل العقبين مطلق ما لم
يتحقق الاسكار

واورد شيخ الطائفة في التهذيب رواية علي بن جعفر الصاهرة في حريم ما لم يرس

في نقد ما ذكره العلامة الصائغاني من نسبة حرمه العتبر الرئيسي الى العتبر - ٩١ -

في جملة روايات العصر وصحة حديثه المصنعة عدم صدق من لم يكن مسلماً عرفاً فيما لم يعلم أنه مطبوع على ثبوت وكذا موعة عمر الباقية على ذلك واطلاق الشراب فيها يشتمل الرسي ثم حمى مر واد على الواسطى معادل على البشعة ما فيه لحم على مر واه عمر السطلي قال (سب انما الله عن لصوح ولر جح البحر «الحديث» وهذا يدل على ان العصر المهرى عند الشيخ حرم حسن لا يظهر ولا يدل لا يثبت تلبه و تحريم المهرى يعني تحريم الريسي لا تحريم الريسي شي فصور واوضحه في الاوسور لاصعب سائر سموت الاقوى واد فاطهر من كل من قل تحريم المهرى فلا يحرم الريسي ومن قل بطله الريسي قال بطله للمهرى فاقول بحالة المهرى دور الريسي حالات الاجماع بوقال القاضي نعمان في دعائم الاسلام ونقل العلامة انه صيد من وجه الدلالة من عن صاحب اسم ردوا تحريم العصر واطلاق جماعة منهم تحريمه في كتب المعوى من دون تقدير بعض وظاهرهم تحريم العصر وادعاء انه اشتهرة وبعينهم لحدود في سرية لشراب و لقواعد والحرر و لارشاد حيث ان ام ان العصر حرم و حرم الوحد كمالى انى حتى يذهب ثلثه ان هل حاله واداد خصوص امى لكان احكام في الريسي وانتهى مع عموم الموقنة و ميسس الحجة اية مبالا في موضعه مردك ايدي في محله وهو ان الاشربة والاعمال على حكم لاصل في هذا الامر ادى ردوا ان الموعى بعد من طريقة العقلاء فان من عدايتهم التعرض للمردك خصوص مع وجود الحديث وتبرق الشبه معاصر تعارض الأدلة ثم ان تعريضهما مدحه الريسي والعري في كتب الحدود من هذه الكتب لسقره على ارادتهما خصوص العسى في باب الاشربة ورا حلالى لقوى وتجدد النظر غير غير منهما وادوى الكتب ابواحد بل ربما يكون موبه لتخصيص في الحدود بالنظر والرددهما شهد بآراءهما لعموم من العصر في كتب الاشربة مع ان التحقيق في الواقع الذى هو مختصر الشرايع ومأخر التصيف عنه قد اطلق تحريم العصر في الحدود ايضاً وكذا العلامة في انصره وحكى بحر المحققين في حواشى لارشاد عن والده العلامة بحسب عصر الرسي وكلامه في احوال المسألة واضح الدلالة على التحريم و

ويمّا يظهر من الشهد في البيان وعرى القول بتحريم الرّيب في الدروس إلى بعض مشايخه المعاصرين وكلّ المراد به فخر المحققين لأنه أشهر مشايخه وأشهر عنه منكر في كتب الشهد مره ولعله سمع منه مذاكره أو ثبت عنده بطريق المعروّض بلوح من ابن هندی حدود المذهب اختصاص الحل بطعام الرّيب وعصير السمور والرطب دون لعصر الرّيبی وقد ذهب إلى التحريم مريخاً الشيخ البحر العاملی والشيخ سليمان البحراني و السيد عبد الله الجزائري في شرح الحجة. وبعل فيه موافقة كثير من المشايخ الذين عاصروهم وفارس عصرهم. وإلى هذه لقول ميل العاقل الهندی في شرح الفوائد وهو ظاهر الفصل الخامس في الو في اطعمة المعانيخ وهو اختيار شيخنا المحقق داماد معنی به الوجید الشهیة وهما به انه لعل الوجه في ادعاء الشهرة على التحليل كونه قول معظم مهائنا المعروفين في لفقه مدفوع به غير تدبّر لأن مذاهب اكثر المفتنمين على المعید من لعقها كتاب لعید وابن ابی غنید وغيرهما لم يعرف الا لعل عنهم لذهب اكثر كسهم وابن سباز لم يقبل احدهم الا اصحاب في المسئلة عنهم قولاً بالحل ومصعب المعید والسید لم يرضي وسائر ليس فيها تمر من لحكم العصير فصلاً عن الرّيبی بخصوصه وكلام الشيخ في المسئلة مختلف وهو مع اختلافه ليس بصافي شيء من الحل وانحرمه وكذا كلام ابن الرّاح و ابن حمزة وغيرهما من اساع الشيخ واما الفاضل في لظاهر ان الذي اسعرا به ربهما هو المحريم كما يقتضيه اطلاق المحقق تحريم العصير في كتابي الحدود والمطاعم من النافع الذي هو مباح لصعب. وكذا العلامة في المسائل لمدينة لما حرمه عن كتبه المعينة وفتوى الشهد محللة وظاهر ان لعله التحليل مطلق والمساعد من الدروس التفصيل بحل الطيخ دون المبيع وهو حلال مذهب ليه العالمون بالحل وكلام ابن هندی في حدود المذهب يقتضي رجوعه عن احیاء الحل في اطعمة الكف فادأم يحصل بفقور الحل لا آحاد لا شت مهم اختصار القول المذكور قصصاً وبافي الاصحاب بين قائم بالتحريم ومختلف في فتواه وساکت عن المسئلة ومسکوت عنه والامر بالنات المقطوع به ها حکم لاصحاب تحريم العصير ودواهم الاخبار الواردة فيه وفي خصوص المعصر من الرّيب وهو عند التحقيق

راجع الى القول بالتحريم عالم يعلم خلافه وقد علم من ذلك بطلان دعوى الاشتهار في جانب الحل وان الظاهر اشتها التحريم بين المتقدمين وخصوصاً عند القدماء من اصحاب الحديث وعناية ما يقال في مقام التسليم هو نفى الشهرة من الجائسين والقول بثبوت شهرتين اشتها التحريم بين المتقدمين وشهرة الحدس المتأخرين وما اشتها الحل مطلقاً، ولا

(المقالة الرابعة عشرة)

يسعى للمأمل المردى في احراز اللب وكلمات الاصحاب ان لا يعبر بمافى كلام هذا الجيل المستطاب وما لمع فيه نمرة الشرعة اى لعب وان ابدى لا يدخله الشك و الارتياب، ان هذه الكلمات والاستمدادات من مثل هذه العلامة المردى بالدقة والحقيق من اعجب العجائب واقتصر سطحه السريع في لرها ان القاطع في ردها على كونه تكافؤاً واضحاً والتحق الى الاعتدار بانه صدره له جرد ان ساحته واحله لطر موهماً اى غير معتد لها لكن مقالة مثل هذا التطويل والابرار والاصرار بمنزله لا عند راعب

اعترافات على	و مواضع الظر و الاشكال في الكلمات المستورة و
العلامة الطباطبائي	امكانت كثره جداً الا ان العزم كما يطول بالاعراض و
قدس سره	نقتصر على عشرة مهيمن التنبيه على بعض الفوائد المهمة
احدها	حرصاً على تكثير الفيدة ونعمم العادة وتقليلاً لاساءة الادب
	مع هذا الحر الحصر والطود الاشتم

(احدها) قوله وراه كثير من اصحاب الحديث مسمياً للجماعة المذكورين في كلامه (فليعلم) اولاً انه اراد رواية علي بن جعفر وموسى بن انقسم مافى الكافي والتهذيب عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن موسى بن العاسم عن علي بن جعفر عن ابيه ابي الحسن (قال سئل عن الربيب هل يصالح ان يضح حتى يجرح طعنه ثم يؤخذ الماء فيسح حتى يذهب ثلثه ويبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه السعة فقال لا بأس به) وليس لموسى بن انقسم ذكر

في شيء من الروايات المتعلقة بالاعتصام بالربيب إلا في هذه الرواية، ولعلني بن جعفر
رواية أخرى يظهر العلامة المذكور فيها نصاً بحرمه الربيب (قال سئلته عن الرجل
يصلّي إلى القلعة لا يوثق به أي شراب يرغم فيه على التثنية فيكون شرهه قال لا يصدق إلا
أن يكون مسلماً عرقاً)

واراد رواية أحمد بن أبي بصير ويونس بن عبد الرحمن رآه أسفاً له علاقة بمشاهدة
أبايس (نعم) مع روح (ع) ونعم من متضمن لفظ العصر

ورواية محمد بن أحمد بن يحيى، مارواه في التمهيد عن مرفوعاً إلى عبد الرزاق
إلى الرواية الثانية لعلني بن جعفر سؤالاً وحوالاً ودلالة على ما رعبه وليس ما تضمنه
الصغير مطلقاً

ورواية محمد بن عيسى العطار، مارواه في كتابي مرفوعاً إلى عمارة متضمن
لسؤاله عن الربيب (كأنه يطبخ حتى يشرب حالاً) وما يشبهه

ورواية ابن علي الأشعري مارواه عنه من من أخبار مشاحره بنس (نعم)
ورواه علي بن إبراهيم حمالة من روى عنه في كتابي من أشباهه من مصاصين
ثم إن طريق الأصابع إلى روايات هذه الأحاديث في هذه لأعصر المتأخرة منحصرة
فما نقل في الكتب الأربعة وما يشبهها هؤلاء الخمسة أسس سمعهم عنهم واقع في آخر
السمد يروى بالأواسطه كعلي بن جعفر، وعصم في نسخة، كموسى بن القاسم وأحمد بن
أبي بصير ويونس بن عبد الرحمن، وعصم في أول السند، لعلني بن إبراهيم، ومحمد بن يحيى
العطار، زاني إلى الأشعري ولما رأيت محتملي وحداوإراد العلامة المذكور هؤلاء الجماعة
مذكور، وسر هذا المعكك أني أرى أنه في إيراد هذا كل من وقع في سائر روايات
العتصم والربيب وما يشبهه ما لا يلائم، فإني أرى أن يزيدون على مائة وأن أراد من وقع في الآخر
ويروى بالأواسطه، فإني أرى أنه ذكر مثل موسى بن القاسم ويونس، ولم يثبت له مثل هذه الأمور
اللا بد من علم الحديث والرحيل والدراية في هذه العصور وأما ما رعبه في هذا هذه الجماعة
الذين سمعهم كلهم إلا أن كتب معصرة علم بوجودها عند مشايخ الحديث وسماعهم عنها كما

يظهر ذلك من الطرق التي ذكرها الشيخ (ره) في آخر المديب والاستحصار إلى هؤلاء الجماعة، وأما المأثور ممن وقع في سبيل الروايات المتعلقة بالصير فهم أيضاً، وإن كانوا أحالة وأصحاب أصول وكتب معتزة وفهم من رآه ومحمد بن همام ومن يشبههم لأن الطريق إلى رؤيتهم عند كتب هؤلاء الجماعة لذين سماهم السيد المرحوم (فده) كما يظهر أيضاً من كتب الشيخ (ره) ثم إنهم وإن كانوا يفلون عن هذا الكتب إلا أنهم يذكرون الأسانيد اليها، كما كانوا يعتقدون من أنهم عن الكتب ارسال (ولله) أورد الشيخ فده في آخر التهذيب طرقاً إلى الكتب معلاً بأن ذكر الأسانيد مخرج الأحداث المنقولة عن الكتب عن حمد المراديل وبالحق، سبباً من كتب فده من كتب السيد المرحوم يمدد كتب مصنفه معثروا في الحديث في الكتب الأربعة معثرون عن كتبه سماه ولاكن أوردته، وآخرها إذا عرف هذه المقدمة فيقول يريد عليه في هذا الاستظهار مور (الأول) انه ينسب على تمامية دلالة هذه الأحكام ويوعى وجه الظهور عند هؤلاء الذين ذكرهم في كتبهم وأعلام لا يبرهنها صاهرة في هذا المعنى لدى تدعيه كما هو في الواقع كذا كما ستعرف، وأبرزها ظاهرة في غيره، وأظواهرها يختلف باختلاف الأدلة والشخص والأهوال، وكما يستند على وجه الحرم إلى أحمد بن أبي نصر وغيره أورد في تحريره الرئيسي مجرد روايته قوله (ع) لا يحرم العصر حتى ياتي مع أسائه على قبول التصير الرئيسي وعلى اعمية العاين مما كان يسمعه أو يراه، ولعلها ممنوعان عند الراوي كما هو في الواقع كذا والعجب انه يدعي الظهور في مثل هذه الروايات التي وقف عليها اليوم قدس، وحدث ولم يستطع وأما ما يروى أناته ثم يحرم يكون صاهرة فيه عند هؤلاء الجماعة ثم يستكشف من ملهم فتاتهم (التي) انبثقت على عدم ذكر هؤلاء الجماعة في كتبهم ما هو اظهر من دلالة أو من في حلية التصير الرئيسي ولا طريق إلى هذا المعنى إلا الحديث النصي سرداً (نست) انبثقت على كون الجماعة ملزمة من أن لا يؤدعوا في كتبهم إلا ما يملكون على طهه ولم يثبت دلالت خلافة في حق كثير من المصنفين في الحديث، فإن عزمهم استيعاب ما سمعوه ورووه كما يظهر من حطلة الفقيه، وقد ذكر كل من صنف في الرجال في حق محمد بن أحمد

من يحيى وهو أحد هؤلاء الجماعة ، به كان يردى عن انضمامه ويتمادى راسد ولا يبالى بمن
أحدهما عليه في بعضه طعن في شيء

ثانيها

(ما يسمي) قوله ردّ مدعى شهادته الحرّم من السلف سؤال على من
جعفر «ما يسمي» ادفعها لا دلالة فيه مدعى على اعتبار دهاب الثلثين
في الحلية وبه كل معقد دليل الوجه في صحته لكونه ادعى ثلثه ما تقدم سابقاً
ان ما لم يذهب إليه من بطول أمكنه وسقط حرم وهو مذهب دلت ان استشهاده في انما
ذهب ثلثه من مدعى على حده ولا يبرر حتى يباح له رفع ويشرب منه تناول السعة اذ به
أول دليل عليه دهابها

ثالثها ورابعها

ومنه يظهر الجواب عن ذكره من موثقة عامر ، وهو (موضع
الثالث) من مواضع الأساطير

(أما) قوله ردّ لورد الكلبين قوله (أما) ادفعها لا دلالة فيه مدعى على من
كل ما رواه في كتابه وان ورد كثير من الروايات المتعارضة الفاضلة وأورد كثير من
قناوى العصر من شاذ وفاسد يوسس على مدارج من ذهب وهو مذكّر حدّ مذهب
الاجماع الاصلية (وإن) استثنى على ما منه دلالة في الروايات عدده على ان مجرد طبع
الريب يوجب حرمه وحرمة وكيف على احد ممن لم يثبت اليه دمه شبه به يعتقد
ان مجرد صحاح الريب بالنسبة يوجب حدّ الاسكار (ان) ما رواه من يدل على حرّم
الربى معفو عنه على نفسه بطول الامت وحب منه الاسكار كما فصحت به الروايات
قد مروياتي

الى ثامنها

وحده يظهر اجمال فيه نسبة الى الشيخ قوله (وهو سبب) وان من مذكّر
سببه ووجهه ادفعها لا دلالة فيه الاصح مع ذكره ان عائم فلا يبعد (وهو سبب الموضع)
(وثامنها) ما سألني المصلين من جهة انّها تحرّم العصر في باب الاشارة اذ من
المتيقن والقاهر ولا من المجهول (ان) اراد به تعبيره به فكيف صحاح ان تحرّم لربى
() انظر ولا قل من المعدل

اليهما بمجرد هذه المعارة سماع تصحيحهما في باب الحدود بحلية الرئيسي وجعله من باب اختلاف انقوى عجيب جداً واين قوبهما بالحرمه والمخالفة لهذا التصحيح وما حكي عنه المحرم من الاحسان بجمع مع لاحسانه المغلوب في كل باب واستظهاره من اجوبة المسائل المهمة التحريم ايضاً عجيب فيه بعرض لاسحه ما انضم الي غيره لمطابقة الجواب مع السؤال حيث انه لم يقع السؤال الا عنه لانه غير حرام عنده وانه بفصل هذا التفصيل العجيب واين الدلالة في كلامه فكيف وصوحه ومثله في عدم الدلالة كلام ابن فهد فان عاينه ان يصريح بحلية ما سواه انه في اطمعة لكتاب فكيف يجعل هذا رجوعاً عن ذلك

تاسعها وعاشرها وهو (باسع المواضع) و(عشرها) مدسسه الى الدروس من دهايه الى التعجيل بين البيع والتبيع مع رغبته كما عرفت ضرورة في ان الربيب مما ذهب ثلثه اشمس فلا يبقى عنده وجه لحرمة ما حصل فيه الشيش بمسسه الا سيور ربه مسكراً وادلا ببيع دهايه افسئت وان هذا مما رآه من محريم الرئيسي وان لم يسكر ومثت بعد في كلامه هو صم جتح ، ومبيح المصرف فيه الى طويين لاطائل حخته واد اثرا ما عسى من الكثر في هذه المقالات فبعثها بمصون مصممه لاحكام اقسام العصير مستغلاً ما بها وان تيب مما سبق الا انه ثبت عندو تدليس في احداً ارساله مما يتناول

الفصل الاول

في عصر المحدث من اصناف

رسالة متعلقة في العصير علم ان لدى لاران عسى تميز ايه ونبوح لي من مجموع الابر والاحمر ان الحال في جميع اقسام العصير والسيد والتبيع على بهج صو ، وانه لا فرق بين الحب والتمر والربط والربو والس والصل والشعير و اشاهها وان الحرمة والحسن في الجميع بدور مدار لاسكار وما سكر منها كان محرماً بحسائمه بعزاء على عنه او بانار ذهب تداه لزم ذهب ان مكن افرصان وملم يسكر فلاوان تملين لتحريم في لادله في لتبر ما لا على العيصر اما هو لا مباع تحقق الاسكار ودوه عنه كمالان عصى التحليل على دهاب الثلثين انه هو لا مباع تحقق الاسكار

بعد عادة وان ما لم يذهب ثلثا يسرع اليه الشدة والاسكار فلو فرض الامر من طرفيها بالنسبة
 مثلا من غير دهاهما كان محاللا فلا يعتد في التحريم لعين كما انه لا يعتد في جعل ذهابه
 الثلثين محالا، والشهور يستعدون على جميع ما ذكرنا الا في موضعين (احدهما) الحكم
 بحرمة عصير اللعب بعد العليان بالدار وان علم بعدم حدوث صفة العبر والاسكار فيه
 (والاخر) الحكم بقاء التحريم فيما حكم بتحريمه ما لم يذهب ثلثه وان صار دسائلا
 (اما الاول) فيدعون الاجماع عليه ويستعملون اصل الاصل الا انه ظاهر وان صرح الوحيد
 بالمحدد النهائي بعدم تحقق العبر من دار العليان في اللعب وما يشبهه ولو بالدار بالدار
 الاسكار دائما، ومثله العلامة لصاطباني حيث استظهر كون تحريم العصير لعين بعد
 العليان محالا بالاسكار الجمعي بل ظاهر شهادات المسوطة عدم حرمة ما لم يسكر قال
 فاما ما لا يسكر من لاشربه وهو عصير اللعب فلان يثبت وكث ما عمل من تمر وغيره
 وكله حارز قل اسكر، وقد اسمعنا حتى نقول في الغام وان العليان بنفسه في اللعب
 والتمر والريب واسكره لازما لحدوث الاسكار لان العليان بالدار بالدار لا يحدث
 اسكارا حيا ولا حيا، وعلى كل حال فلا خلاف لمرتب من لادله ما هرا سيما في مثل
 قوله (كل عصير اصسته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثه) وعموما ما يسه ابي ما طال
 عليه المكث فتغير اولا، بل ظاهر يعلق التحريم على نفس العليان بالدار العبر الملازم
 للاسكار عادة وتحديد ما يسه المذكورة كجمهور الاجماع، يشطبي عن القول بحلية عصير
 اللعب الذي على النار من غير عصى زمان عليه بوجوب عليه نفسه وهذا الرد فقط ما تنفي
 من تلك النكاي التي ادعيها بحكم عليه بالحرمة سدا ولعل حماه للجمعي وبه نور حص
 في المعالي بالدار المستعد لتسارع الاسكار لادى الى شره ببعضه زمان بوجوب تغييره
 ولو من حيث لا يشعر كما ان هذا يسه ضرورة للهي عن الاستد في رعية محصورة كما
 عرفت وان نسخ بعد ذلك لما اشكى الصحابة بعد شرط عليهم ان لا يشربوا مسكرا بل
 هذا يسه هو العلة في السبي عن لعين من المسكر الذي لا يبلغ حد الاسكار فان مقصدي
 الجمع بين تحريمه وبين تعاليل حرمة الحمر بالاسكار والافساد والاداء الى الفسح كما في

الروايت لانها يست موحودة في قليل، مع نبوت تحريره فليس الالماذ كراما وقد عرفت من الوحيد البهبائي والعلامة الغف طابثي انها لم رسميا باستثناء هذا الفرد ايضاً من تلك الكلية .

(وما الثاني) فستمع انصوص الدالة على ان صيرورة العَصير حلاً، بحض الاناء يقوم مقام ذهب النلتين وان جماعه اكفوا بصيرورته ساقون ذهب النلتين «وبالجملة» فلسكلم في هذا الفصل في تحقيق حال خصوص العبي ودفع نوهم المجسة فيه من غير اسكار (مفعول) ان العَصير العبي المعلى على قسمين (الاول) ما على بطول المكث وقد عرفت الحال فيه وانه حمر حقيقة و به يحدث فيه الشدة والاسكار سواء لم تمسه النار اصلاً وهو الذي تعموا على حمرته اوضح ادنى طمحه تم ترائحتى بردتم على بعه وهو المسمى بالملاق معرب «باده» من اسماء الحمر «العارسية» (لاني) ما على النار وقد عرفت ان حرمة هام بذهب «لناه» ولم يصر دماً مورد انقاس العوى و انه لو كان براع فاما هو في المجسة وعدمها مع عدم الاسكار كما مثف عرفت ان دعوى اشهار القول بالمجسة لا اصل لها وما شأت من عذرة المصنف بتحليل انه اراد ما عراه اى الاكثر جميع ما وقع في عنوان كلامه مع انه لم يرد الا الحمر المسكر كما بين وقنع عرفت ان شيد لم يقل القول بها الا عن حرمة والمحقق وعرفت انب به لا هولان بها الامع لعبدان بعه كما في كلام الاول او مع لشة لى لا يردب الا لشة المسكرة كما في كلام لثاني فيخرج عن مرسوم الرراع يل ذكر اشهد لثاني في حدود الردص ان كل من قل سجين العَصير بالعدس اعس فيه الاشتداد «وج» بصير المسئلة معروفة بالحلان والاشكل عريقة عن الحلان والاشكل بيه على ما ذكرنا و اوضحنا من ان لمراد بالاشتد في كلام المعتزتين به لا يرد الا الشدة المسكرة وان هدا هو الذى يراد عند اطلاق هذا اللفظ في لحدان وكلمت ان فقهاء الاررار في هذا المقام وان هذا هو السرفى كتفائهم بالدعوى المجردة وانه لا يمكن عادة مبهم ولا ممن ذنبهم ان يقع في مثل هذه الدعوى لعدة لمكرة من ان العطلة من حيث هى هى توجب المجسة و فيادتها توجب لطهاره مصرف لادعاء ل لاندان يحتج لها ويستدل عليها ولو بحجة ضعيفة

كما هو المشاهد منهم في سائر المقامات ، وعرف ايضاً ان النمط موثقة معوية بن عمار
 اما حدث من الاسترأ دادي وتعه من تعه ، (وبالحالة) صار هذه المسئلة العظيمة القديمة
 مع الاحلاف فيها اصلا الاحلاف في جنة المنكر ، مع على المقدمات التي بها على ،
 حيث ان حرمة بعد العيان كحليه قلبه نفسه ، وحسنه بعد لاسكار ايضاً مدوع عب ،
 وحسنه قلبه لا قائل به الا العائل بالحاسة اما معتبر اعدن نفسه بالارم بالاسكار كان
 حمرة او يعتبر الاشتداد المعنى به لاسكار ولم يقل احد ، النجس من غير اشتداد على
 على حدود الروضة ، وهذه فائدة حليته يسعى اعصابه ، لان الذي يساعد الشيع انكاهل
 وجود القول بالحاسة من غير اشتداد كان بعض الذي حكى عنه المحقق في المعتر وظهر
 ابن همد «هـ» وشيخنا الهائي في اثني عشرية ، اومع «الاشداد المفسر بالمعصية كشحنا
 الاعمارى ، والحال في هذا القول على تقدير وجوده وعدم كونه المراد من بعض في المعتر
 هو ابن ادريس وان تغلب معامرها في المقالات لسانه الا بانكلموه في لعملة تبها
 على بعض الفوائد التي لم يسه عليها فيما سبق فيقول»

للدليل على بحاسة
 عندهما صحيح ، على الحاسة روه الشيخ في التهذيب ، سنداه
 عن احمد بن محمد بن محمد بن اسمعيل عن يوسف بن يعقوب
 عن معاوية بن عمار (قال سئلت ابا عبد الله «ع» عن الرجل من

اهل المعرفة بالحق يأتيه بالخنخوع ويقول قد صحح على ثلث وان عرفت انه اشره على
 النصف او اشره بعوله وهو بشره على النصف ، فقال «ع» حمر لا بشره ، قلت ورجل من
 غير اهل المعرفة ممن لا يعرفه بشره على الثلث ولا يسجله على النصف يحمر ما ان عنده
 يختجأ على الثلث قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه بشره «ع» قال «ع» نعم) وسند الرواية في غاية
 الاعتبار وجميع رواها من لعنق على وثاقه وعداله ، وهي صحيحة على الصحيح و
 اشتهرت بالموثقة لمكان يوسف بن يعقوب ، حيث وصده او جعفر بن باويه بالمطحية ، وان
 المصرح به في كلام النجاشي (وهو المقدم السابق) والخبر في الحادق في هذا الموضع

حال يونس

بن يعقوب

عنه قال انه قد قال بعد الله ثم رجع وروى الكشي رواه
تدل على صحة عيذته وقد اهتم بتحجيره كعصير دونه ابو الحسن
الرضا «ع» مما لا يجمع مع اسكار امامه و امامة ابيه فبما رواه

علي بن فضال انه من يونس بن يعقوب بالمدسة سمعت ابا الحسن لرضا حوطه وكفه
و جميع ما يحتاج اليه و امر مواليه و موالي ابيه و حده ان يحضرو حذرتهم و قال لهم احضروا
لعن القبيح و ان قال لكم اهل المدسة عراقي لا يدعه بالقيح فقولوا لهم هذا مولى ابي
عبد الله «ع» و كان يسكن بالمراق و ان سمعوا ان يدعه في النقع معكم ان تدفوا
مواليكم بالقيح و قدس في القبيح (فما الدلالة) و ما من جهة شبه الخنزير (وهو
العصير المطروح بالتفاق المسمى بعرب «بحر») بالحمر ما لم يذهب ثلثه فيوجب ثبوت
الاحكام الطاهرة و معها الجحمة و ما من جهة انه خمر حقيقة كما هو المحكي عن جماعة
من فقهاء الحنفية و العامة كالصديقي و الكليني و البخاري بل عن المحدث السرخسي ان اسم
الحمر حقيقة في عصير النعس اجمعاً قال العلامة الوحيد النيسابري في شرح الهمام تخرج
يظهر من الاخبار التي رواه في الكافي في باب اصل تحريم الحمر و يذهب و رواه الصدوق
في العلل انه داخل في حقيقة الحمر و لا حد و أصل و الصدوق في اعمية في باب حشر
الخمر قال قال ابي في رسالته اعلم ناسي ان اصل الحمر من الكرم و الله اسراراً على
من غير ان يسميه فيصير اعداء الله له فهو حمر لا محل شره حتى يذهب ثلثه ثم انى عباراته
صريحة في ان مراده من الحمر هذا الحمر الحقيقي المسمود ثم قال و للحمر خمسة اسامي
العصير من الكرم «الح» فظاهر الصدوق و الكليني كونه حراً خمسة و هو الظاهر من
صحيح البخاري من علمه و مما يشير الى ذلك انه مثل الصادق من نعم العصير قد
ان يغلي قبل «ع» لا يضر و ان يغلي لا محل و في آخر بعض من لعه قل «ع» اذا غلته قل
ان يكون حمرأ و هو حلال و لا بأس و صرح بعض المتأخرين بمساواة الحمر في جميع
الاحكام و يؤيده ايضاً ان حده حذرات الحمر و له «ره» رساله مستقلة في العصير اصر
فيها على كون العصير خمرأ حقيقة مع فرد العلل و لو سار و محصل ما اصاب فيها يرجع
الى هذا الذي نقلناه و ربما يورد على الاحتجاج بالرواية السابقة «هـ» على حود لفظة

«حمر» فيها مع 'أ' جمع مع سح الكافي متعدي على عديمها، ومن المعلوم كونه ضطر من التهذيب الذي ذكر غير واحد من المهرة كثرة اشتدائه على السهو والعملة والتعريف والقصاص في متون الاحاد واسايدنها، بل قيل انه فلما سخطوا حمر من علة في ذلك كما لا يخفى على من نظر في كتب التنبيه الى صنمها السيد المحدث الماهر السيد هاشم البحراني فيما يتعلق برحال التهذيب ويوجب بان احتمال السقوط اطهر عن احتمال الريادة حتى من مثل الشيخ وكم من موضع قد عوا الرواية على ما في نسخة التهذيب على نسخة لكافي، ومنه تعين الجانب الذي يخرج منه الخيوض فان من رواه انان على ما في الكافي يدل على خروجه من الايمن، ورحح المحققون منها المصنوع في التهذيب الذين على خروجه من الايسر، واعتدروا عن تلك باعتقاده في المقام بالمرائن الخارجة وكذا في مسئلتنا لمعتصدة بعد الوثوق بعدم الريادة لوجود لفظة الحمر في رسالته الصديق التي هي كالتروايات،

اقول اما وجود لفظة الحمر في الصحاح فلا يخل بمفع حل الكافي وكثرة احتمال التهذيب بل عدم العلم بتوافق سح التهذيب في الريادة حيث ان بعض نسخة الصحيحة القديمة اصطلح عليها واما ذكر في الحاشية معداً عليها بعلامة لصحة وربما ظهر من صاحب الوافي و لوسائل ان نسخة الحاشية عند هاشم من التهذيب كانت حاشية عليها ايضاً حيث سما الرواية الحالية سح الى الكافي و التهذيب على حد سواء ولم يسمها على وجود الريادة في احدهما وتأسد وجودها بتصميم رسالة وانما الصدوق بها عجيب جداً، لدمجها في عبارة الرسالة نفسم الحمر المتحد من العيب الى بي ومطوح، واين هذا من المونة واي ارتباط بينهما واي اشارة فيها باسمادها اليها مصاف الى انه على تقدير لظن بوجود اربعة قائم هو ظن في موضوع عادي حار حتى وليس من الطول اللغوية فلا يصح التعميل عليه في الاحكام الشرعية، الا ان يقال انه ظن بان من نقل ثقات الرواه في شمله مدلل على وجوب الاحاد بالرويات الموثوق بصحتها، لكنه موقوف على تحقق الوثوق وهي تحققة بمجرد كون احتمال السقوط اطهر اشكال مصافاً الى كون الحاشية من الاحكام الصاهرة للحمر مما يمكن منه، والى ان نربع حرمة الشرب على قوله حمر فيفيد ان

العرص المشابهة في خصوص الحرمة ، بل الرواية ظاهرة سؤالاً وحوايه بحسب السؤالين
او الحوايين المذكورين فيها في اسعلاص حور الشرب وعدمه واقلاه حكم الشرب ولو
كان العرص ايدة بحاسته لكل المساس او المعين ان يقول هو ينس لا تشربه او يقول
حمر لا تشربه واعل ما اصابه كيف ، وبالمطوى بالحجسة من حيث يده وقفه وثبته
ارائه ورمى من يلود به كبر واشد ، والاحكام المتعلقة بالحجس كسرة لا تنحصر في
الشرب فكان الاهتمام بيبه اكثر واوفر سيما مع تعارض الشبهة بالحمر في خصوص الحرمة
حتى قيل به صار كمثل السائر اه بشر (١) المشروب عند المتابعة في حرمة بالحمر
وانه مضموم بالحمر الحزير (ثم اقول) فنعرفت مرراً ان من اقسام لحمر الحقيقية ما يسمى
بادق وابه العصور الذي منه البدر ولم يذهب معظم مائه فترك حتى على واحتمروا به
معرب (باده) من سبه بالحمر وهو الرواية ما اعلم ان العصور لم يذهب صاحبه الا على النصف
تقرية استمراره على شربه كذا ان كان حراً حراً كذا ، مطروح على اسات ولدنا لم يقول
على قوله بالحمر مع انه قد ولد ومن هل ان معرفة ومن لم معلوم ان المطروح على النصف دانق
زمن نقلاً لتسارع التلاسل والاعمال فيما يطرح لاجل السبع فانه قد صاحبه في الجملة بمقدار
يوجب عليه واستكراه بالحكم بالحمرية في الرواية برأيه بحسب ما هو المتعارف فيما به في
عند الصائعين للبحر مع تعيين به ان امكر فرض الجلو عن اشده فمالا صاحبه على النصف
وعرضه للبيوع فوراً الا انه قد رواه في الروايات احداثها بل ، في الايراد الشائعة وانعاب
في اهل صفة اياه لا يذهب ما عندهم بل يبقى عندهم مما صعدوه سابقاً واما ان يعلم المشتري
مكونه من صفة السابقة فهو خمر حقيقة ولا يعلم ، كونه مما صعد في اليوم او مما صعد به
فيكون بحرله لحمر الحقيقية مع احتصار الشبهة ، واما دعوى كون البليان بالنار موحداً
للحمرية الحقيقية من غير مكث ولا طول زمان ، كما صدى لانتاب لوحيد ليهب في
قهي دعوى في امر عادي تحقق في الحرج خلافاً ، ولوحيدان مكث ليه ، ولو صار مسكراً
لما احدى في حلت وطهارة ذهب ثلثه بالبدر الذي اتفقوا على كونه عية للحرمة والحجاسة

أدب الجمر المسكر التحس لأجل ولا يظهر إلا بفعله حالاً، وكيف يعين مسجون المسكر
 ولا يطلع في حليته وأما معناه إلى فقهاء الخاصة والعامة من كون العليين بالنار بمجرده
 موجباً للخمرة الحقيقية مخطأ، وأشياء منه (ره) فطعنوا بهم لا يريدون إلا أن الجمر الحقيقية
 مما يحصل من العصر المعلى به، ومما صفة النار لكن لا بمجرده الأصالة والعليان و
 هم مصيبون في ذلك فالأول هو المعروف عند اصلاحي الجمر والثاني هو المعروف بالناسخ
 وأما من مجرد أصالة النار والعليان بها وجب للخمرة فمما لم يوهمه أحد في شيء من
 الأركان، ولأدلاله هي شيء من لعدائت الروايات على ذلك وعسار الاستكثار في الجمر ولو
 بحسب كثرة من البدعيين، وقد صدق الشارع واللغة وأعرف كلها عليه كما أن عدمه
 أيضاً في معالي النار وبمر عليه زمان أيضاً سمي أن يعد من أوصافها، وقد ذهب عنه
 الركنية في هذا المقام بما لا يحصل له، نصر ويدكر ما سلف أن أشكر الله تعالى على سطاوع
 الحجة وإيضاح المحجة،

(وهذا) ما من المذهب المتبع من دعوى الإجماع على حرمية عصر العنب فهو وإن كان
 مما يحرم المراد منه على من لم ينع معالاتنا السابقة، ولذا تمسكوا به في هذا المقام إلا
 أنه تميز المراد منه مما أوصحنا وفصلت في المعاني العشرة وساقها ولاحتضنها فإن العرس
 منه الإشارة إلى أن المحصر من في حصة الجمر وأنه عذرة عن كل مسكر وعن خصوص
 غير لمطوخ من العنب، أو عذرة عن التي من السبب الأمر أو عن مطلق المسكر المتخذ
 بهما اتفقوا على أن المسكر المأخوذ من عصر العنب حرم حقيقة وقد استمعناك حجة
 من لعدائت العاصية على هذا المعنى وابن الدلالة على هذا لمطلب أني هو العرس من
 عذرة المذهب فقطعاً مما تجلب من يريد أن عصر العنب المعلى وإن كان بالنار وكان
 حايلاً عن الاستكثار حرم حقيقة إجماعاً ولست سمعني كيف لم يسدوا ليهاده بدعي
 الإجماع على حرمية مطلق عصر العنب وإن لم ينع، فإن التعيين، العنب أيضاً ليس مذكوراً
 في كلامه كالتمديد بالاستكثار وقد استمعناك سابقاً ما معنى عن الأدلة وعرب أن الحقيقة
 أباحوا حمة من المسكرات ما لم يبلغ حد الاستكثار بدعوى أن الجمر المنعرة عيباً هي

المتحدة من لعب ، وذكر كثير من فهارسها ان لمسكرات وانكاسات محرمة باجمعها الآن
من استعمال غير المتحدة من لعب فليس بكاف ، وقال لراغب الاصمغاني (وهو المسلم تقنعه
وامامته ومهارته في اللغة في معمرات انرا آه وهي من الكسب النجسة الممنوعة) سمي
الاحمر حمراً بكونه حمراً للعب في سائر له ، وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر ، وعند
بعضهم للمتحد من لعب خاصة ، وعند بعضهم للمتحد من لعب و لمر ، وعند بعضهم لغير
المطبوخ ، فمر المطبوح من لعب هو ما عبق عليه ، واستعدادا من حذر العقاب من هذا
الكلام ان لراغب راجح كون كل ما سحر العقل حمراً حقيقاً ، وفيه ما عر من ان قولهم سمي
بذلك بكونه سائر اقوالهم سمي المبوب بذلك بكونه عائقاً ، وسميت العقل حبالا لاجلها في
المشي ، الى غير ذلك مما مر ، فتذكر

بعض الاحتجاجات وقد سدد على النجاسة بعض الاحكامات الممثلة وبالأخبار
على نجاسة العصير المصنوع من حرمة ليس له الله مع آدم و نوح عليهم السلام
مع احتوائها وبما تضمن به لحرمة عن العصير الذي طمخ ولم يذهب ثلثه .
(و اجواب) عن اكل طاهر للمسكر العليل فلا يطهر له لمر من له وقد سدد
ما روى في الكافي والتهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن
الحسن بن عطية عن عمر بن مراد بن ابي عبد الله (ع) الرازي عن ابي المصنف عن غير
اصحابنا فقال (ع) انكس ممن مسكر فلا شره ، وانكس ممن لا يستحق شره ،
قل جمال المصنفين في استفاد من به بحكم مسكر

اقول اما السدد في حاله كما في بعض اصول علي ما هو الاصح في ابراهيم بن هاشم
وليس فيه من سوء في شأنه عند عمر بن يزيد فانه على التحقيق مشترك من ائمة لا
يريدكم توهيمه المجلسي (ره) (اندهما) عمر بن يزيد يدع السري المتفق على وثاقته
(والاخر) ان يريد لصف لمر المصرح ، وثاقته ، لا فلا مدحه من احد من ائمة الرجال
وحكمة ابن داود ، وثيقه عن نجاشي غير مطبوع ، لئلا يقع في توهم منه فيكون السدي
بحكم الضعيف ، بحاله الراوي اسئلة من الاشرار الا ان الطاهر ان الواقع في السدد هو

الثقة فانه الاعلى وقوعاً في لاسيد وصرح لكتطفي في المشترك بالرواية الحسن
 من عطية من المعيرات فيه روى عن يباغ السري مضافاً إلى صحة لسد إلى ابن أبي عمير
 المجمع على تصحيح ما يصح عنه من على قاعدة المشهوره (وبالحمله) فانسب معسر حد
 صحيح او منه (واما الدلالة) فلم ارفعها من احدها ولا الاحتجاج بها الا ان اظهر
 عند هذا الامر ان دلالتها على كون المص مع مسداً في سكاره تامة و تفرسها ان من
 المعلوم ان المدر في حوار شرب الخنخ وعدم الذهاب للذين وعدمه وقد جعل في الرواية
 كون صاعه او الابی به مستحلالاً للمسكر اذ لم يذهب للذين ولا قل من باب عدم ثبوت
 الامارة على الذهاب وتصدق الحكم على ليس قطعاً من باب ان احاد الاعراب على التصق و
 عدم المسالك بل يكون بمرله فونه (اذ كان ممن عيب ويشهد بالرد او من عنوان
 الطلبة او ممن عامر وماع بالرد من ان في هذا موضوع من المناسبة الواضحة بالحكم
 ما لا يسمى ان يحفي من الصحيح على معرفت مراراً اذ ذهب بناء لاسير بطول امكنت
 ولا يهود مسكراً بحدوث ما دام يذهب فيه يسرع اليه الاسكار وتغيره عمالم يذهب
 ثلثاه يكونه مما اهداه من سحل المسكر بدل على انه مسكر و في حكمه ادلاً بحس
 الكمية عمالم يذهب ثلثاه يكون الميكن من سحل المسكر الا انه بعدكونه مسكراً
 كما لا يخفى على العارف بالسلب المعيرات والاحترازات مما زاد الروية به لا يشرب المحتج
 اذا اهداه اليه من سحل المسكر لانه لا يؤمن من ان يكون مسكراً بل يكون ممالم
 يذهب ثلثاه لا ان هذه الرواية ايضاً كانه صحة السابقة اما منزلة على اعاب فيما يعي
 عند الصائير للمحتج على النصف او على عدم حوار الشرب بعدم احراز الذهاب وعدم لأمن
 من الاسكار لا على ما علم على وجه القطع و ليس بعدم اسكاره فان كون الميكن ممن
 سحل المسكر لا يرتبط بعدم حوار الشرب مما علم عدم اسكاره ولو تزلت على كونه
 بمرله المسكر في التحريم اذا اهداه من سحل وان قطع بعدم اسكاره كان وجيباً ايضاً
 إلا أن الأوجه ما تقدمنا.

فروع مهمة	في الكلام في معنى المروع بمهمة المتعلقة بالباب
في حكم حبات العيب	<p>(مب) ما اذا علق صاحب العيب في نفسها اماسفها او بالسر فهل هي محكومة بحكم العيب في نجاسة الأول وحرمة الثاني؟ او انها محكومة بالحلل والبراءة؟ ثم ارفى كلام الاصحاب بعد التمسك الكامل تعرضاً للمرة و لكن يظهر من المحقق الأردبيلي والعلامة المجلسي و لمحقق الخوساري ان المصريح بمعنى كلام الاصحاب او جماعة منهم مساوئته للمصير ولم علم من ان استدعاها ولكن صرح في المحرر بعد نقل التحريم انه غير موافق لعدم صدق العيب عليه فالادلة لعدم تفتى حله وكذا لأردبيلي انه مال الى العيب وقال لو عدى ماء العيب في حله لم يصدق عليه انه عيب عني في تحريمه بل وكس صرحوا به (فيما مضى) (١) والعمومات وحصر المحرمات دليل التحلل حتى يعلم ان في الحدائق للمصريح بحله عسراً عليه وصرح غير واحد من العلماء انه صريح او لمفلايين بالتحريم والى يمكن ان يستدل به على الحل والبراءة امور</p>
الادلة على حرها و طهارتها	<p>(احدها) التحريم وانما يستدل على خلافه لأصل القاعدة يقتصر فيه على مقدار وفي الدليل وفيه وجه ومن المعلوم ان لم يقم الا على حرمة العيب و نجاسته وعدم صدقه على العيب معلوم ودعوى تعلل الحكم بمائه وان لم يخرج عن ارجح خروج عن جوهر الاحرار و بناء على مجرد الاعتبار قال الجرائي ان ماء الاحكام الشرعية على مثل هذه الاعتبارات التخفيفية الملوية لا يخلو عن مجازفة</p>
	<p>(الثاني) ان المحرم معلق بما دليل المصير ما اهل و ضرورة الاعلى اسفل في رواية حماد و طلبت الاصحاب ومن المعلوم انقائه في حبات العيب (الثالث) ان يبارم ان لو وضع العيب في اشهر يوماً او يومين بحيث لم يبلغ الى حد لا يربى ان يكون حراماً ولا وطن بأحد ان ينتزعه -</p>

(الرابع) مفهوم رواية زيد الرسي (أدب الحلالة في الماء بعد قسده) واربعة
واسكان مودعه الريب لانه يدل على ان المدار في التحريم على ثبوت اعادة الحلالة

في احوتها

ومحبات عن الجميع (أما عن الأول) فبان صدق المصنف عليه
اسكان معلوم العدم لأن من لم يعلم ان يعلق الحكم على لعصير
اسمه وانعسار الغالب ولا يذره مذكوره ، لوصوح تعليق الحكم بما خرج من العيب من غير
عصر ، بل بالامثاله ، سيما اذا جمع مع شيء كثير في قدر واحد ، وعلى الحدائق من ان
ارتكاب المحار في اطلاق العصير على ما يخرج باطرح لا يستلزم سحاه الى ما في العيب
قيل ان يخرج بالكتابة مدفوع بعد وصوح عدم ارتكاب المحار في حمل الموضوع على الغالب
وبعد مطالعته بالعرف لا يثبت الحكم في الماء الكثير اذ يخرج من العيب بالصريح اذ
تسالم هو وغيره عليه ، لسلمه تعدى ولاقره حصة قائمة فيه مختصة به ، بل ليس الا
لوصوح كون موضوع الحكم هو ماء العيب

(وعن الثاني) بان الظاهر حقق لغاب في العيب بحسب حله اذا انظر انه يكفي في
ذلك مجرد ذكره ، كذا احاط شحنا لا يصارى به ،

(د عن الثالث) انه لا محتور في التزامه اذاً و معن مخرج بالبرمه المحقق
القمي به في اجوبة مسائله

(وعن الرابع) بضعف اروائه مصداقاً الى ما وارده في الريب اذ ليس فيه ماء يعلم
فلا يقاس به العيب (وعن هـ) طهر حجة لقول بالحاقه بالعصر ،

في رد الاحوة

(اقول) والظاهر عندى احد واظهاره لان موضوع الحكم في
الادلة هو لعصير و هو ماء العيب المستخرج ، بالعصر ، واندر
الذى يمكن دعوى لعلم بعدم مدخلته هو كون الاستخراج بالعصر ، و انماء لعيب فهو
موضوع الحكم قطعاً ولدى يصدق اذا علت حسات العيب انه على العيب لاماته ، اذ من
المعلوم ان العيب ليس موضوعاً لحصوص الحريم المحرر عن الماء بل لمجموع الحريم والماء
واضافة الماء اليه من اضافة الجرة الى الكل ، لا بمعنى ان العيب يصدق على بعض اجزائه

حلل اجتماعها انهماثة، وه كك، ارم من بعد انفصال الرقيق من اعداء يقالان هذا مائة
 بمعنى اثنى عشر الى العليط كسنة امة الى اساقى، (يا حمنة) فلا يصدق غلبان على اعداء
 الذي هو الموضوع (على غلبان حبات العنب) وهو انما الذي ستلزم الاحدية لسوء
 الحكم في الماء الذي حرج من لعب نفسه او بطلح ولا يلزم استحبابه الى غلبان العنب
 ايضاً هذا كله، مضى الى الوجه الذي من عدم تحقق غلبان المفسر بانقلب وصيرورة الاعلى
 اسهل في رواية حماد و كلمات الاصحاب وانحو ان يحققه في العنب بحسب حاله لا يحصل به
 ثم ان ماد كرك، كله امة مع قطع النظر عما استظهر به من الاحتمال وشيذا ا كانه
 بالقرائن الساطعة الا و ر، من ان الحكم، ا مع فيما على نفسه امة هو لما رفته بشدة
 والاسكار والشيش، وفي معنى بالار ضرورة مما يسارع اليه لاسكار ادا هي رهاً،
 وان يحصل الضمين من الروايات انه يحرم العصر الذي اسكر، والعصر الذي لا يؤمن من
 ترتيب الاسكار، فالأول كما فهم على نفسه الذي كما في الصحيح: اخلا، ومن اعمالهم
 هذا المعنى في العنب الذي على مائة في نفس حصة ف به مستبعد بذكره اعداء اسق
 جعلت معياراً لاجلته لا لشدة، واهله اذكره ولم يكن مستطوره او مضمونه فلا اقل
 من كونه محتملاً، فلا يحق، العصر، معنى ما فهم اتحاده مع في اعداء، كما، به قد تصح
 غاية الاصح، ماء العنب الحرج منه اذا على نفسه حصة ف به لشدة والاسكار، (فكك)
 من ا مصحح ان العنب الذي يوضع في الماء من فحجف فحج حتى يصير ريس لا تحدث
 فيه حالة اسكر فضاء، ولو حدثت فيه لم يثبت المرة بضرورة ريس، فحين احدهما
 بالآخر مع انه باس يكون مع اعداء او اصح اي، (ومن اعداء) ان نفس العصر من
 بعد ان عثر من موضوع الحكم في الأدلة هو العصر، ورجح لحق عيسى العنب في نفس
 حخته به، اعترض على نفسه به عيسى، وليس بوضوح من قس ان الذي ورد ان يوضح في
 العمل به (فحج) به من قس لقتح بعدم الخصوصية ووضوح امة الموضوع بعدم
 احتمال صفة ذات مدحية موجودة مع على غلبان الحكم بهراً امة مودة فيما الحق به وقد
 تصح بماد كرك، فساد، اذ لو لم يكن مدحلية لما رفته غلبان الماء ايجاز حتى الاسكار معلومة

ولا اقل من ان تكون مطبوبة او محتملة فاين القطع «مدم الفرق»

حكم العصير

(وعب) انه اذا امتزج العصير بميرة وغلي، وهل هو في حكم

الغلاص ام لا فلجماعه من الاسحاب كلمات مختلفة في البيت

١ لممتزج بغيره

والذي يقتضيه التحقيق ان يقال ان الممتزج (ان على نفسه)

بعد الامتزاج كان محرماً بوجاهة ما على ما است في الخارج من الملازمة بين عليين الاشياء

الحلوة المتصصة لما يوجب المفع والاربادوين الشدة والاسكار (وان على بالدر) وان

نفي على ما ربما يستفاد من الروايات من ان تحريم العصير قبل ذهاب ثلثيه لكونه مملاً

يؤمن عليه الاسكار او يتسارع اليه فان كان مختلطاً بما يوجب الامن من تراب الاسكار

عليه بمعنى انه صار بحيث اذا سكن عليه بالدار وبرد لا يعود الى لعليان نفسه كان محللاً

طاهراً، والا كان محرماً ما لم يمس نفسه، وهذا يعلم ان اختلاطه لا يؤثر في ثلثه ولا يرفع تأثير

العصير عما كان عليه والماء المطلق وان امتزجه بالعصير عالم سابع حد استهلاكه لا يمسح

من تأثيره، بل كل الميعاب او حلقها اذا وضع فيها الماء كان الحكم والشرب تهماً لثلاث المانع

عانية انه ينقسم الى رقيق وتخي، مصفى الى الصريح، وفي حشر عقدة من خالد (في رحل

اخذ عشرة ارطال من عصير العنب وصبت عليه عشرين رطلاً من ماء ثم طبعه حتى ذهب

منه عشرون رطلاً وفي عشرة ارطال ابيض ان شرب ثلث العشرة املاً، فقال طاح على الثلث

فهو حلال) وفي كور العرض من لعضية الواقعة في حواء اذ ذه حليه شرب ثلث العشرة

او حرمتها كلام سيأتي في محله ان شاء الله تعالى؛ وهذا الماء في عدم مع اختلاطه عن تأثير

العصير العسل والندس والنس واشبهها طاهراً واما لاختلاط باللحم والعرق فمع العلم

انه مؤثر في الجمع املاً، ولعل الترخيص المستفاد من الرواية الابعة عن المستطرفين مبني

على كور مثله ما عا عن تراب الشدة والاسكار عليه وربي، وسيأتي ان الكلام عليه

ان شاء الله تعالى سواء قلنا ان هذه (١) العلة اعني كور مما يتسارع اليه الاسكار او لا يؤمن عليه

(٢) مما ليست مصوصة ولا مستظرة من دليل لفظي بل قد نبت تحللها فمدحكم بالحرمة مع

عدم وجود المصط في عصير على بالدار ولم يمس عليه زمان اصلاً بل براد شره فوراً ووحكم

بالحلية في عصر النمر والريث مع وجود الماد فيه - في ان يقال ان استهلاك الخليط بحيث يصدق على الممتزج انه عصير ولا اشكال في حرمة ما طبخ ، كما انه لا اشكال في التحلية اذا استهلك العصير قبل العليان ، وان لم يسهك احدهما في الآخر فان صدق انه على العصير او طبخ العصير بالحر ، وان لم يصدق ان الماد على عصير او صدق على ذلك الخليط ايضاً انه على او طبخ فان المدار في الاندراج تحت الادلة صدق عليان العصير لانه على منفرداً اولاً ان الماد على عصير ولعله واضح لا يسمى (لاشكال فيه) (الماوروي) في مستطرفات لسرائر فلاح عن كتاب المسائل من مسائل محمد بن علي بن عيسى بواسطة محمد بن احمد بن محمد بن ريان وموسى بن محمد بن عيسى (قال كنت الى ابي الحسن (ع) جعلت فداك عبدنا يطبخ جعل فيه

الحصرم ورماحون فيه انه عصير من العنب وما هو لحم يطبخ به وقد روى عنهم (ع) في العصاره اذا جعل على النار لم يشرب حتى يذهب ثلثه وسقي ثلثه وان اذى يذهب في لقدر من العصير يثلك المرله وهذا حسوا الكله الى ان يستأذنوا بياقي داء وكنت (٤) بحظه لانس بدلت

ورواه يحيى بن سعيد في كتابه المسمى (الاجامع) (قال كتب محمد بن علي الى علي بن محمد لهادي (ع) جعلت فداك عبدنا يطبخ و ذكر نحوه ، وطهره ولو بقرينة ترك الاستهصال وعدم وجود فرد ظاهر ولا مقدار معين منعارف جعل العصير في الطبخ انه اذا امتزج لم يحرم بالعليان ولم يشترط فيه ذهب لثلاثين وان صدق ان العصير على ، بل لا يملك صدق ان اللحم طبخ بالعصير من صدق عليان العصير ، كما انه يصدق اني دهن كل احدهم قول القائل اللحم طبخ بالماء ان الماء على ، قل العلامة المجلسي في اجاز ان الرواية بدل على انه اذا صب العصير في الماء وعلى الجميع لا يحرم ولا يشترط في حله ذهب الثنتين ، ولم اوراقاً له من الاصحاب ، (ثم قال) ويمكن حمله على ما ذكره كان العصير المصوب فيه قليلاً يصححل فيه فلا يسمى عصيراً (و بت حسراً) انه لا محال لهب الحمل اصلاً حيث ان المسائل صرح به لحم يطبخ بالعصير ، وكيف يصدق هذا المعنى مع كون العصير قليلاً مستهلكاً مضمحلًا فذهب عنه اسم للعصير ، (مضاك) الى ما فاتته لترك الاستهصال في الجواب ، وهذه الرواية قد حوت جماعه من الفصول فلم يهدوا الى حبلها سبيلاً ، فان الالتزام بظاهرها

في عامة الأشكال ، فإن لموجب التحريم وهو الغليل وكون نشئه يصب الشيطان موحود
فه كعصر الممتزج وكذا يرفع اليد عن الآية في العموم لمصرح به في لاحد المتواترة
من حكمة العصر باعتبار من غير شرائط امرائه بل انصرح باعتباره ذهبا انشئين في
المصرح ايضا في حيز عقبة بن حذاف وعصرها ، مثله مع هذا لانه للاعتبار حداً وحملها
على صورة الأسبلاء والاستحالة قد عرفت بعدد وطارده

توجيه رواية

وعندي توجيه آخر له حال عن التكلف وهو ان

الاسكال انما يشترط من ضمن سؤال السائل و اشباهه على انه

مستطرفات الراثر

يعترف في هذا العصير المصنوع استين ام لا وحين ان جواب

على عدم اعتباره ، وانما يخص في اقل ذلك انصرح لمطروحاً قطعاً مع انه من المحتمل

ان يصدر من شدة همهم . سأل من ذهب ثلثي المجموع من العصور والمحتلظ به هل

يكفي في اقل ام لا ، طار الى هذا ما هو المعلوم انما ذهب من من اجراء امه ، بطاقته

اكثر من ذهب من حرام ، عصر و عصر ذهب ثلثي اعصر لذهب ثلثي كل شيء فيكون

ذهب ثلثي لعصر مبراً امره مع عنه عندهم حتى في العصر الممتزج ولذا ذكر وافي

السؤال انما في جعله في ثلث من العصر سبب المبره ، يعنون انهم ذهب ثلثه و

انه مبره ، في امره العصر واه فذهب ، هذا عصر انحصر الا انما في كفايته

كم من هذا بعضه هو مستأثر في سؤال في حيز عقبة بن حذاف ، انما يراه انصرح بذهب ثلثي

المجموع ، ومع ذلك فقد شرب منه من يصح شرب ثلثه في؟ فلم يبق الا ان يكون حبة

السؤال و الاشياء المذكورة ، وكونه يحدث صاهراً في حال الممتزج وان لم يذهب

نوعه ، بعد اعلان انه ادعى شيخنا المجلسي (ره) لا بد منه ، بل ان يصدر هذا كرهه ، ويؤيده

ان لشيوخنا فيقه المحدث ابو حنيفة يحيى بن سعيد صاحب الجامع فهم هذا مذكراً ، فقال لا بأس

ان يجمع من عشرة ارباع عصر أو بين عشرون رطلاً منهم بقل حتى يبقى عشرة ميجل

ثم ذكر هذه الرواية من غير معرض للكلام فيها على وجه يظهر انها مستندة فيما ذكره ،

حكم ما لو غلي العصير

بالعاء شيء فيه

(ومنها) أنه لو غلي عصير العنب لا النار ولا بطول المكث بل

بشيء فيه يوجب غلبه وفواريه مما لا يحدث فيه أسكراً

كما في التراب الذي سمعت عن بعض الطلبة أنه يلقيه الصانعون

للدنس (١) من أهل بلاده في الماء، عصير العنب قل وضعه على النار فيملئ العصير ووراء

يجث فيه شيش وصوب حاس رماً سراً وما سلع ربع ساعة من الساعات المستوية ثم

يسكن ولا يحدث في العصير شدة منه، روحه بوزنه واجلاله وله مدخل في كثرة

حالاته فالظاهر أن مثل هذا الغليان لا يوجب تحريماً ولا نجساً، بل العصير بعد ما غلي على

خليفة وصهرتهما هو الأصل فيهما والمباي كالسوس ظاهرة في غيره وإطلاق العليان

قد عرفت غيرهما بالارادتها لا ما غلي نفسه كما هو الظاهر عند إطلاق أساد العليان إلى

هذه الأشياء من غير ذكره، حبله كالنار وعرفت أن هذا هو الذي عدم تحديد الحريم

فيها، ذهب إلى أن ذلك في غاية ما ينبغي إطلاقها إنما هو ما ليسه إلى ما غلي نفسه أو

النار وما غلي على مثل ما ذكرنا فلا حصار مصرفه عن نفسه إلى غيره وهو المعلوم المتع

من المذهب عند أهل الحديث، سمع عدم وجوده في تلك الأعصار والأزمان وفي زماننا

أيضاً في أغلب البلدان وأن شيوخ استعمال لفظ العليان إنما هو في غيره، وبالجملة فلا

يسمى الأشكال في خليفة وصهرته، نعم إذا غلي بعد ذلك نفسه عاد حراماً نجساً أو غلي

بأسد صير محرماً ما لم يذهب ثلثه، وربما تنوهم أنه يستلزم اتصالاً في العصير غير معهود

(١) بل هو أشنع لتعارف من اللاد التي صرح بها الدرس، بل الظاهر

أنه لا بد منه في صرح الدرس، فإن ما يصنع من العصير المطبوخ على قصبين : منه ما

لا يسمى فيه التراب فهو لا يبرد حلاً بل يبرده عندهم (الرب) بسم ثراء وتشديد الماء ويكون

حيوا حامضاً وأظهرا، هو يسمى بالطلاء في الروايات الماضية الحاكية لتدل على عدم

الاحر الذي يصير دساً ما يبق في فيه الرب، وكان طبخ العصير لم يكن متعارفاً فيما

سكنه المصنف (قده) من اللاد حتى استند ما ذكره (الرب) الطلبة (لصحيح)

من الأصحاب بل ومجالاً لأحاديثهم المركب حيث ثبت على الحرمة وانهجته فيها على نفسه، والحرمة فقط فيما على بالشر، وعندهم ما حرم في مثل هذا الموضوع لا، راجع بعد شاعة دعوى الإجماع المركب الراجع إلى الإجماع المطلق على عدم حوار بعض في أمثال هذه المسائل، فإن ما احتار به في الأول من مطلق على ما عرفت لما حذر من سطس الفرقه، ودعائم لملة، بل لما احتار به غير شاذ ممن يكلم في المسئلة، وإن كانت مما سكتوا عن التصريح بحكمه فراجع فيه إلى مقتضى الأصول وأغوا عند، وعرف أن العباس مطلق في كلامهم لا يراد به إلا القسم الأول وعنه أن يراد به عسار، (و، بحمله) وما هو أعلى حكمه فهو موافق لما سكتوا عنه دام بتمام مندهم فيه، فاس للمعاهدة

الفصل الثاني

(في العصير الزبيبي المعروف بالنعيق)

وقد عرفت مدونة القول، ونحوه منه، ورد في بعض النسخ

في العصير

اشتهر منه على مقتضى موضوعه وإن كان محدوداً وشور

الزبيبي

بحالته مما لم يرد في النسخ، فمرفى القول به، والأقوى حرمة وانهجته و

على نفسه لما صح سابقاً من ملاد منه مع الأسكار وظهوره من حليته، ومع ذلك هو لأصل

والقاعدة فيهما بعدم وجود ما يوجب الحرج عيهما إلا ما ظهر من خصوص واردة

في علة تحريم العصير من أنها شركة أليس في شجرة الكرم، ثمرة الدين، وإنه إذا

ذهب نصيبه من أجل الباقي، ولأرباب الربيب قد ذهب ثلثه وريادة، (ودعوى) أن

دهابهما، ما يفيد، معاطة، لذا كان بعد العالين، وتحريم مدفوعة به، لا أثر لهذا الأمر في شيء من

النصوص بل مظهرها أعصار دهانها، (مطما) بعد العالين وفه وقد أشار إليه (المفيد) (ره)

فيما لم من كلامه من أنه يحل طيخ الرسم على الأصح لذهب نصيبه بالشمس على، وحرره

عن مسمى العنب، ويؤيد المطلقون أن يدل عليه ما سبقت من رواية إسحاق بن عمار، وإن

المستفاد منها حيث قال (ع) (أليس حانواً) كون العلة في أمانة الشراب المستول عنه كونه

حلوا غير متعير بما يوجب الاسكار فطر دوما كان (كك) وان لم يذهب الثلثان لحجية
 العلة امصوصه ، وقد رواها في طب الائمة مع الصريح بالعموم قال (ع) (اشرب الحلو
 حيث وجدته) و (حدثنا) (وصحبة ابي بصير) قال (وكل ابو عبد الله) (ع) يعجبه
 الرينة) وهي على مخرج ، حمصة ، الطعام المطبوع فيه الزبيب ، ومارواه الراوندي في
 الخرج ، وعلة في الحار في معجرات موليا الصادق (ع) عمرو بن ماقب ابن شهر اشوب
 عن حمور بن امر ابي عبد الله (ع) (ان بطعم امرته عماره مملوءة رينة مطبوخة) وظهر
 ان عمارة رينة لا ذهب فيه ثلثاها لربيب ولا ثلثاها طبع فيه الربيب واكتسب منه الحلاوة ، و
 (كك) (اروايت لمصيبة جملة منها الدال على ان طهره النبيد بالاسكار ساء على شعول
 المبيد لكل ما يرب في الماء نمرأ او ريباً مع ترك الاستعمال الراجح الى العموم ، وربما
 يافش في الكل ، امور تعذر على دفع بعضها التأمل عما مروا به ، كالمناقشة في ذهاب
 اللبس في الربيب بعدم اطراذه فان من لعبها هو كثير اللحاء قليل المذاق العلم يذهب ثلثي كل
 حبة من حبات اللعب دونه حرط العتاد وذهب ثلثي المجموع لا يبعدى لكل حبة بل يتجه
 على ما قدمنا وصحبه مرراً على هذا الوجه انه لو ذهب بسبب الشيطان من الربيب لما
 اسكر وان على نفسه و لملامة واصحة كطلان البالي لمن اتقن المقدمات السابقة ؛
 وفي رواية اسحق بن عمار ضعف السد بالارسال واشتمالها على احمد بن محمد بن سبلور
 واسكان يؤيدها بعد طرقها كما يظهر من نقلها في كتاب طب الائمة بعير اسناد الكافي
 وقصور الدلالة ، اذ المعلوم مهالس الالحت على شرب الحلو والاستعمال به واختياره
 على لادويه اشعة ، وفي رواية ابي بصير ضعف السد بالارسال وان وضعها غير واحد
 مانصة ، حيث ان الرقي رواها في المجلس عن ابيه عن الصرم سويد عن رجل عن ابي
 بصير وهذا يقضى سقوط الوسطة المجهولة بين الضرر ابي بصير من نسخ الكافي في مشهد
 لعمرو ، الكشي عن بعض مشايخه ان محمد بن خالد الذي جعله في الكافي واياً عن
 ابي بصير لم يكن ، بصير والوسطة بينهما القاسم بن حمزة فالوسطة امارجل مجهول او
 القاسم بن حمزة وهو ايضا مجهول بل مهمول في كتب الرجال ، وقصور الدلالة ايضاً فاعل

الرنية هو الطبخ المعروف الذي يطبخ باللحم والعواكه كالرسي وبتين و اسفر حل
وتجوها والمعهود فيه ان يقلل من الريب مع غيره من غير ذلك (١) ولا يكتسب الماء
منه حالوه بل اما يكتسب من مجموع ما انقى فيه حالوه صفة مركبة وحده مثل هذا
لا يستلزم حلية الماء الذي اكتسب من الريب واسو في منه حالوته كما هو ورد في
أدلة التحريم وفي رواية الراوي أيضاً ضعف السد بالأرسال وقصور الأدلة في أقصى
مدلت عليه حلية الريب المطبوخ ومحل لراع هو عصير لربس دور لربس نفسه و
عن روايات النيد من المراد منها الماء الذي يذوقه المر كمن هو الإطلاق لشارع في
الروايات وأما ما بقي فيه الريب فسمى ميعاً و آثار النطف على بعض هذه المباحث
ضاهرة ، وعلى تقدير اتجاه الجمع فاصلة الحر كافة في الامام بعد معرف من عدم

في الأدلة على

تحريم الريب

(مها) استصحاب

حكم حال العيبة

اتجاه أدلة الحر ، فإن عمدة مباح ذلك أمور : حده

استصحاب الحالة السابقة الموحدة خارج العيبة و غير

بوجهين (أحدهما) ان الملازمة اليه بالحرمة و سببها كانت

ثابتة حال العيبة ولم يعلم زوالها ، و لا يصدق ذلك المزموم

بالوحدان و وصف الملازمة بالاستصحاب ترسخه انما هو وهذا

المعنى من الملازمة امر موقوف سابقاً حقيقه او عتاراً صحيحاً في هذه الاشياء لآخرى

التي لا تحرم بالمعيار ، وليس فيه تعاقب و تقدير فداشك في روال اخرى في الاستصحاب (لاني)

ان حرمة على تقدير المعيار كانت متحققة سابقاً من غير تقدير و كما ثبت بالاستصحاب

في الان الا لاحق ما كان ناساً سابقاً من غير تعاقب كك ثبت به ثابت على وجه لشرعة

والاستصحاب على هذا التفسير لكونه من الاحكام الشرعية لا يحتاج الى اثر آخر سبب

عليه بل معنى استصحابه لالتزام في الان الا لاحق وهو في هذا الان لتعقق لمعلق عليه يكون

حكماً عملياً للحاصل ويرتب على الموضوع الخارجي آثار الجرام لواقعي ، وهذا لوجه

اسلم من الاول الغير الحالي عن اشكال كونه من الاصول لمثبه كما لا يخفى ، وعلى الوجهين

يدفع ما يورد ساعاً للمهل من انه يشترط في حجية الاستصحاب ثبوت امر من حكم

وضعى او تكلفى او موضوع خارجى فى زمان من الارصة قصصاً ثم يحصل الشك فى ارتفاعه بسبب من الاسباب فلا تكفى مجرد قابلية الشئ باعتباره من الاعتبارات وقد يورد «ثبوت» بأنه يعتد فى الاستصحاب العلم بمقدار الموضوع ولا قبل من عدم العلم برؤاه كما عن بعض وقد تغير فى المقام قطعاً حيث ان الربيب غير العبد قطعاً ولذا يصح سلب كل منهما عن الآخر ولا يندرج احدهما تحت الآخر ولا يصح جعل كل منهما قمماً للآخر ولا التقديبه ولا الاستفهام عنه ولا استثنائه من ذلك «ونالته» بمعنى رصة هذا الاستصحاب باستصحاب الاباحة والحل الذى كان نسباً للربيب قبل العليين وما يرجح عليه باعتضاده بالعمومات الدالة على التحلية وبكثرة العظيمة القائمة عليه كما يراه جماعة او ينساقضان ويرجع الى قلعة الحل والاباحة . ويحدث (عن الاول) ان الربيب وارر اب عنه تسمية العنب بحفاه وتغير صفة الارح حقيقة لعب باقية مع علم نزل عنه شهادة الوحدات ودلالة انعق وروال التسمية لا يطردها معها روال الجمعية واناسه بين الربيب والانس فى جميع الاحصاء نسبة واحدة و التسمية فى كثير منها عطرد كالتس ، واحور ، وانصح ، ولسرحل ، والعبان و لافلا ، وغيرها ، من انواعه والشمز التى يميز بين رضىها ويسبها بالصفات والبعوت دون لاسماء غاية الامر ان لكل من الربيب والانس فى نعتى الكرم والحل اسماً يختص به ومن المعلوم ان الحقيقة لا يختلف محض الاسم ، وفئاتها كاف فى ثبوت الحكم واستصحابه ، وقول الفقهاء الاحكام الشرعية تتبع لاسماء المانعون به نعية الحكم للاسم وجوداً وعندما مع احصار العلة فى المسمى وكونه سبباً تاماً لا قصصاً ضرورة حوازه خلف الحكم عن العلة اذا كانت باقصة وتحلها عنه مع تنوعه بديل آخر ، و يعتد ان يكون المراد انتفاء الحكم الثبت من جهة الاسم بروال الاسم ، فلا يجوز التمسك باطلاق ذلك الدليل الذى علق به الحكم على الاسم او عمومته ، لانه ينفى الحكم بالمرة فلا ينع من الاستصحاب (عن الثانى) ان الشك فى الحل والاباحة محسب عن نفي الملازمة والنسبة فى هذا الحال واستمرار الحرمة التقديرية فاذا احرر النفي والاستمرار بالاستصحاب لم يحرر الاصل فى المسبب (فان قلب) ان الشك فى الحل والاباحة مرجه الى الشك فى الحرمة

التقديرية وليس شيئاً غير معساً عنه فان العيب كان مصفاً بالحرمة التقديرية قطعاً وبعد
 الريب وقبل الغلبان واما كل معلوم الحلية الا انه لا يعلم ان حليته مطلقة نامة له على جميع
 التقادير على اولم يقل او انها مقيدة بعدم الغلبان لبقاء حرمة على تقديره والشك في حليته
 واما حته بعد الغلبان هو عيبه الشك في حرمة على تقدير العبدان ليس شيئاً غيره مسبباً عنه
 (قلت) انه قبل الغلبان و اما كل شك في اطلاق حليته وتقيداً الا انه يعلم قطعاً انصافه
 بالحلية الفعلية على التقديرين اما لاطلاقها او لعدم حصول القيد ، كما انه يشك في بقاء هذه
 الحلية الفعلية وعدمها من جهة الشك في ان الحرمة التقديرية باقية حال الريب او انقلب
 الى الحلية على جميع التقادير ، و يشهد لمعايرة احدهما للآخر اجراء استصحابين في
 بقاء الحلية الفعلية وبقاء الحرمة التقديرية ، فالأمر لا يحد لشك حقيقته واجراء استصحابين
 متوقعين جميعاً على معلوم سابق يشك في بقاءه سواء قبل بمعارضه احدهما للآخر او عدمها
 بهم يتجه ان استدام بقاء الحرمة التقديرية لانصاف الحلية الفعلية عقلي غير شرعي كاستلزام
 وجود احد الصدين لمعنى الآخر فهذه الحرمة التي يحاول اثباتها في البرهان الا لاحق من
 اللازم العقلية لانه غير صائر بعد ان كان اسماً احد الصدين مرتباً على وجود لآخر اما واقعاً
 او صاهراً كترتب وجود المعصية على وجود دها واقعاً او صاهراً و ما لصائر ان يكون
 الاثر ملازماً عقلياً او عادي لخصوص الوجود الواقعي على ما حرر في محله ومن جميع ما
 قررر تقدير على الجواب عن تقرير آخر في مع الاستصحاب وما يحيل انه الصواب في
 الباب وهو ان الشك في المعصية ليس في رعاها الملازمة والسببية بعد العلم بثبوتها سابقاً
 بل لشك في عمومها لهذا الحال اعني حال التريب ولا يعلم ان وصف المعصية له متدخل في
 التحريم وانعكاس الغلبان حتى لا يصف الريب شيء منهما ، المرة في شيء من الارمان
 او لاحقاً بتصفيهما بعد الغلبان ولشك في اصل حدوث هذه الحرمة التقديرية في الريب
 لافي روايته بعد ثبوتها كما ان الشك في عموم الملازمة لهذه الصورة لافي ارتدادها بعد تحققها
 ادوية ، ان اراد اعتبار الموضوع وعدم عائلته حال التريب لتعابير العيب والريب (١) رجع الى

هامر بجوانه ، وإن أراد الأشكال فيه مع عدم انطر عن اتحاد الموضوع و تعدد فية
ان الشك في جمع الاستصحابات راجع الى عموم الحكم السابق للحالة التي يرد
استصحابه فيها ،

والتحقيق في الجواب المسموع من حرمان الاستصحاب للمسموع من نقده لموضوع ،
لأمن حجة دعوى ان المعايير بين حقيقي لعب والريب حتى بقدر ما ذكر سابقاً ، بل من
جهة ان الملازمة والسببية وحرمة التقديرية كما كانت سابقة لحد الغيب فانه هو الذي
يحرم الوعلى ، لا للعب ولا للماء الخارجى الملقى عليه بحيث لا يصدق عليه ماء الغيب ، ولم
يتفق في شئ من الأدلة ان لعب محرم اذاً على ، وإنما الموحود في ان العسير وهو ماء
العب يحرم اذاً على وهل يسوع لاحد دعوى اتحاد الخصبة المعرفة بين ماء العب وماء
الغرات ، وأما دعوى عموم العسير لماله فهي على تقدير صحتها راجعة الى التمسك بعموم
الأدلة اللفظية واختلافها كمسيئتي وسمع الجواب عنه مفصلاً

و قد تعطل العلامة الطحاوي في الذي انتهى هذا التقرير للاستصحاب و اصر
على تشييده وسد تعوره بهذا الشكل والجواب فتصدي لدفعه (اولاً) بان المستصحب هو
التحريم بالعليان في الحمله ، غايه الامر ان خصوصه في اللعب معه وفي الريب بواسطة
الماء الخارجى (وثب) بان التحريم في اللعب ليس مقصوراً على العلان معه ، ادلواضع
الى ماء لعب ماء من خارج ثم على الجمع حرم قطعاً ، وليس بالعلان هانما اللعب وحده
بل به وبما يصيب اليه من الماء ثم امر بالأمس ، وعلله راجع الى كلاً لوحين فان سادهما
مما لا يخفى على مثله ، اذ يرد على الاول ، انه لا يستصحب الا ما علم نوته سابقاً وهو تحريم ماء
الغيب بالعليان ومن المعلوم ان فراخ وذهب حين حف وتراب فكيف حكمه يستصحب ،
وليس هناك معلوم ثابت على وجه الاحتمال سحب الى الرمان الثاني ، (وعلى الثاني)
انه بعد اضافة الماء الخارجى والذي على هو الماءان فيصدق عليهما ماء اللعب فيندرج في
موضوع التحريم اذ لا يشترط فيه ان يكون وحده وابن هذا من المقام الذي لا يعلى الا
الماء الملقى من الخارج اكتسب من الزيت معتم الحلاوة ، ما يقع فيه او بغيره

معها، هذا كله مصافاً إلى إمكان تصحيح الجواب بتعريف العنب والربيب أيضاً بأن الحكم المعلق على المسمى باسم ظهر في منخلية ذلك للمسمى فيه وأنه هو الموضوع للحكم لا ماهيته وحقيقته لى تنور عنه لحالات المختلفة الموجهة لتسميته باسم متعددة، وما يرى من عدم اختلاف أغلب أحكام الحصة و الدقيق و القطن و العزل، بل العنب والربيب أيضاً في مثل الحكم بالحله أو السحق به لإفلات الحصة فاما هو لم يعلم من الخارج في هذه المقامات ان الموضوع للحكم هو الجسم الخاص ولو لم يعلم لم يعد من الحكم المعلق على مسمى باسم إلى غيره ولذا لا يحكم بمدى لوطيعه المستحقة من أكل أحد وعشرين ريبه على لربيب كما ورد في حديث الأربعمائة من الحلال يأكل مثلها من العنب وكذا ما في الكافي من رجحان أكل هذا المقدار كل يوم به لا يمرض إلا مرض الموت

الثاني من أدلة حرمة الرئيسي (تبيين) ما احتج به الماصد المأجوري وشيخه العلامة الطباطبائي ما دل بالعموم والاطلاق الراجع إليه على أن كل عصير على أو على دالاً هو حرام، والمعتبر من الربيب بعدد في له وهو من عصره وجب له حرماً بالمثل (أما الثانية) بظاهره (وأما الأولى) فالإن الاعتصاف بعقل من العصر وهو استخرج الماء من الشيء (معظم) غير أن ذلك الشيء أو غيره أصلياً كان المستخرج أو عارضاً ابتدائياً كان الاستخراج أو سقوط بفعل كالقمع وغيره وخروج ما خرج لا يفي لتمسك به فيما شك في خروجه فإن أعمام المخصص حجة فيما لم يستخرجوه (دعوى) أن البيع لا يضمن عصر أكل ما يقع الريب في الماء ثم يطبخ (مدفوعة) تضمنه للعصر بعد القمع ولا يضمن في صنق العصير أن لا يكون مسوقاً بمثل (دعوى) استلزامه لتخصيص أكثر (مدفوعة) بجواره (أولاً) كما يدل عليه بعض الآيات المستدل بها في كتب الأصول (ثانياً) بعدم إقصاء أصناف تخصيص الأكثر إذ هذه خصوص العصير من اللبنة ولا وجه له لحوارادة اللبنة أعنى العنب والربيب والتمرى بنوحه الخطاب إلى الأفراد دون الأنواع، فإن أفراد هذه اللبنة أكثر من أفراد غيرها، والحواش ما عرفت مفصلاً في المقالة الأولى من الشواهد على أنه لا يراد من العصير المطلق في الروايات إلا العنب، وأما ما دفع به دعوى استلزام تخصيص الأكثر من الجواش فقد كفا بعض من

في ذكر ثالث الأدلة على حرمة العصير الربيبي والحواب عنه - ١٢١ -

سقطان المحققين سويح ما فيها مؤنة المعرض لها .

الثالث منها

(ثالثها) ما دل على حرمة كل شراب على ولم يذهب ثلثه خرج

ما علم حروجه وبقى ما لم يعلم كصححة على بن جعفر عن أخيه (ع)

(عن الرجل يصبى إلى الفلاة لا وثق به نبي شراب رعمانه على لثت فيحل شربه قال (ع)

لا يصدق إلا من يكون مسلماً عارفاً) وروى مثله في قرب الاسناد (ومؤنة) عمار السابلي

(عن الرجل يني بالشراب فيموت هداً مطوح على اثنت فقال ابن كل مسلماً ورعاً مأموئاً

فلا بأس أن يشرب) (والجواب عنه) مصاف إلى لزوم حصص الأكثر المسيحين غايتها

مسوقا سؤالاً وحوايا لجوار تصديق السبيع أو من في يده الشراب بمجرد قوله من غير

معرفة حله وعدم حوره بالنسبة إلى ما كان يوقف عليه على ذهب الثاين معروفاً عنه

عبد الباع والمشتري والسائل . وابن هدام الما لا فهموا ولا لهما على حرمة كل ما يصدق عليه

أنه شراب ما لم يعلم ذهب ثلثه، معناه أن ما قيل من معرفتهما مع الإحصار الكثيرة الدالة

على اعتبار قول ذي اليد . واستعمال الصانع في عمله . وحوار لأحد من سوق الملحين،

وعدم وحوب استعيش . ولؤلؤ من لأصناف المسلمين حيث يأخذون الدس في أسواق

الحصاة . ولعمارة خلف وسلف من غير تفحص عن حال الصانع . مع أن صناعة عدداً ليسوا

ورعين مأموين . نعم في المصم بالأسحلال من الثبوت قد ورد النهي عن الاشتراء منه في

بعض الروايات وذهب إليه جماعة من العلماء الأذنب (لأطلاقاً) كما هو مورد الروايتين،

(رابعها) الروايات المنعقدة المروية في الكتب المعتمدة المتضمنة

الرابع منها

للمسألة الملبس، مع آدم وروح عليهما السلام الدالة على أن ثلثي

ما يحصل من الكرم عند كل أدوس لا بأس وأردت عدة بحريم الثاين و تحريم الخمر

كصحيحة رواية . وروايات سعد بن يسار . وابن الربيع وحسان بنافع وإبراهيم المروية

جميعاً في الكافي وروايات محمد بن مسلم ووهب بن صبيح . وابن الربيع . المروية في العلل

ورواية سعد بن يسار لمروية في تفسير العياشي . ولكتف بنقل بعضها (ففي حمر ابن الربيع)

الشامي (قال سئل أبا عبد الله عن صل الأحمر كيف كان بدو حالها وحرامها . وعني أخذ

الحجر: وقال (ع) ر آدم لما مضى من الجنة انتهى من ثمارها فبذل الله عليه قصيب من

عصا فعرسهما فلما راورق وانثرا ولم يأتا، ابليس فحاط عليهما فحاط فقال آدم هذا بك

بالمعول فقال ابليس ايهائي فل كذب فرما سبها بروح القدس فلما اسبها الله قسر آدم

قصه واحد روحا قدس معاً من ر فرمي به عليهما والعب في عصاه حتى صن آدم به

لم يسبق منه وطن ابليس فلذلك قد حلت البار حيث دخلت وقد ذهب معها ملكهما ونقي

الثالث فقال الروح اما مذهب بها فحط ابليس ومضى فبكش آدم وفي خبر ابراهيم عن

ابي عبد الله (قال ان الله بعلي لما مضى آدم امره بالحرج والزرع و طرح عليه عرب من

عرس الجنة فسطاه السجل والعب والرتون والرمال فعرسها لعنه ودرسه فاكل هو من

ثم رها، فقال ان اس نذر بي ان آكل منه شي فابي ان يقطع، وجاء عبد آخر عبر آدم

فقال لحواقد احدي الحوء، والعش اريدن يدعي من هذه ثمار فانت به ان آدم عهد

الي ان لا اطعمك شئ من هذا العرس وانما من الجنة ولا سمى لك ان ناكل منه فقال لها

فأعصى ما في كفي شئ فانت عليه فعل درسي فعصه ولا آكاه فحدث عهود من عب

فأعصته فعصه ولم اكل من ذلك كاذب حوا فدا كذب عذبه، فلما ذهب به من عليه احتدته

حوا من فيه، فوحي الله الي، دم ان العصب ففصد عذوي وعذوك ابليس وقد حرت عليك

من عصيره الحجر فحاط به ابليس فحرمت الحجر لان عدوانه ابليس مكر حوا حتى

أعصه العسة ولو كلفا حرمت الكرمه من اوط ابلي، حرمها، وجميع ثمارها، وما يدرج

فأعصه ثمرة معصها) (الي ان قل) (ثم ان ابليس ذهب بعددوت آدم مال في ص الكرمه

والحبله فحري لمه، في عودهما بول عدوانه فمن ثم يحرم لعب و لكرم و حرم الله علي

درية دم كل مسكر لان لمه حري بول عدوانه في الحبله و لعن و صار كل محترم حرم

لان اسماء احترم في الحبله والكرمه من رائحة بول عدوانه وقرب منها، غيرهما

(و لجواب) عن الجميع عدم الدلالة على المدعي بوجه، فانها من قصور الاتهام عن

عن حقيقه ما يريد بها، ومع كونها من قيد الحكمة للاحكام الشرعية لا لعله الحقيقية ان

معصيا كالبحر الأول يدل على نقيض المدعى، وإن ثلثي ماء الغب قد ذهب بالبار التي طرحها روح القدس فلا يحتاج بعد ذلك إلى ذهب الثلثين، وبعضها صريح أو ظاهر في أن المتعرج على هذه المسألة حرمة البحر وكل مسكر كالبحر الثاني حسب ما فصله في موضعين منه وبعضها دال على أن المتعرج عليها حرمة العبير أي قدر أن المراد منه الغني وبشترك الكل في الوجه لظاهر من جميعها بيان استلزام غلب الغب والرطب والرطب والتمر بعضها للاستسكار وهذا لعب أو الذي اكتسب خلاله اللعب أو المراد أن يبقى بغير طعمها وريحها واستسكار عام بذهب ثلثه وأما ما ذهب ثلثاه وصار دسأ سلم من التمر والفساد، وهذا هو الذي ذكرناه وأوضحناه مراراً من أن لعب والرطب واحتملها إذا غلب من عذرا من سبها أو طمحت ولم يذهب عنها لأنها تستوعب فيها الاستسكار،

(حجتها) لا حار لو ارده في الربيع بمحوصه وبين ما يجعل
الخامس منها

فيه وما لا حار كموتقة عمرو بن أبي عديسة (ع) (قال سئل عن

الربيع كيف طمحه حتى يشرب خلالها قال (ع) يأخذ رءفا من زبيب فسقه ثم يطرح عليه

اثنى عشر رجلاً من ثم يغمسه ستة دال من الماء أربع سلافة ثم يصب عليه من الماء

بقدر ما يعمره ثم يغليه، أسرار عليه ثم يسرع ما يقصده على الماء الأول ثم يطرعه في واحد

حبيب ثم وقد بعده أربع حتى يذهب الماء يعني ثلثه ويتركه المار ثم رجلاً رطلاً من غسل

وماء لبار عليه ثم يترج رءفونه ثم يطرعه على الماء صريح ثم يصره حتى يجفطه، وأطرح

فيه أن شئت رجلاً رجلاً ثم شئت رجلاً رجلاً، قال فإذا أردت أن يذهب الماء فاكاه (١)

شيء واحد حتى تعلم كم هو ثم عرج عليه الأول في الماء الذي عليه فيه ثم تصع فيه

معدار واحد حيث يبلغ الماء ثم يوقد تحته بمر ليه حتى يذهب ثلثاه ويبقى منه (

(وموتقة الأخرى) (و) وصلي أبو عبد الله (ع) المصنوع كيف يصح حتى يصر خلالها

فقال لي تأخذ رءفا من ريب ويغميه ثم يصب عليه اثنى عشر رجلاً من ماء ثم يغمسه فيه فإذا

كان يوم الصيف وحشيت أن سقى حمله في تنور مستحون قليلاً حتى لا ينش ثم ترع الماء

فيه كله إذا أصبحت ثم ذهب عليه من الماء قدر ما يعمره ثم تعبد حتى يذهب حلالاً ثم ترفع الماء الآخر فصبه على الماء ثم تكلمه كله فنظر كم الماء ثم يكمل ثلثه فنظر حجه في الأمان الذي تريد أن تغليه فيه ويعدده وتجعل قدره قصة أو عوداً فتجدها على قدر ما يهني الماء ثم تعلى الثلث الآخر حتى يذهب الماء الباقي ثم تعبد ما لدر فلا تزال تعبد حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث ثم تأخذ لكل ربع رطلاً من ماءٍ فغليه حتى يذهب ربعه وتغليه عشائه الغسل في المصروع ثم نصره حرماً شديداً حتى يحفظ ، و إن شئت أن تطفيه شيء من زعفران أو شيء من زعفران فافعل ثم اشره في إناءٍ احسب أن يطول مكانه عندك فزوجه) قال العلامة المحلى "ره" في شرح البحر (قوله) حتى يصير حلالاً أي لا يتغير بالمكث عندك فيصير مكرراً حرماً كما يؤمى إليه بعض الأهل الخبير (قوله) تأخذ ربعاً أو ربعين، (قوله) في نور مسحور في بعض النسخ (مسحور) من سحر النور إذا أحسنه وفي بعض النسخ والنسب السحري (قوله) قدر ما يعمره ماء أي تصب الثلث كله في إناءٍ قريباً قدر ما يعمره ماء الأول وكان بعيداً لأنه أوفق بخبره الآخر، (قوله) ثم تعلى الثلث الآخر : لآخر كما في بعض النسخ لعل معناه أنه بعد تقدير كل ثلث بالعود تغليه حتى يذهب الثلث الذي صبت خيراً فوق القدر ثم تغليه حتى يذهب الثلث الآخر قال ومثل هذا لشوش لسبب من حديث عمار كما لا يخفى على المتبحر (السي)

وهو مؤلف في الأدلة رواية اسمعيل بن عبد الله شامي (قال شكوت إلى أبي عبد الله (ع) فراقف بصبي في معبتي وقد استمر في الصيام فقال لي لم لا تشرب بيذاً من ماءٍ وهو يمرى لصيام وذهب بمرأته وأمرها من البصر قال قلت له صفة لي جعلت ذلك قال تأخذ صنفاً من ريش نفعه من حبه ومائه ثم يغسل بالماء غسلاً حاداً ثم ينقع في مثله من الماء أو ما يعمره ثم يتركه في الشتاء ليلة أو ليلتين وفي الصيف يوماً وليلة فداوني عند ذلك القدر وصعته واخذ بصعته وخضعه في إناءٍ واحدٍ مقداره موعود ثم طبعته طبخاً رقيقاً حتى يذهب ثلثه وسقى ثلثه ثم جعل عليه نصف رطل

من عمل وتأخذ مقدار العسل ثم تصفه حتى يذهب سكره ثم تأخذ رصداً وجوه سحان ،
 ودارجيني وورعمران وور ملا ، ومصصكي ، تدفقه وجمعه في حرقه رفيعة و تقطر حبة فيه
 وتغليه معه غلية ثم تتركه في دارج صوته واحدت فيه على عدائك وعشائرك في فمك فتهرب
 على ما كنت أجده وهو شراب حبيب (تغير اد يعني انشائه) و (الحوار) عن مؤلفين
 (اولاً) يستأمنها لي عمار المعروف بالشوش واصحيف في اجداث عند المحدثين ، و
 ذكر الملاءمة المحلى انه كان يقدح في دجني ووسوء فهمة لا يترك مدفع فيه يحمق واعده
 في الرواية ، وقالوا انه كثير القرد بالعرائب و رصداً في عس الميراثين شدة و دججه
 على مرمى بهمن الشوش في لعد حيث ان القدر اصبح حبة في الامام اسيد اصغر
 الرضوي القمي فيما كسه على له حبيب ان اما نفس حكاية واحدة واحدة سمعها من
 الامام (ع) و يرى احبالها جدا في حبة من الحبوب ،

قال السيد «فقه» من تابع في الحرس جدهم واحداً عرس اساي فيه نفس
 هاليس في الاول لكنه كاكرا احذر عمار فيه من عديش في احسن هاليس فمهم هالي
 المقصود منه «نهي» و (باب) تصوير الدلالة حيث ان اصهار و اجتمعت في لاهر
 ماذهاب الشين وتيرة اجهو انجفد من طره لاسكار عليه داعي للووف اجدية عليه
 فانه لا يحتاج الى هذه لخصوصيات الكبيرة بركامه فيقول انه حتى يذهب ساه لهما
 وما يشهد بذلك هالي آخر روية الهشمي من بشراب لاسعر اد يعني روية
 على بن جعفر ثم يرفع ويشرب منه السنة ، ومن اجمعه ان يكون اجده المزالوفة
 متوقعة على هذه الكمية ، كما يدل عليه الامر بملة في ا روية استصمته اصبح ما سحر حل
 على التنبين ، وكذا الامر ما لاصح حتى يذهب اسر ارشد بل نذل روية اسحق
 بن عمار على ان الاطباء كانوا يأمرون ما صبح على الثالث وذا قبل ان يصح الامر ، مدعوم
 منها لا يكون الا بالثلاث (قال شكوب الى امي عدات (ع) بعض اوجع وفسد حسب
 وصف لي شراباً أحد الربيب واصب عليه لماء لنواحد صبر واصب عليه لعسل ثم اصده
 حتى يذهب ثلثاه ويعلى الثالث فعال ليس حلوأ ، قلت بلي فقال اشرته و ثم احمره كم اعسل

١٢٦- في ذكر الدليل السادس والسابع من أدلة تحريم العصر الربسي والجواب عنهما

والظاهر ان امر الاصل بالتثليث اصلاً للحفاظ عن طرد الاسكار الموحب لتغير الطعام والريح المسقط لشرب عن الخاصية المطلوبة عنه مضافاً الى ان موضع الدلالة على توقف الحلية على السلب في الاول ما هو في كلام السائل ، وفي حجية التعرير في امثال المقام اشكال محرز في محله ، ومن الظاهر او المحتمل كون الثاني عين الاول ، واما رفع الاختلاف في التعبير من سوء نقله المعتاد له مضاف الى لزوم الخروج عن هذا الظاهر قطعاً ، وان اصل الحلة لا يتوقف على هذه التفاصيل ضرورة (واما) رواية الهانمي فلا دلالة فيها اصلاحاً حتى يحتاج الى لجواب مضافاً الى حرمان ما عدم فيها الصلح

والسادس منها ومن جميع ما ذكرنا يظهر اجواب (عن سادس) ادلة المحرمين وهو رواية علي بن حفص عن اخيه (ع) (قل سئل عن الربس

هل يصلح بصلح حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ ذلك الماء فيطبخ حتى يذهب نكهته ويبقى الثالث ثم يرفع ويشرب عنه اسمه ، وفي الامس به)

السابع منها (سابع) رواه الربسي المتقدمة في المقالة الثالثة والاصناف

انها هي اعمدة في دليل الحرمة وليس عند المحللين للمصير الربسي على ما وقعت عليه من كلامهم جواب عنها لا يصعب السد ، او عدم ثبوت كون النسخة المنقولة عنها الرواية عن ذلك الاصل ، وقد عرفت الجواب عنها مفصلاً في تلك المقالة ، والاصح (وقد بحث عب) بمراس المشهور عما حيث ان الشهر المنقولة للاجماع قائمة على حلية الربسي «وفيه» ان الاعراض على تقدير اجدائه اما ينفع في الضر الذي اطلعوا عليه ولم يعملوا به ونحن نعلم ان ارباب الفتاوى الذين تحققت من اقوالهم الشهرة لم يفتوا عليه ولم يكن يمانعهم عين ولا اثر ولعل الكل لو وقفوا عليها شئوا بها ولم يتعدوا عن مقتضاها ووضعوها على الرأس والعين واما المتأخرون الواقفون عليها فيس آخذوها مفتة على طبقها ونزلها معتبر بمعرفة عدم قوله وهل يصلح للمعفى الذي اعتقد ان هانت عن حفص بن محمد عليه افضل السلام حجه عليه يجب ان يدين الله به في السر والعلانية ان يعمل عباً محترداً جمعة من اهل مذهبه لم يعترفوا عليها ولم يعملوا بها ، ولو ان حفيماً

ثبت عنه عن أبي حنيفة بعض القاصي مثل ثبوت هذه الرواية ثم عدل عنه إلى غيره مع
عارض أقوى منه بالاعتدار المذكور كان معلوماً فإن حبها ظاهر عدم الدلالة إذا لم
عارض أقوى أو الاعتذار بعدم الثبوت

ولسكنر أموراً يتضح لنا من مجموعها الوجه في احسب حده الرئيسي لمطروح
وترك العمل بظاهر رواية الثرمسي

(أحمد) أنه قد وقع في ديل رواية الثرمسي تفكك في حكم قسمي بعد ما كان

منه وما كان ينادي فقال (ع) (أدب الجلالة) إلى الماء، فصار حتى صار له يعتبر به ش
من غير أن تصدق المار قد حرم، كذلك إذا سانه لبار فغله فقد سد) فمر عن حكم لبي
بالفسادون التحريم ولا بعد أن يكون الواحد في الماء منه لم يصدر معروضاً لاسكنر
وتسارعه إليه ما من يذهب ثلثه وأصلح من الفساد هو الماء حتى يبقى الثلث ، بخلاف
ما شى عنه فيه صار محرماً لأغلاص له لا أن يتحول حلاً ولؤلأه حتى المصوح لم صار
محرماً بل صار مصفاً بالفساد الذي يراد به صيرورته معروضاً لاسكنر ليلول ذلك
لم يحكم عليه بالحرمة ، والفساد الذي يطلق كثيراً على ما على الماء من قسمة ولو كانت سيرة
كما يرشد إليه تسع موارد استعماله (مها) ما في الكافي عن أبي سعيد دسار (ق) مررت
بالحسن (ع) والحسين (ع) وهما بالمرات مسعة في أرض فقتلتهما بأسي رسول لله

افسدتهما الأوردين فعلا بالفساد لأراس أحب السمن فسد لفسان لئلاء ووسكان
«الحديث» (وبالحكمة) فهذا التعكيك وما نوحظ ظهور الضر في عدم تحريم المصوح
ولا ينافيه تشبيهه بالأول بقوله (وكك) من المراد أنه كمال الأول صار محرماً فعلى ما كان
«كك» الثاني صار مستعداً لظهور الحرمة عليه وما ينافيه في حقه «وبالحكمة» فربما يستظهر من
هذا الاختلاف في التعبير اختلافهما في الحرمة الفعلية لا أن يقال يكفي في سر
الاختلاف في التعبير كون التحريم في أحدهما مما لا يقبل لروك مدام لموضوع ما في
ولا يمكن إصلاحه ، بخلاف الآخر ، فإن التحريم العيني فيه مما يقبل للإصلاح معناه
الموضوع بالثبات ، لكن الخطر في الاختار الواردة في التعبير يرى أنها ما جمعت مصمة

لحكم محرمة قد ذهب ثلثاء ، فلو كان الرئيسي متعلقاً بالتحريم مما ادعى الى عصير
 العسل حكم (١) مساده يوم المانع عن الحكم تحرمة ، وما الذي يقتضي هذا التمسك بعد
 اتحادهما في المحرم وعدم ذكر العسل ، كما في ذكر الرواية ، يسعى ان يقول ادع الى نفسه او
 بالنار فقد حرم ، و (بالجملة) فهذه الفقرة لا بعد ظهورها في عدم حریم الرئيسي المطلوب
 (تابعها) ان دلالة صحيحها في عصير (ان الصادق ع) كالصحة الرئيسية على حليته
 الرئيس المطلوب واحدا الذي اكتسب به حالته عند نماءه على ثبوت التفسير المعروف
 عن شهيد ابي والاردبيلي وغيرهما كدلالة رواية اسحق بن عمار المروية في الكافي و
 طب لائمه من قوله ع (الس حلو انا طر قوله ع في الجواب عن يسع الرطب بالتمر
 (ايضاح) لرفع المخرج للتعيم في المروية عن طب لائمه و (كث) دلالة
 ارباب استنبطه ائمه في انقسام ابي فسين حلال وحرام ، وانما يدوران
 مدار الاستكثار وعدمه ، وقدر شرطها وانما يشي لى اوردتها من ان المراد بها
 اعمالى التى يند فيه التمر فبدل على حلة العصير لمرى دون الرئيس فانه يسمى نقيعا غير
 محرم فان السد عم له ومسهل شرعا في ماء الرئيس كثير من استعماله فيه اكثر من
 استعمال السبع فيه ولا بد من الارشاد الى حمله من اجواص (مها) رواية الهاشمي المتقدمة
 المصنعة لغواه ع (لم لا نخذ سدا شرب نحن فقلت صه لى جعلت فداء قال ماخذ
 صنعا من رئيس نفسه) الى آخر الرواية و (مها) رواية حبان بن سدير (قال له الرجل
 هذا السد الذى اذنب لى مريم فى شربه اى شى هو فقال اما لى فكان بامر الخادم فيجئنى
 ففتح فيجعل فيديس الى ان قل ع فان كسم تر دون لبيد فهذا النيد ، و (مها)
 صحيحة صهوان الجمال (قال كنت معلى ما سدد معجانه فقلت لابي عبدالله ع) اصم لك
 السد ؛ فقال ع (يا ابا صه لى لى رسول الله ص ع) بل مسكر حرام ، وما السكر كثيره
 فقله حرام فقلت لى هذا السقاء صه الكمة ؛ فقال ع (ليس هكذا كانت السقاية اما
 السقاية رمزم ؛ افتدري اول من غيرها جعلت لاقول العاص من عبد لمطلب كانت له حلة ؛ افتدري
 (١) كذا في نسخة ، الظاهر التبرير قوله (لحكم) او (فى الحكم) كما لا يخفى (صحيح)

ما الحيلة، قلت لا، قال انكرتم فكأن يقع الزبيب عدوة و يشربونه بالعشى ويتقعه بالعشى) و يشربونه عدوة يريد ان يكثر غلط الماء على الناس ان هؤلاء قد تمدوا فلا تقربه .

(وهذا) ما رواه عاصم بن حديد الحنظلي عن ابي بصير (قال سئل انا جعفر (ع) عن نبيذ السيدة فقال يا ابا محمد كانوا يومئذ قد وجدوا من ان يكون لهم زبيب يسدونه ، اما السقاية وهم) دلت الروايات على ان سيد لسقائه المعروف في زمن الائمة «ع» الذي كان اهل انجحر لا يصفقون عليه الا لئلا يكثر من الرطب ، «ومما» : «ثقة سماعة» (قال سئلته عن

النمر والرطب يحلضان بلبيد ، قال لا ، وقال كل مسكر حرام) في غير ذلك ، بل لا يحضر في الاثر استعمال السبيع في الاسئلة والاحوة الواردة في الروايات ، وما في صحيحة ابن الجراح كما مر لا يرد في ذلك السبيع هو الاسم الحامض في (الحامض لغوي) واما معنى نبيذاً لان السبي يتحد به واحد تمر وريسا يسدونه في دعاء ارسفاه عليه الميراث حتى يفور فيصير مسكراً وفي «لغة الاثرية» قد ذكر في الحديث ذكر النبيذ ، وهو ما يدل من الاشارة من اسم وارسل وحلطة والتعبير وعبر ذلك ، يقال سدت البئر والعنبره اذ تركت عليه امه ، يصير نبيذاً ، فصرف من مفعول الى فاعل ، وفي «مجمع البحرين» مثله بعينه ، وفي «الحامض» مارجحاً لعادة الفاعل في فعل بمعنى المنوذ ، وهو الملقى ومما يندرج من عصير وجوه كمر وزبيب وحلطة وشهيرة وعسل وعن (المحكم) مثل ما مر من اسال بعينه

(سب) : «كبر ما يقع المهي عن شيء حمية للحمى وحسماً لعادة الفساد وخوفاً عن الوقوع في احرام من حيث لا يشعر ، ومنه المهي عن الاساد في اوعية مخصوصة هرت في لفظة التسمية كالغير واجتنب ، خوفاً من طرد الفساد والاسكار عليه ، ولا يعلم به الشارب فيقع في معاصد شرب المسكر ، بخلاف الاساد في الاسقية فانها مع تسارع الفساد فيها كثير ما يعلم به الشارب فانها على ما قال شق اذا اشتد بها النبرد ومثل هذا في المكر وهات كبير بمعنى ان الامور التي يجب من اركانها الوقوع في احرام من حيث لا يعلم به عن

الشارع الحكيم بالنهي التزبيبي ، ومنه التواهي الكثيرة عن الشهات على ما تقر في محله
فلا يعد ليكون النهي الوارد عن شرب ماء الزبيب المطبوع ابدي لا يحدث فيه المسكر
بمجردة من جهة ان اباحت والرخيص فيه يؤدي الى جعله وبقائه عنده فيحدث به الاسكار
فيشر به صاحبه وهو لا يعلم وهذه الحكمة يقتضي النهي التزبيبي عن شرب المطبوع ون
لم يسكر الامعلم بذهب ثلثيه فانه يؤمن من طرد الاسكار عليه بالنقاء وليس لمرض من
هذا الامر رفع اليد عن ظهور النهي بمجرد هذا الاحتمال من المرض مرفوع الاستبعاد عن
حمله على التزبيبي معاً الى ما اشتهر من كثرة استعمال الامر والنهي في حذر لائمة «ع»
لمجرد الرخا والرحوحيية وقد حققنا في محله وضع صيغة الامر والنهي للاعم من
الوجوب والندب والارشاد وغيرها في الاول والتحریم والكراهة والارشاد وغيرها في
الثاني واما للمجرد المقت والرحر الا ان الداعي حلف بهما وان الطريقة للمداوينة
في جميع الالامات النعطة بهما وان كان الداعي على المقت ولرحر صيغة لا سبع درجة
الالزام بل لاطارق للمعدلاً في الدينات والسريبات الالهة

(والحاصل) ان ظهور النهي في التحريم مما يرفع اليد عنه نادى قرية خالية او

او مقالية وليس كظهور الحقائق في معاسها الموضوع لها

(رابعها) قد يتحقق المعاملة في المشي المقول في الكافي او غيره عن زيد لرسى مع

ما هو الموجود في كتابه بما يجب معه الحكم بوقوع تصحيح في احدهما ومن المعلوم ان

الكافي اضبط من هذه السجدة الموحودة فلا يؤمن فيما لم يفل (١) في الكتب المعتمدة

من روايات هذا الاصل من تحريف او تصحيح او زيادة او نقصان «عليه» و«عليه» وضع واحد

يتضمن قاعدة مهمة وهو انه روى في الكافي حديث في تقيل اليد (احدهما) عن ابن ابي

(١) منها ما روى عن كتاب زيد لرسى في مشنة سمعها لادن والاقامة من الجماعة

الثانية ما لا يخلو عن تشويش واضطراب فتاوجب فيه الاجمال فيه تأييد لما ذكره

هنا (احمد الحسيني)

حديث في النهي
عن تقبيل اليد
عن اس امي عمر عن ريد الرسي عن علي بن يزيد صاحب السابري
عمير عن رفاعه عن امي عبدالله «ع» (قال (ع) لا يعبل رأس احد
ولا يده الا رسول الله (س) او من اراد به رسول الله (س)) (والنابي)

(قال دخلت على امي عبدالله (ع) فتناولت يده فقبلها فقال اما انها لا تصالح الا لشي او وصي
(س) وربما يستغفر من الحدث الاول حوار تقبيل ايدي السادات والعلماء اهل طين لعلم
الشي (س) او لمروحه لشرعه الا ان النابي وما قال يكونه مقيداً للاول شلاً حتماً لا زيد
معه مـصور في هذا لاصل الموحود هكذا (ان ريد أقال دخلت على امي عبدالله (ع)
فتناولت يده فقبلها فقال اما انه لا يصالح الا لشي او من اراد به النابي) فيكون كالأول ولا
يصالح للمعصية وقد سقطت الواسطة من الرواية اعني علي بن يزيد)

(اذا عرفت هذا (امور) سن لنا عند في براء الاثناء مما يرائي انه ظاهر وداية
الرسي من تحريم الرسي لمطوح فانه على هذا الاطمين بعدم وقوع تصحيحها و
عدم بوسط محمول او ضعيف في انه يحل ان يقال ان الفصل المذكور في دناه الطاهر
في عدم تحريم لمطوح بوحده مع اليد عن ظهور النهي الواقع في صدره عن الاكل
ولذهب الاين في التحريم بمدسلحه وعلى هذا مع ظهور الدليل وتعليق ظهور الصدر
فهو في اذن درجة ان ظهور ويجزى مع اليد عنه بالرد اناب الداله على دوران محرم النيف
وتحليله مدار الاسكار وعدمه ما سح لي في المقام والتولي الافصال والامام

(الفصل الثالث)

(في العصير التهرى)

في حكم العصير التهرى
وقد عرفت اجماعهم على طهارته وعدم وجود القول بحرمة بين
المتقدمين والمتأخرين في حدوث القول بها في الاواخر من
جماعه من لاحدين «والحق» فيه ايضاً حرمة ما على نفسه
وحاشته وحلية ما طبع باله وطهارته وكلمات القوم غير متباعد للمخيار اذ من المعلوم

ان ما وجدوه من العجبة والظلمة مسمى على عدم الاسكار و محرمه الاسكار ومن لواصحت
الضرورة عندهم كجاسته عند غير الشاهتم

والدليل على الجزء الاول من المذبح انما في من الملامة انما في
النمر للاسكار وعلى الجزء الثاني واصله (١) الجرو لضم رهم من شر نوت مخرج عجمه
والروايات الدالة على دوران التحريم والتحليل في انسداد الاسكار وعدهم بل الامر
في هذا العصر اسهل من الريب من جهات عديدة كشود القول بالتحريم فيه واحتماس
ماهو العمدة في التحريم كرواية الرسي بغيره ووجود بعض الادلة الخاصة بالامس على
حايه من غير الاسكار كرواية الوند الماصية بالخصا والانس بغيره بغيره على
بعض القواعد التي لم تذكر

وروى في الكافي مسنده عن محمد بن جعفر عن ابيه «ع» (قال قدم النبي رسول الله (ص)

قوم من اليمن فسلوه عن معالم دينهم فاجابهم بمخرج لقوم بجمعهم و ما سروه ورحمة

قال بعضهم لبعض سبينا ان سئل رسول الله (ص) عما هو اعم اليه من القوم ثم سئل وروى

لهم فاتي الوعد رسول الله (ص) فقالوا يا رسول الله (ص) ان القوم قد هربوا لئلا يفتك

عن السد فقال رسول الله (ص) وما السد؟ صعدوا فقالوا يؤخذ من اثارهم ويهدى به

ثم يصب عليه الماء حتى يملأ ويوقد تحته حتى يطبخ فاد يدبح احذروه فانهم في اياه

آخروهم صوا عليه ماء ثم يمر من صهوة نوب ثم يامى في اياه ثم يصب عليه من سكره كان

قله ثم يهدى ويملأ ثم يسكن على عكره فقال رسول الله (ص) ان هذا قد انزلت في سكره قال

بهم قال (ص) وكل مسكر حرام فمخرج القوم حتى انتهوا الى اصحابهم و حذرهم بما

قال رسول الله (ص) فقال القوم ارجعوا يا رسول الله (ص) حتى سئل عما سألوه و

لا يكون سوا سكره سمر فرجع القوم جميعا فقالوا يا رسول الله (ص) انهم قد هربوا و

قوم بعد الرزع ولا قوى على العمل الا بالليل فقال له رسول الله (ص) صهوه فوصفوه كما وصفه

اصحابهم فقال رسول الله (ص) ان سكرهم فقالوا نعم قال (ص) ان كل مسكر حرام وحق على الله ان

يسقي كل شارب مسكر من طينه حلال اندرون ما طينه حلال فلو لا، قال (ص) صديقه

(١) لم يظهر وجاله كراهه في المنام كما لا يبعد في السرف بالقواعد استصحب

أمر) وفيه دلالة واضحة على دوران التحريم مدار الأسكار، كما أن كون الأسكار في مثلته بمثابة وضع العكرية وهدوء وعليه سقى من الواضحات، وقد مررنا من سقى أن الإحاطة في المقالة العاشرة حيث لا بد من الحدائق "وه" استدله في الرد على ما ادعاه الوحيد السهماني "وه" من أن العليان بالطح أيضاً لا أسكار ولو حقيقاً وذكرنا ما ادعاه وأكل غير صحيح فضلاً لأن أحسنه بالرواية في الرد عليه أصغر صحيح فراجع، ولقد جزمين حملة معاصر في التريب جنوا، وقد راد عليها، حصص بالمقام

گھوٹکتی غم و رنجیدہ ماں راہِ عن الصدق (ج ۱) سند عن المصنف کہ یہ تصحیح

محتى، قال: ع: خدمه، انتم فاعله، حمى يذهب ط: ماء البحر) و: (أحرى) (سند

اناعد الله عن السموم والبطاح الى حتى يذهب منه ويرعى به ثم يمشي اذ
الاولى على توقف الرجل على دهاب شئ به سمر فيكون فرسه على لمراد من الثانية

في بيان التوضيح "والجواب" ان "حج على هذه" "ب" "لا يبره" "حج" من

الصيد يتزوج رابحة ويهدى - ر العرب - ويتيح العربوس.

قلوا واصلوا مع الرشح شبه كره فانفوج منه بالرشح ذي

«مجمع البحرى» عن بعض الأفاضل أن لدوحاً سامعاً يسمعون لهمر وأسكروا غير قل

والتفاح وللعمران وشاهد ذلك في قنطرة هذا القصص من اجله ويشد راسه او يصر

اما حتى يش ويحترم وهو شمع بين ساه احمر من لشر من و كبيعة نطاب العرته 4.

ان تخط لا رهائين شعر أسفا نم ترش ، الا در بر آشد رنجها وال وفي احداث اصحابا

انهم هو اسائهم عن الخطيئ بهل امر «ع» هرافه باله الوعد«سبي» وعلى كل حال هو اس

من المشروبات قطعاً وإما يستعمل في المطبخ وأحياناً اجاقتل عن اصصوح المعنى في

الرواية الأولى وهو الذي يراد جعله عصف من سقى من مدينته من عرق انشء اى قدم و

عنقت الخمر اى قنعت والعرض من حله حل استعماله في العمده وليس بمحرم وان كان

وما يحرم شره ولم يقض احد به حاسة ماء التمر من دون ان يصير مكرراً في مسائل مناعاً

هذه التمر بعد العليين لوقته زماناً لا سكر وبعد الاسكال وبعد وبعد الصلوة

فيما قصدته أراد أن يتعلم ما يكون علاجه بعد وقوع أسكارة فامر به بذهب ثلثيه، فإن من الدهر -
 المعلوم أنه بذهب ثلثيه لا يعرفه الأسكار، كما هو مشاهد في الدس وفي الرواية الثانية
 دلالة واضحة على أن الذهب الثلثين مقدمة للمشط ومن الواضح أن المشط «غير اليجس»
 لأن من الأسكار ممن حرّم شره، فلم يبق له أن يكون طيفه حتى يذهب ثلثه علاجه لعدم
 طر والاسكار عليه حوار العلوة معه لا توقف حتى شره عليه،

(الفصل الرابع) (في القناع)

في بيان القناع

موضوعاً وحكماً

واصبر من كمات الأصحاب به موضوعاً وحكماً من أنه المتخذ
 من شعر، أو أبيضه ومن القمح والربيب والذرة، ومن هو
 معلى سعة من الشعر، أو أبيضه ومن القمح، أو أبيضه
 حرام بجميع أقسامه، أو أبيضه من دور الحرمة والخسة في هذا الأسكار، أو ينصف بهما
 وأن لم يكن مسكراً حتى لا يتم إحداثه أن يكون الممول عبد الله للمدرس به، وأن
 في صدقه عليه في الحواهر الكر على وجهه شعر، أو أبيضه، قال قد يمسح صدقه على ما يستعمله
 الأئمة في رد، هذا من الشعر لعدم وجود حرمته على الظاهر، والصحيح عندى أن
 المراد منه ما جعل من الشعر ما يصيب عليه ما، وير - بما حتى على سعة ويش ويملوه
 الرد ويحدث به لدع قرب من لينة وأبنة الحاصلة في الحمر أو يطلع فيلاتهم شرار
 حتى يصير (كث) أو سميتها بالقناع على ما مرح به كثير من أهل اللغة أما ارتفاع في رأسه
 ويملوه من الرد من عفايق معنى نجات (١) العلاء التي ترتفع كالقوارير مستندرة،
 و«كث» يرتفع على الشرا عند المرح، أو أبيضه، أو أبيضه كرمية على ما في «تاج المروس»
 وهو من يسكر كبيره وقد عمل من غير له مير كاللار والذرة والقمح، وغيرها، ويظهر
 مما نقله عم الهدى في الأسكار عن حمرة أن يقع هو «لعراره» ومن عن زيد بن أسلم أن

«المعيرة» هو الأسكرة وعن أبي موسى أن «الأسكرة» حمر الحشة وفي سائر العرب
إن (المعيرة) هو السكرية وهو شراب يعمل من لدرة تتخذ الحشى وهو سكر قال وفي
الحد، ثابته والمعيرة ما يخمر العالم أى مثل الخمر التى يعرفها جميع الناس لا يصل إليها
التحريم وفي مادة «سكر» نقل عن أبي موسى الأشعري أن (السكرية) حمر الحشة و
عن أبي عبيدة أنها من الدرة وعن مالك (فلسفات ريد بن أسلم ما المعيرة) قل هي السكرية
ضم السين وسكون لراء نوع من الخمر تتخذ من الدرة وهي لينة حشية قد عربت و
قيل الفرقع، وفي غير واحد من كتب الأطباء ومنها «مجرى» لا دوة» رافق اسم لدواع من
ليذمر كب طعمه من حلالة قليلة وحموضة ومرارة ويصع من أكثر الحبوب كالشعير
والأرز والسحن والدرة، والخمر الحواري والريب والنمر، والسكر، والملح، وقد يضافون
إليه القلقل وسيل الطيب والقرمل

(وليعلم) أن المردى في كثير من الأحبار عن الأئمة لأحمر سلام الله عليهم أن الفقع من
أنواع الخمر، والظاهر من أدوار أحكام الخمر من الحرمة والنجاسة مدار الأسكار، وإن
ماكل من الفقع لم يعمل منه ولم يحدث فيه النشيش والحركة فليس بمحرم ولا نجس،
بل لا يخلق عليه الفقع عند الاصطلاح لا درة ولقد اختلفوا في الحكم على طعمه النجاس
بعد أن نقل عن الأكثر أنه حرام وإن لم يسكر فقال لكن صدق الفقع على غير المسكر غير
معلوم، وظاهر التعاليم الواردة في الأحبار أن تحريمه ينتاز لاسكار «أشبه» وفي
«الحقائق» المعلوم من الأحكام أن الفقع على قس من مذهبهم حلال صاهر، وهو ما لم يحصل
فيه العايات والنشيش أيام مده، ومنه ما هو حرام نجس وهو ما يحصل فيه طعنان، وإلى ذلك
أشار ابن الجبيل في ما نقله عنه في المعشر «أشبه» وسقط شطراً من الروايات التي يستفاد
منها الأمر أن معنى كون الفقع المحرم من المسكرات وأنه يطلق على ما هو حلال طاهر

فتى (صحيحة) ابن أبي عمير عن مرارم (قال كل من عمل لابي الحسن «ع» الفقع في ماله
قال ابن أبي عمير - ولم يعمل فقع يغلى) وكتب عبد الله بن محمد الراري إلى أبي جعفر الرضي
(إن رأيت أن تفسر لي الفقع فانه قد اشتبه علينا ما كروه «وعد عاياته» أم قبله فكذب «ع»

سكراً وفي القول بحرمه قلله أو كثره مما ذهب إليه كثير من أهل لغة «اسبي» فإن
اللفي في كلامهم استباحة إلى معنى الاستكثار بمعنى إرادة العقل وشتره كما في «المعسر»
الآن الحكم الشرعي لما كان في الواقع معلفاً على مطلق مراتب السكر ودرجاته حتى التي
يتعارف التعبير عنها بالانشاء وردت النصوص في تحريمه وبجاسته، وأنه هي الأحمر بعينها
كما في رواية ابن سنان عن الرضا «ع» واللفي والاشاب لم يتوجه إلى «بحر واحد» بل
الأول على المترتبة، والقوة والأحر على الصيغة.

ثم أن الحكم واضح، على دورانه مدار الاستكثار وما علم استكثاره وعدمه وفي اشتبه
يرجع إلى استصحاب الحمل أو اتصاله بالحمل، وإما على مذكورة الجملة من عدم دور به
مداره فانطهر الحكم بالحمل فيما لم يعلم قطعيته لافقاع المحكوم بالتحريم في ذلك
الزمان ولم يعلم وجود خاصية فيه والاقصار في الحكم على معام فيه حدد الأمر من
مطابقته له أو وجود خاصية فيه، وربما قال بالتحريم فيما لم يلق عليه اسم الفاعل فعلاً وإن
حمل وجوداً خاصية فهو شك في وجوده في تلك الأعصار، وربما علم بتعدد الاستحباب
وعدم وجوده فلا حاجة إلى اتصال الحقيقة في هذا الاستعمال الفعلي بصيغة «ما لا عدم
الإشراك» أصله عدم الهم المعنى لوجه انقضاء معنى جامع أعماله ولا يرم لأشراك
المرحوح على تقدير عدم محرم المعنى الأول والهم للمرحوح على تقدير محرمه إلا أنه عدم
تسامح كفاه الأصل في أنبات أن المعنى الجامع هو المودوع به يتجه عليه التام، ثم لو
لم يثبت دسعه في تلك الأزمان لما علم المحلل والمحرّم وما يندشوب انقضاءه ولا أي
قسمين ولا يجدى كون هذا الموقوف من أفراد الموضوع له في الحكم «بحريم» في لشبهه
الدوسوعة مصفاً إلى عدم احتراق استلزام تحريم الفقاع إلى مثله بل هي «مصرفة» إلى ما
شرع استعماله فهو في تلك الأعصار وفي «المسائل» أن الحكم معلق على ما يطلق عليه اسم
الفقاع عرف مع الحمل باصله أو وجود خاصية فيه وهي الشش وهو المعبر عنه في بعض
الأخبار بالعدل ولو طابق الفقاع على شراب يعلم حله قطعاً كالاقسام لدى صار ممكنه
ولم يبلغ هذا الحد لم يحرم قطعاً، وفي «صحيحة» علي بن يقطين عن الكلثم «ع» قال

(سنه عن شرب الفقاع الذي يعدل في السوق و يباع ولا يدري كيف عمل ولا متى عمل
ابن شربه؟ قال (ع) لا احبه) وهذه الرواية تشعر بكرة المجهول «اشبه» وما ذكره
اولا غير خال عن نظر ومنع يعرف مما قدمناه ،

(خاتمة)

(في جملة من الفروع المهمة النافعة التي وعدنا بتحقيق)
(بعضها فيما سبق)

(احدها) قد عرفت فيما تقدم ذهب ابن حمزة في الوسيلة الى
في جملة من
الثروع المهمة
الاكتفاء بذهب صف العصير ونصف سدسه في الحلية قال (وان
على بالبحر حتى يذهب بالبار صفة ونصف سدسه ولم يحس
او يحسب الاياه ويعلق به ويحلوا) واستمر يعير واحد ممن تأخر عنه لتواتر الاخلاص اعشار
ذهب الثلثين ، الا ان الطهارة ليس معالجة مد «مد» مع القوم بل الذي ذكره طريق
الى معرفة ذهب الثلثين كما ذكره الشرح في النهاية ودلت عليه رواية عبدالله بن سنان
التي رواها الشيخ في «التهذيب» عنه عن أبي عبدالله (ع) العصير اذا طلع حتى يذهب
منه ستة دوايق ونصف ثم سرك حتى يبرد فقد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه) وفي «نهاية الشيخ»
(ادعى العصير على النار لم يجر شربه الى ان يذهب ثلثه وبقي ثلثه وحدث ذلك ان تراء
قد صار خبواً ويحسب الاياه ويعلق به ويذهب من كل درهم ثلثة دوايق ونصف وهو
على النار ثم يزل به ويقرأ حتى يبرد قد ابرد منه ذهب ثلثاه وبقي ثلثه) الا ان الرواية مع
عدم صحتها معالجة للاعشار اذا نقص من كل درهم نصف دقيق بالروضة فان الشيء الاحار
لا يفسد من ورده مد للروضة الا مقدار يسير جداً فلو كل العصير ستة اصبان وذهب منه
ثلثه من ذهب ونصف وهو على النار وهي حارة ونصف ثم تركه حتى يبرد لم يفسد منه نصف
من قطع واستعرف ما يمكن ان يزل عليه الرواية عن طريقه اشبه الله تعالى

هل تكفي الدسئية (ثانيها) - سب إلى بعض الأدباج الاكتفاء بالدسئية في حلية العصر المطروح وإن علم بعدم ذهب النشئ واختاره في حلية العصر أم لا

محكي «الواضع» حذابه عن الجامع وهو الصاهر من الوسيلة فيما تقدم، وأيسر مما يبعد وقوعه بل كثر ما استمع عن حملة من العصر أن العصر المطروح عندهم يصير دساً قبل ذهب ثلثه، ويدعون أنه لو توضع في طنجرة حتى يذهب ثلثه احترق وسقط عن الاستماع المعتد به، واحمد لمحقق لارديلي التمسك في حديثه بطلان ما دل على أن الدس خلال بل ربما سطره من كلامه في حلية العصر بدسئية معلقة الإجماع وقال «هـ» بعد كلام له فيقظهر الساقطة في حصول الحل بضرورة العصر دساً أو بعلانية خلاص الدليل كان مخصوصاً بذهب الثلث إلا أن يدعي الاستلزام والإجماع أو أنه يصير خلاصاً بعد أن يصير حمراً وقد ثبت بالدليل أن الحمرة يحل دسار خلاصاً، وقال أن الدليل الدال على أن الدس خلال مختلف بدل عليه «اشبه» الآن من الجائز من الظاهر أن يكون الاستلزام في الإلمام راجعاً إلى الدس والإجماع راجعاً إلى الحل فإنه الذي يدعي الإجماع على إفادته للتحليل والدسئية هي التي يدعي ما ذهب إليه الثلثين وقد ذكر الشهيد أدباً في المسالك من العصر لا يصير دساً حتى يذهب ثلثه إجماعاً على أن لو حذر فضلاً عن الدس وحمل الاكتفاء بصيرورته دساً، قبل ذلك على تقدير إمكانه لا يعلل عن اسم العصر، كما يذهب بصيرورته حذابه (قول) الآن عدم تلطيف النشئ، وسجسه استدلاله بربط عليها جميع آثار أسفه لموضوع لأول كمتري، كما أن الفرق بينه وبين الحل لعله مما لا يحصى، وعلى كل حال فمدن على الاكتفاء بالدسئية ما رآه الشيخ في «الصحيح» عن عمر بن يزيد (دا) كان يحصب الإلمام بضرورة ولا يمارسها مفهوم «صححه» معونة بن وهب (قال سئل ابن عبد الله عن «الدسئية» قال إذا كان حلواً بحصب الإلمام وقال صاحبه فقد ذهب ثلثه وبقي الثلث في ضرورة) لاردوم إخراجها عن طاهرها بجعل الواو بمعنى «أو» أو حمل الشرط الأخير على لأولوية أو حمل أول عليه وصرح عن المعارضة، وذلك لأن قول صاحب أن كان مشتقاً لما ادعاه فلاوجه لاشتراط

الحلاوة وخصب الآباء والأقلاوحة لأشراطه لكن يبقى في الصحيح المتقدم احتمال أن يكون أمانة عله نذهب الثلاثين كما فهمه الشيخ «ره» (حت «ط») انه بعد أن اعتبر ذهب الثلاثين جعل الحلاوة وخصب الآباء علامته وفتح كثرته ومنه القاصي ابن البراج في «المهذب» قال «وإذا صح العصير على النار وعلى ولم يذهب ثلثه لم يجر استعماله فإن ذهب ثلثه ونقي اثنتان حار استعماله وحدد ذلك ابن بصير حنو» بحسب الآباء

هل المعتبر في (ثالثها) هل المعسر في ذهب الثلاثين هو الكيل أو الوزن
ذهاب الثلاثين أو بصير يسماه ويرجع إلى ذلك كما سألني لم يتعرض له لأكثر
الكيل أو الوزن ومعلوم أن نسبة الذاهب إلى البقي مختلفة بحسب الاعتبارين
لتقدم ذهاب جزء مفرق منه بحسب الكيل على مثل هذا
الجزء بحسب الوزن. وحدثنا من ذاهب واحد وانفصل له سبع شهد عليه فإن معظم أجزاء
العصير هو الماء والماندة الحلاوة والماء فلوزر من صاحبه (١) ذهب فيقلب إلى الهواء
أكثر منه، وقد يفرز أن بعض الكيل والوزن بحسب عن أفعال بعض أجزاء إلى الهواء
ومعلوم أن بعض إلى الهواء من حيث الأجزاء هو الأصعب والأثقل وأن البعض من
وزنًا وأكثر حجمًا من الكيل فيفسد بعض من دربه بالأفلاك المتكور بلزم أن يكون أقل
من بعض من كماله بدائم على أن بعض الحجم قد يكون بسبب آثر أيضا كمدحلة بعض
الأجزاء إلى قوام بعض آخر، و«دعوى» أن ثالث المداحلة لا يمكن فيما نحن فيه بناء على أن
الحرارة موحدة للتجمل الذي هو صدها «ساقصة» لحوار وقوعها من جهة مدسارمه
من انصاف استدعاء الماعة عنها حصول الفرق لمعدله. مع ما يمكن منه من أن يكون
في بعض الأجزاء قوة فهو وفي بعض فهو خفيف فتحدث ليشت الفوتين ورواها مع
حصول المعدن ما هو من قبيل الأول فيما هو من قبيل الثاني وسبحكم فيه كما قبل في سبب
حصول السواد من مازحة المزاج والبعض «لكن» حذر من هذا التقرير مع توجه بعض
المناقشات عليه (كما في النكتة انقائه نار البصير أو وزر «وإذا رجحه») بل للماء كثر

وربما قل حجة من علم الادهان وقد لا ترسب ويدوارع منها انفلاناً الى البحر ، وفي دعوى لمداخله بان نقصان حجم العصور بعد وودته وبما يكسب عن عدم لمداخله انه من قبيل حصر الضرورة بطرية ، و لا حجاج بمعدمت بعيدة في مثلة دينية وعلى كل حال ذهب لثنتين في العصور المذكور من حيث الكيل والوزن نحقق قل دهان مائيه من حيث الوزن وربما يقال بان المعبر في الحالة هو المعدر انوربي او مافي حكمه مما يطابقه وذلك لوحوه

في وحوه اعتبار (حدها) ن الروايات المعسرة بذهب ثلثين او مافي معناه
الوزن - احدها من دهب اثني و فاء و حد يدن على و حوب تحقق فاهدا
لعدومه بالصح فموا اخذ هذا المعدر بحسب الكيل او الوزن
(ولكن طاء) لا يحقق هذا المعنى بالنسبة اليه بقدر ما يدعى ان ثلث بحسب الوزن في مستلزم
لا يمكن ان اراد عليه بحسب الكيل ايضاً لموافقهما في العصور المذكور قبل الطلح بالا
شبهة ، وانما استتم حال الكيل بعدد من حبه حصول انقوام و احتمال مداخله بعض
الاجزاء في نفس الايام ، بحسب الكيل في هذا الوقت فثرت ثلثي العصور او ثلثها ، وانما يعرفه
بحسب اوزن فيه ذلك بعدم حصول لثني في حده من حبه اسلا فلو وصح ذلك بمثل
فرصا العصور ستة ايمان موافقاً لثني قصص مائة فوجب ان يذهب ويصير منه اربعة ايمان
مطابق لاربعة قصص حتى يصير حالاً ، وذاصح الى عي قصصان فصح وان كان محال
ان يتوهم بلوغة انصاف من حيث كون الالف في بقدر ثلث لمجموع بحسب الصورة فيكون
الذهب بقدر ثلثيه لكن العمل بمعرفة ملاحظة انقوام الحاصل في ما يطرح بحكم ما يمكن
كونه تد على ثلث بحسب اهمية ، و حال كونه رقعاً كان ثلثه بقدر قصصين فيمكن
ان يكون هو بقدر مع هذا انقوام واحد اخر من اثنتي بقدر دة وزن العليط على الرقيق
ولا يكون اذهب و اعني بقدر ثلثه مع بعضه بالمداخله المذكورة في قوام
الثلث المذكور فمما لم يطلع حداً يطابق و ربما مفس موافقاً لبقدر قصصين في حاله لم
يتحقق كون الباقي ثلثاً والذهب ثلثين فيكون لمعيار لمعرفة بلوغة هذا الحد بلوغة

هذا الوزن او ما في حكمه كملوغة قد رقصه وصفه ادا علم ان السفة يس وزني الرقيق والعلطاي
يس وزني العسير وانطلا عند كونهما على حجم واحد كسفة واحد نصف الى اثنين ، وهكذا
و« بالجملة » يمكن ان تقوم تلك المعرفة ايضا لمن تتسع واستخرج السفة مقام معرفة «الوزن
الذي » و« لمعيار هيبا على ما عرفت ، فنلخص بهذا التحقيق ان تحقق اثنين ، ذهب ثلثي
العصر مطابقا موقوف على تحقق اذهب على الوجه المذكور

(الثاني) التعبير ، ذهب الثلثين في النصوص في مقابل المقادير

فانه يشعر بان المراد بالذهب هو الفضة والامصال لا ما شمن
الدخول والاندماج في قوام ساير الاحراء ، فان لذهب بهذا المعنى لا ياتي في المقادير في الجملة
ولا يفعله ولعند ذكر هذا ثلث معدودات السنين في اكثر الروايات مع انه بحسب الظاهر
مستغنى عنه لدفع هذا التوهم ،

(الثالث) استعمال لفظ «الواقية» في صحاحه اس امي به «موزن عن

امى عبد الله قال : ع (اداراد انطلا ، على انثا ، واقية فهو حرم)
فيها سواء كانت تميزاً او موزناً ، بحسب الركب ، تكون باعتبارها موزنة ، باعتبارها موزنة
او سعة مناقيل صريحة في الوزن بالاشارة الى انثا ، فيمكن ان المعيار هيبا هو
الوزن ، و« كان المعنى » اداراد على الثلث ، بعد اوجبه وهذا ما كسبه عن لعله ومعنى (١) اذا كان
اقل من واقية يذهب بالهواء ، ويمكن ان يكون هذا فيما اذا كان العصر رصلا فان الرطل
احد وتسعون مثقالا ونصف سدسه سعة ونصف سدس وقدر في رواية عبد الله بن
سنان ان نصف السدس يذهب بالهواء ، ونصف السدس على هذا الوجه قريب من «الواقية»
بالمعنى الاول ،

(الرابع) استعمال لفظ «الدرايق» في رواية ابن سنان المذكورة

فان الدرايق في الاصل رصعة (٢) عبارة عن سدس الدرهم الذي

لا يجري في مسألة الكيل ، خصوصاً إذا كان المقصود ههنا المعنى الحقيقي كما فهمه الشيخ «ره» حيث عبر عنه في النهاية بقوله لا يريد من كل درهم مئة دوايق وصفه ،

هذا غاية ما يقال في ترجيح التقدير بالوزن ، ولكنك حيرت بان
هذه الوجوه والتقدير وإن بلغت المائة ، لا تجاوز النهاية في

الدقيق والتقدير إلا أنها ، لا تعارضها حدير ، بل يحصل الوجه الأول على طوله الخارق
للعادة به بعد هاتين التفسيرين ، حسب الكيل لا يعلم ههنا التفسير من العسير الموجود ولا حسب
الوزن فلا يعلم الحل فيستصحب الحرمة ،

«وه» أن غاية المجعولة للتحريم في الرواية هي ذهب التلثين الصادق على
دهانهم بالكيل قطعاً أو عرفاً فتلك الأدلة ، بعضها دالة على حليته ولا معنى للرجوع إلى
الاستصحاب بعد وجود دالة انعطافية ظاهرة وليس في تلك الأدلة أعمال ولا في الغاية
احتمال بل المتعارف في تقدير مال هذه المايعة سيما المطروح في القدر تقديره بالكيل
وهو الذي يتمكن منه كل أحد في كل وقت يعود وشبهه بل يحس البصر سيما وقد وقع النص بـ
«في غير واحد من الروايات» ، كما ستعرف بل لو فرضنا القطع بعدم ذهب التلثين ، حسب
الوزن لكن ذهب حسب الكيل حكماً بالحل لصدق الذهب الذي جعل بإطلاقه عية
للتحريم ،

(ويرد على الوجه الثاني) أن مسألة الذهب بالقاء و إن كان يقتضي كونه بمعنى
الماء إلا أنه تابع للمراد من إبقاء ، فإن أراد به بقاء التلث ، حسب الوزن يريد ذهب التلثين
ومائهما بحسه وإن أراد بقاءه حسب الكيل يريد مائتهما بحسه يصح كون المراد بالقاء
هو الأول ليس بين ولا ميسر بل ظهور الذهب به ، حسب الكيل يقتضي إرادة البقاء بحسه أيضاً
(وأما الوجه الثالث) وهو إرجاعها بحسب لظاهر اد لتقدير بالأوقية الموسوعة لوزن
معين وإن كان بالنسبة إلى المقدار الراي على التلث إلا أنه يدل على تقدير لذهب والبقاء
أيضاً بحسب الوزن إذ المتعارف في التعبير عما يراد تعيينه بالكيل تقدير زيادته أيضاً بالكيل
فيقال لو ردد عليه رأس المسألة مثلاً لكان كذا «الجواب عنه» ، مصداقاً إلى عدم وصوح المراد

من الحديث بناء على تفسيره سمعه مشايير واربعين درهماً، فان جعله كناية عن القلة في مثل المعام المسمى على المداقة غير صحيح بل غيره ابد مع شيوع حمل الأقل منها كثير كناية واحتمال أن الأقل من الاوقية يذهب بالهوان في مطلق العصور المطبوع مجازفة، كما ان تعيين كون المراد هذا اكل العصور طلاء كث مع عدم انطباقه على نصف السدس ايضاً بعد هذا التكلف كما اعترف به بل المراد به نصف السدس وهو ضلالت نبت بظهور من بعض ثمة اللعة شيوعه وان لم يذكر في اكثر كتب اللغة ففي «لسان العرب» و «ناح العروس» عن الازهرى ان الاوقية في حوزة الحديث بمعنى حدث اصداق السي «ص» لسانه نصف سدس الرطل قال وهو حوزة من اثني عشر حوزة وهو محلف باختلاف البلاد «اشبه» وهذا هو المعين ارادته في صحيحة ان ابي يعقوب يفرج عن الاحتمال وينطق على رواية ان سنان بناء على ان يكون المراد به اذار والمطسوح وهو على النار على الاوقية من اذلت فهو حرام فانه بعد ان ترك ويرد لا يذهب منه الدن «وان حملته» ولا يحتاج مسمى على كون الاوقية بمعنى الورن بعد ثبوت استعماله في الكيل واحتمال المقام لم يسقط الاستدلال واما الرطل فيستعمله في الكيل مسلم عند الكل وقد فسره ابو يعقوب بأنه مبيون او يكال بل ذكر هذا المستدل ان الرطل يعنى الكيل دون الورن واحاله على ما حقه في رسالته في الاوران وقال العلامة المحلى في رساله الاوران ان المد والرطل والصاع كانت في الاصل مكائيل معينة كما صرح به في الاحبار وكلام الاصحاب والمؤيدون (١) ايضاً فقدروها بالورن لتلايق التفسير بها مرور الارمان

(والجواب عن رابع لوجوه) مصاف الى عدم صحة استدلاله «اولاً» ان استعمال الدائق وان كان في سدس الدينار ودرهم اشبع الارط، هو الروايات الواردة فيها الصافته بها الى مجموع العصور المطبوع لا الى كل درهم منه غير اذ منه سدس العصور فيصير مثل فيه الروايات الظاهرة في ذهب التائبين بحسب الكيل «ولاً» ان لا يكون صاهراً في الورن وكونه انداق في الاصل موضوعاً

لسدس اندرهم بعد تسليمه لاساقى استعماله في سدس شيء آخر، من كس التحليل انه معروف
 «دائماً» الموضوع في اللغة، لغازسية لمطلق سدس لكس تنبعت الكتب الموضوعه في
 اللغة الفارسية ولم اجد احد من العلماء فيها لم يظهر منها انه ليس من
 تلك اللغة ولعله معجم من العربية، «وثانياً» ما عرفت سابقاً من
 عدم ذهاب نصف سدس شيء لحد، من سدس ذاته قصداً بل يدان
 ير دوائر واية انه اذ ذهب نصف العصير ونعم سدس باورب وهو على اندرهم ترك حتى
 يرد فقد ذهب ثلثه حسب الكيل الذي هو المعبر فتكون لرواية دليلاً على انه دير، لكن
 ويكون موافقاً للاعتبار،

في كفاية ذهاب

الثلثين بالكيل

(اذا عرفت هذا كله) فنقول ان ذهاب الثلثين بالكيل كاف
 في التحليل وهو المعيار لانه المتعارف في امثال ذلك وهو الذي
 يسير على اساس من حيث امكانه بالصفة والقدر وامثالهم
 الادوات الدائرة بالعود وشبهه بخلاف تقدير اللون المصاحح الى غير صحيح او قبان
 مجرب لا يطمئن الى بعد تقويمات وتدقيق لا يتبدى ليه كتر اساس من يفسر بهم التحمين
 من النصر ويدل عليه ايضاً النصر. ح. بالكس في موثقتي عمار ورواية الهاشمي الماضية في
 الفصل الثاني المتضمنة كلاهما (١) بتقدير العصير بالكس «ودعوى» انه قد مر ان ذلك التقدير
 ليس لافادة الحلية بل لعدم مهر والفساد عليه بطول المكث «مدفوعة» بالعارو انفسار ايضاً
 لعدم ذهاب الثلثين كما يظهر من كثير من الاحبار ومهاروايات مبارعه اليكس فان المستفاد
 من الكل ان وجود نصيب الشيطان علة للتحريم بالعليان ومشاء للاختصار بطول المكث،
 فذا دل الدليل على ان ذهاب الثلثين بالكيل توجب عدم الاحتياط على «حاجة» للتحليل ايضاً؛

هل المعتبر في ذهاب

الثلثين كونه بالنار

او يكتفى مطلقاً

(رابعها) اذا ذهب الثلثان بالنار اذ التحليل بمأ و
 اجماعاً ومقتضى اطلاق الاكثر ان ذهابها بنفسه او بالنار
 ايضاً يفيد الان بعضهم اقتصر على الاول استصحاباً للتحريم
 الحاصل بالعليان مع عدم اليقين بحصول الغيبة لكن الظاهر

من التعليقات الواردة في الروايات مطلق دهاب الثلثين كافي عروض الحل وفي الطهارة
ايضا على القول بجاسه ،

(خامسها) دهاب الثلثين من العصير لا يجدي في حلية جسم وقع فيه قبل

دهابها يحدث من لعصير ولم يلم دهاب الثلثين ، وهبها فروع كثيرة متفرعة على القول
بحدسه العصير ، لطخ اعصابا عن التعرض لها عدم لقول ناصليها .

وسحتم لكلام في المعام حامد آفة المعصال المعام ، مصلبا على رسوله وآله الاطهار

الكرام ، عليهم افضل الصلوة والسلام ؛

وقد وقع الفراغ منه ليلة الجمعة ثالث عشر شهر محرم الحرام من شهر
١٣٢١ هـ

السنة الرابعة والعشرين بعد الثلاثمائة والالف من الهجرة المقدسة

للسنة على هـ حرره آلا الف سلام وتحية على يد

مصطفه الاثم الخاطي الجاني

(فتح الله الغروي الاصبها ني)

وفقه الله للعمل في يومه لعدته ، قبل خروج الامر من يده

ثم حصل الفراغ من طبعه و نشره بنصدي وتصحيح الاحقر اقل الطلبة

يحيى الابوطالبى العراقى

فى ٢٠٣٠ ع ٢٠١٣٧



وقد توفي مؤلفها المدامى يوم الاحد ثمانى شهر ربيع الامر عام تسع وثلاثين صد
لثلاثمائة والالف مطبعا لما رحلت في نقولي (عطر الله صريحه) واما الاحقر اقل الطلبة
(احمد الحسينى الرتجاني)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلى الله على محمد نبي الله وعلى آله آل الله

بعد قدمت مؤتمره لشر لإسمه في ثمانية خمسة لدرسين في اخوره العلية
هم مشرقه مشاطات واسعة في محام شر لعمره وإجاء ليرث الإسلامى وسكم
سررأسه مشوراه

أ- من الكتب التي تم طبعها

- ١ - الامثل في تفسير كتاب الله المنزل ج ١
تأليف عدة من امصلاء
بإشراف ناصر مكارم الشيرازي
 - ٢ - حديث البصرة ج ١ و ١٥
الجلدائق الناضرة ج ٢١ و ٢٢ و ٢٣
 - ٣ - فرائد الاصول
= الشيخ مرتضى الأنصاري
تحقيق عبدالله الثوري
 - ٤ - فوائد الاصول ج ١ و ٢ تأليف محمد باقر
= الكاظمي الخراساني
 - ٥ - فوائد الاصول ج ٣ (مكرر) تأليف محمد باقر
= لكظمى الخرماني
 - ٦ - مع حوشي آقا ضياء الدين
 - ٧ - الصلاة ج ١ (تقرير بحث الفقهاء)
 - ٨ - مجمع اعانة الطالبين وانبرهان ج ١ و ٤
شرح إرشاد الأذهان
 - ٩ - مجمع المحدثين والرهود ج ١
و آغا حسن اليردي (شرح إرشاد الأذهان)
- = محمد المؤمن
= المقدس لأردبي
تحقيق آغا محيى اعري
و شيخ على پناه لاشتهاردى
و آغا حسن اليردي

ح: الكتب التي و طرقها الى الطبع

= الشيخ محمد حسين الاصمغاني

١- لا حره

= الشيخ يوسف الحنري

٢- لحدائق صره (٢٤)

تحقيق لجنة تحقيق مؤسسة بشر الاسلامي

= من دررس حنري

٣- اسرثر الحروي تحرير الحنري

= بك طمبي الحنري

٤- الصلاة (تقريره الحق الثاني)

= الشيخ محمد حسين الاصمغاني

٥- صلاة المسافر

= الشيخ مرقس الحنري

٦- صلاة الجمعة

= السيد حسن الصدر

٧- غيول لرحمن

= مؤسسة بشر الاسلامي

٨- مهارس كنه الدين

= أبو طالب التحليل التبريزي

٩- من هو المهدي؟





Princeton University Library



32101 061972285

1985